مصر

الّتى نريدها

تقرير سياسى وبرنامج مرحلى

اسماعيل صبرى عبد الله

دار الشروق

مصـــر
التى نــريدها

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

© دار الشروق
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
برقياً : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقياً : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

توطئة

لم يشهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية أحداثاً هزت كل أرجائه واهتمت بها كل أقطاره مثل تلك التى جرت وتجرى وستجرى في الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية . وتسرع البعض إلى ترديد نغمة انهيار الاتحاد السوفيتى واندحار الاشتراكية وانفراد الولايات المتحدة في البت في أمور البشرية . ولم يكن أهل اليسار ــ في مختلف الانحاء ـ أقل اهتزازاً من أهل اليمين . لقد أصاب الذهول بعضاً منهم حتى عطل ملكاته العقلية . وذهب البعض الآخر ـ حرصاً على بقاء أوضاع ومقولات ألفوها على اطلاقها سنين طويلة ـ إلى حد وصف ما يجرى بأنه مؤامرة استعمارية رجعية نجحت فى الوصول إلى السلطة . واستبدت الحيرة بكل أولئك الذين اعتقدوا كأقوى ما تكون العقيدة بأن الاتحاد السوفييتى هو التجسيد الأكمل للمجتمع الاشتراكى وأن الاشتراكية هى الجنة فى الأرض لا تعرف إلا الفضائل ولا يشوب ما يفعل باسمها شبهة الخطأ . حتى أولئك الذين تحلوا بروح نقدية للنموذج السوفييتى أصابتهم الحيرة أمام ضخامة ما يجرى من تغييرات وما يظهر فى مظاهرات موسكو ولينينجراد وبعض عواصم الجمهوريات الأخرى وتذيعه وسائل الاعلام السوفيتية ويبدو وكأنه

تمجيد أعمى للرأسمالية وتنديد بلا حدود بالاشتراكية ومنجزاتها . وتطلع الكثيرون من المصريين الوطنيين بحسن نية إلى أن يعرفوا ليس فقط ما يمكن أن يقدمه اليسار المصرى من إجابات على أسئلة متعددة ومعقدة تثيرها شئون السوفييت وشجونهم ، ولكن كذلك ماذا تعنى هذه التغييرات بالنسبة لفهم ذلك اليسار لقضايا مصر وما يقترحه لها من حلول . وهكذا أصبح من الضرورى موضوعياً أن يصدر من اليسار دراسات أساسية فى هذا الصدد تتجاوز المواقف اليومية والتعليقات العارضة . وغنى عن الذكر أن كل تلك الهموم شغلت فكرى كأكثر ما يكون الانشغال ، وأنها حفزتنى على البحث عن اجابات على أهم تلك الاسئلة بالقراءة المدققة والتفتيش فى مراجع لم أعاود قراءتها منذ سنوات . وكان فى رأس اهتماماتى كيف ينظر اليسار المصرى لكل ما جرى وسيجرى ، وكيف يمكن أن يستفيد من هذه الأحداث فى تأصيل بعض المفاهيم الجديدة التى راجت فى صفوفه من قبل تلك الأحداث ، وكيف يقوّم مواقفه لتفادى العيوب والأخطاء التى أساءت للتجربة السوفيتية أيما اساءة .

وصادف ذلك كله اعداد حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لمؤتمره القومى الثالث . وقد كان على قمة اجراءات الإعداد تلك فتح باب المناقشة وتيسير تبادل الرأى والرؤى بين كل أعضاء الحزب . ونحن حزب ديموقراطى ندر أن تهدأ فيه المناقشات . ولكن أهمية المؤتمر القومى تكمن في أنه لحظة صدق مع النفس يراجع فيها الحزب توجهاته وسياسته وأنشطته خلال السنوات الأربع السابقة ، ويحاول أن يمتد بصره إلى سنوات أربع قادمة ليتلمس ما ستأتى به من أمور جديدة أو تغيرات هامة بهدف اعداد الحزب للتعامل معها على نحو ايجابى ينفع جماهيرنا العاملة ومصر كلها . ولذلك رأيت أن أتقدم

بتحليل شامل لما يجرى فى العالم وفى الوطن العربى وفى مصر . بل زاد طموحى فكتبت كذلك عناصر تفصيلية لبرنامج مرحلى يمكن أن تظهر فيه النتائج العملية التى نرتبها على فهمنا للأحداث كما يمكن أن تسقط مقولة أن أحزاب المعارضة ترفض سياسات الحكومة ولا تقدم بديلاً .

وخلال الكتابة وإعادة الكتابة التى استمرت عدة شهور ألحت على فكرة طرح ما أكتب على القراء عامة . فنحن حزب ديموقراطى علنى النشاط لا يخفى أى اختلاف فى الرأى . كما أن موجة التجديد التى اهتزت أمامها قلاع من الجمود تؤكد هذا المعنى الديموقراطى الأصيل الذى يغمس أفكار الحزب ونشاطه فى خضم الحركة الجماهيرية يصوغ شعاراته ومواقفه فى ضوء آلامها وآمالها ويشرح لها ما يرى من ترابط بين المواقف وينصت لنقدها لما يفعل أو يقول . وأحسب أن الجماهير والمشتغلين بالعمل العام وبالسياسة يهمهم أن يعرفوا رؤية من حزب يسارى مهم لما يجرى على الصعيد العالمى من تغيرات فى الاتحاد السوفييتى وفى العلاقة بين القوتين العظميين كان لها حتى هذه اللحظة آثار جذرية على مستوى العالم كله . ومن حق المواطنين كافة أن يعلموا موقف حزبنا من الاشتراكية وتصوره لمسيرة التنمية فى البلاد وكذلك موقفه من الديموقراطية فى الدولة والمجتمع ورأيه فى النظام العالمى . . الخ . تلك القضايا الخطيرة الشأن التى فرضت نفسها على جدول أعمال كل حزب جاد وكل حكومة مسئولة وكل حركات التحرر والعدل الاجتماعى والبيئة .

ثم وجدت أن النص لا يشفى غليل من يثيرون الجدل حول الماركسية ومصيرها . وليس التجمع حزبا ماركسيا يمكن أن يتصدى لهذه القضايا المذهبية . لهذا أفردت فى الكتابة ملحقين غير معروضين

على المؤتمر ، واحد عن الماركسية والعالم الثالث والثانى عن دلالة الأحداث الجارية فى الاتحاد السوفييتى من وجة نظر ماركسى يزعم أن النهج الأصيل ما زال قديراً رغم فشل أهم التجارب .

وحاشا لله أن أدعى الصواب فى كل ما أقدم من فكر أو اقترح من تحرك . أن مطمعى الوحيد هو أن يثير هذا الكتاب ، مناقشات حامية وأن يلقى أشكالاً من المعارضة والرفض متعددة . ذلك لأن طريق الحقيقة لا يشق إلا بالخلاف الموضوعى بين وجهات النظر ومناهج التحليل ، كما أن اتساع رقعة المناقشة واثراءها بآراء قوى وطنية متعددة من شأنه أن يعاون المؤتمر القومى الثالث على تحديد مهام الحزب فى السنوات الأربع القادمة .

اسماعيل صبرى عبد الله

القاهرة : سبتمر ١٩٩١

شكر

ناقش المؤلف ما ضمنه هذا الكتاب من أفكار مع عدد كبير من الزملاء فى المهنة أو فى العمل السياسي . وكان لما أبدوه من ملاحظات أثر ملموس فى تحسين الصياغة وزيادة الحجج وضوحاً ، كما نبهت تلك الملاحظات المؤلف إلى مزالق كان من الوارد أن يقع فيها . ويخص المؤلف بالذكر الزميلين والصديقين أبو سيف يوسف وإبراهيم سعد الدين اللذين بذلا الكثير من الوقت والجهد لمتابعة دقيقة للمطروح هنا من أفكار وكانا سنداً للمؤلف لتزيد أفكاره وضوحاً وتحديداً ونحن نناقش أموراً كثيرة كان بعضها حتى الأمس القريب فى مستوى المسلمات التى لا تناقش . ولكن هذا الإسهام الكبير لا يعنى بحال اعفاء المؤلف من مسئولية ما قد يكون وقع من خطأ فى الوقائع أو اهتزاز في النهج .

كذلك يشكر المؤلف الأستاذ أبو المعاطى السندوبى والآنسة فوزية فرج على جهدهما الفائق فى كتابة وتصحيح مخطوطة هذا الكتاب .

۱

تقریر سیاسی

- ١ -

الأوضاع العالمية

البروسترويكا

لا يكاد أن يختلف اثنان من المهتمين بالشئون الدولية حول كون السنوات الأخيرة من الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات قد سيطرت عليها «البروسترويكا» وأثرت فى مجرى كل أحداثها ، ولا أعتقد أن مؤرخى المستقبل سيختلفون فى هذا الشأن . ولهذا يكون فرضاً - تمليه حتى رغبة القارئ وتطلعه - أن نبدأ فهمنا للأمور بهذه الظاهرة الجليلة وما لها وما عليها وآثارها العاجلة والآجلة .

وأول ما يعنينا فى البروسترويكا هو أنها تحرك ثورى لكشف الأبعاد الحقيقية لنواقص النظام السوفييتى والنظم التى تكونت على شاكلته . فموطن الجدة فى البروسترويكا مزدوج أولاً فضح الأخطاء وبيان أسبابها . وثانياً التغيير بالمشاركة الشعبية ، أى من القاعدة ، وليس من الحزب الشيوعى ودوره القائد . ولا جدال - ونحن من أولئك الذين كثيراً ما مدحوا التجربة السوفيتية ودافعوا عنها ضد كل هجوم - أنه يتعين علينا أن نفسر الأمور على حقيقتها للجماهير الشعبية التى نحرص على ثقتها بحزبنا . وأفدح ما يمكن أن يصيبنا هو أن نمر

سريعاً على الأحداث مكتفين بالقول بأنها ايجابية وسوف تدعم فى النهاية البنيان الاشتراكى . وليس من الوارد طبعاً أن يتحول مؤتمرنا إلى ندوة عن البروسترويكا فالبحث فى هذا الموضوع يقتضى دراسات متأنية تتجاوز الإثارة الصحفية إلى حقيقة الأمور . ويضاف إلى هذا أن أحداً لا يملك الآن من الوقائع والمعلومات ما يمكنه من الحديث العلمى عن مستقبل الاشتراكية فى أوروبا الشرقية . ولكنه من الواجب علينا أن نطرح على الحزب وجماهيره الدروس التى نستفيدها من تلك الأحداث ، والإنجازات التى حققها المنهج الجديد وأخيراً المخاطر التى تحيط بالتجربة .

ولا بد فى مستوى الدروس المستفادة إبراز ما استقر بالفعل كوقائع جديدة من أهمها :

(١) لقد تأكد أن كل مقولة مستمدة من الماركسية لها تاريخيتها ، أى أن مدى صدقها فى التعبير عن الواقع مرتبط بالظروف التاريخية التى ظهرت فيها تلك المقولة ونجحت أو لم تنجح عملياً . وأن مفهوم النموذج الواحد للاشتراكية مفهوم معاد للماركسية التى جوهرها أن التغير المستمر سمة لكل ظواهر المجتمع والطبيعة . وأن الشىء الوحيد الباقى والخصب والملهم هو منهج الماركسية الجدلى فى دراسة وتحليل مجتمع معين فى مرحلة معينة من تاريخه، وأن إعادة النظر فى المفاهيم السائدة من وقت لآخر ضرورة لا فكاك منها . أما مقولات الحزب الواحد أو الحزب القائد فقد عفا عليها الزمن لوضوح نتائجها السلبية .

(٢) أن بناء المجتمع الاشتراكي لا يعنى نهاية التاريخ . فالاشتراكية والشيوعية كلاهما حلقة فى تاريخ البشرية الممتد . وبالتالى لا بد من التعرف على التناقضات فى صفوف الشعب والتعامل معها

ديموقراطياً بما يحقق المزيد من التقدم للشعب . كذلك فإن كل تقدم للمجتمع الاشتراكى يثير قضايا جديدة ومعقدة من شأنها أن تولد اجتهادات متعددة لا بد أن تعبر عن آرائها علناً ليتمكن الشعب من اختيار طريقه عن معرفة ، وكلا الأمرين يؤكد الأهمية الحيوية للتعددية السياسية فى المجتمع الاشتراكى .

(٣) وفى ضوء ما سبق يتبين الخطأ الفادح الذى وقع فيه الحزب الشيوعى السوفييتى وسايرته فيه أحزاب شيوعية وتقدمية كثيرة . وهو خطر الاختزالات المتتالية : الطبقة العاملة تحل محل الشعب كله ـ الحزب يحل محل الطبقة العاملة ـ قيادة الحزب تحل محل القاعدة ـ الأمين العام يحل محل القيادة ـ الحزب يتحول من موقع الطليعة إلى موقع الحكم ، الحكم المستبد الذى يهدر حقوق الإنسان ويفقد المواطن كل دافعية وينتشر فى ظله الفساد الملازم لكل حكم استبدادى . ذلك أن دور الحكومة فى الأساس هو المحافظة على ما هو قائم ودور الطليعة هو نقد الواقع واستشراف المستقبل .

(٤) والجماهير يجب أن تأخذ مصيرها بيديها وليس عن طريق حزب يظن أنه يمثلها ويعرف مصالحها بصورة أفضل مما تعرف ، والجماهير السوفيتية هى التى ستحدد فى النهاية معالم المرحلة الجديدة فى حياة الاشتراكية. فالثورة ذاتها عمل ديموقراطى فى الأساس كما أن اجراءات ما بعد الاستيلاء على السلطة يجب أن تمر بمصفاة الإرادة الشعبية . إن الديموقراطية ومشاركة الجماهير فى صنع القرار على كل المستويات وفى كل المجالات ليست فقط اعتباراً يرد للاشتراكية جوهرها الإنسانى . وإنما هى عملياً الطريق السليم والمأمون لبناء الاشتراكية . لهذا لم يلجأ أنصار البروسترويكا إلى الاستيلاء على السلطة والاعتماد على الحزب (بعد تخليصه من خصومهم) والحكومة

فى إحداث التطوير الديموقراطى الضرورى ، إنما رفعوا شعار الديموقراطية وفتحوا الأبواب واسعة لكل رأى مهماً بدا شاذاً وأفسحوا المجال لكل تحرك جماهيرى ولو كان معطلاً لتقدم البروسترويكا ثقة منهم بقدرة الجماهير الشعبية على فرز الآراء والتمييز بين التحركات . والتفاف أغلبية واضحة فى نهاية الأمر على المعالم الأساسية والآليات العملية لاشتراكية إنسانية توفر فى آن واحد حلم البشرية المزدوج فى العدل والحرية . كما تجمع بين مصالح المجتمع وطموحات الأفراد .

وأكتفى بهذا العدد من الدروس التى أراها هامة بالنسبة لحزبنا ولكل قوى اليسار فى مصر والوطن العربى . وأنتقل إلى ذكر أهم المنجزات التى حققتها البروسترويكا . وأول تلك المنجزات هى نزع السلاح بل وتدمير مجموعات كاملة من الأسلحة لأول مرة فى تاريخ البشرية الحديث . وهذا عمل يرتقى إلى مستوى التبشير بإلغاء الحرب كوسيلة لحسم المنازعات بين الدول . ولهذا وفرت له القيادة السوفيتية الأساس النظرى والفكرى المطلوب . ومن المعروف أن تلك القيادة استمدت «التفكير الجديد» من واقع أن البشرية مهددة بالفناء بالتدمير النووى أو بتآكل الأنساق البيئية التى توفر الحياة على ظهر الأرض . وكلا الخطرين يتجاوز قدرات أى دولة مهما يكن حجمها وقوتها وتأثيرها ، ولا يمكن مواجهته إلا بالتعاون بين جميع الدول . وحتى يصبح هذا التعاون لا بد من توفير قاعدته المادية وهى توازن المصالح . فتوازن القوى هدف عسكرى يبنى على احتمال نشوب الحروب . كما أن توازن المصالح أساس جيد للتعاون البناء . لقد تم التوقيع على اتفاقيات لتدمير نوع أو آخر من الأسلحة ، وما زالت اتفاقيات أخرى رهن التوقيع . لقد حل أعضاء حلف وارسو حلفهم ، ويحاول أعضاء حلف الأطلسى تطويعه للظروف الجديدة

لاسيما تنظيم أمانة عامة لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي يضم كل الدول الأوروبية ومنها الإتحاد السوفييتي ، وكذلك الولايات المتحدة وكندا . إننا لسنا بصدد خطوة جزئية تحد من أخطار التوتر الشديد فى العلاقات الدولية أو تحقق انفراجاً دولياً يدوم لوقت قصير أو طويل على حسب الأحوال . بل نحن بصدد عملية ديناميكية ضخمة من شأنها أن تنهى الأطر الموروثة من الحرب الباردة وإبعاد خطر النزاع المسلح فى القارة التى زجت بالعالم كله فى حربين عالميتين خلال هذا القرن . وهى عملية تؤثر كثيراً فى حياة تلك الشعوب الداخلية . كذلك هي انتصار لكل القوى التى ناضلت سنوات طويلة من أجل السلام وضد أسلحة التدمير الشامل ، وكذلك تلك التى تنبهت للأخطار البيئية بصورها المختلفة تحت شعار «نوعية أفضل للحياة بدل الاستهلاك المادى المفرط» أو ما يسمى مجازاً «حركات الخضر» . كذلك يعد انجازاً كبيراً أن تقع التحولات الضخمة دون إراقة للدماء . فالطابع الأساسى لتحركات جماهير الإتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية هو أنه تحرك سلمى فى الأساس استبعدت منه تماماً كل مظاهر العنف ، ولا يقلل من شأن ظاهرة الثورة السلمية ما وقع من عنف فى القوقاز وآسيا أو رومانيا . فتلك أمور محلية . كذلك لا يضر هذا المنهج السلمى أن بعض القوى المعادية للاشتراكية قد استخدمته للوصول إلى السلطة . فحتى فى تلك الأحوال هناك جانب إيجابى واضح يتمثل فى أن المنتصرين لم يحاولوا التصفية الكاملة للأحزاب الشيوعية كما يحدث دائماً غداة الانقلابات العنيفة . وبقى لهذه الأحزاب فرصة المراجعة القاسية للأخطاء والصراحة الكاملة فى نقدها والنضال المتصل من أجل استعادة ثقة الجماهير بها . وهى إن خسرت انتخابات ١٩٩٠ فليس هناك أى دليل على أنها بالقطع ستخسر كل الإنتخابات التالية . إن البروسترويكا لم تلغ الصراع

الطبقى كما أن الماركسية لم تخترع ذلك الصراع . وأخيراً لا يجوز الانزعاج إذا ما أخطأت الشعوب التى عانت طويلاً من إهدار حقوق الإنسان واختارت حكومة نراها نحن رجعية . فما دام الخطأ جزءاً من طبيعة البشر ، فلماذا نسكت عنه إذا أخطأ القادة ، ونستنكره إذا وقع من جماهير شعبية . إن الاحترام الكامل لحقوق الشعب يجب أن يشمل الحق فى الخطأ . ولدى الشعوب دائماً امكانيات تصحيح هذا الخطأ ولو بثمن باهظ .

ومن ناحية ثالثة هناك مخاطر كبيرة تهدد حركة البروسترويكا . ونذكر فى هذا الصدد احتمال تغلب الرأسمالية المحلية والدولية بشكل حاسم على قوى الاشتراكية فى بلد أو آخر من بلدان شرق أوروبا . وهناك خطر التدهور السريع فى مستوى معيشة الجماهير وما يستتبعه من نضالات لا تجد الرجعية سبيلاً لمقاومتها إلا تسليم السلطة لديكتاتورية عسكرية . وهناك احتمال انشقاق بعض الجمهوريات عن الاتحاد السوفييتى . كذلك يمكن أن تخرج أجهزة التجسس الغربية من صدمتها الحالية وأن تتحالف مع قوى معادية للسلام فى الدول الرأسمالية لافتعال أى استفزاز ضد الاتحاد السوفييتى . وفى داخل الاتحاد السوفييتى نفسه تتلاطم أمواج من الأفكار والتيارات المتناقضة ويشتد النضال ضد البروسترويكا من جهتين : أنصار النظام القديم ، وأولئك الذين يريدون تصفية الاشتراكية . والطريق الديموقراطى طريق طويل بطبيعته لا يؤدى عادة إلى حسم سريع . كما أن القيادة السوفيتية لم تعلن أن لديها مشروعاً كاملاً وتفصيلياً عن الشكل الجديد للمجتمع السوفييتى الذى تريده . ومن ثم لا بد أن تتخذ خطوات تضطرها الظروف للتراجع عنها ، أو تتأخر فى اتخاذ قرارات بما يعطل استكمال الإصلاح هنا وهناك . ويساعد على كل

ذلك واقع أن القاعدة الإنتاجية الضخمة التى بناها الاتحاد السوفييتى تحيزت لسنوات طويلة للإنتاج الحربى والتصنيع الثقيل مما أورثها قصوراً فى إنتاج السلع الاستهلاكية كما ونوعاً ، كما أن القيادة الحالية ورثت تضخماً مكتوماً انفجر حين بدأ رفع القيود والحدود ، واختلالا فى الأسعار النسبية التى جمد بعضها لعشرات السنين فى حين ارتفع بعضها ربما بشكل مبالغ فيه . . . الخ . المصاعب جمة فى طريق ما أسماه جورباتشوف بالثورة الاشتراكية الثانية ، ولكن الشعوب السوفيتية ليس لديها خيار آخر . ثم إن نجاحها فى التحول الديموقراطى سيكون هدية للبشرية كلها لا تقل عن هدية ثورة أكتوبر المجيدة . بإيجاز يمكن أن نقول بأن الأوضاع الداخلية فى الاتحاد السوفييتى لن تأخذ وضعاً مستقراً قبل نهاية هذا القرن . فحجم المشكلات التى تراكمت عبر عدة عقود ، ولا سيما فترة حكم برجنيف والكثرة البالغة للآراء والاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كنتيجة مباشرة لإطلاق الحريات السياسية تجعل من المستحيل حل كل شىء وبناء الحديث محل القديم فى سنتين أو ثلاث . كما أنه من الواجب الوعى بحقيقة ما يجرى داخل الاتحاد السوفييتى من صراع طبقى عنيف تستخدم فيه كل الوسائل المتصورة مع الحرص على استبعاد الحرب الأهلية . وقد سبق أن أوضحنا بأن الاشتراكية لا تلغى صراع الطبقات ، كما أن اختلال الحكم فى ظل الاجراءات القمعية وما يصاحبها من فساد حتمى خلق فى ذلك المجتمع فئات طفيلية تعيش من أزماته ويفكر بعضها بكل جدية فى التحول إلى نظام رأسمالى كامل يتربعون وكل من لف لفهم على قمته وتدفع الجماهير ثمنه الباهظ . ومن ثم من الخطأ والخطر التوقف عند كل إجراء يتخذ فى الاتحاد السوفييتى وفى جمهورياته أو عند كل تصريح يصدر عن مسئول مهما علت مكانته واعتباره أساساً لتصور المستقبل منذ الآن

بأكمله . ففى هذه الثورة الجديدة لا بد أن تقع أخطاء ، ولا بد من التراجع عن بعض إجراءات أو التأخر فى اتخاذ إجراءات ، كما أن تفكك القديم لا يخلق بذاته الجديد . فالجديد دائماً عمل إبداعى يتجاوز تناقضات محددة وكل ما يتعين على الاشتراكيين أن يفعلوه هو التحبيذ أو النقد الجزئى حتى تكتمل الصورة ، والتحلى بالثقة فى الشعوب السوفيتية واحترام حقها فى تقرير أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدل أن ننصب أنفسنا محكمين على كل ما يجرى فى تلك البلدان الشاسعة .

ومن ناحية رابعة لا بد من التوقف عند بلدان أوروبا الشرقية والوسطى التى زال عنها حكم الحزب الشيوعى . لقد أدى الحكم البيروقراطي الذى استقر لعدة عقود إلى حرمان الجماهير من الديموقراطية والمشاركة فى صنع القرارات ، وكان ذلك إعلاناً للكافة بأن يشغلوا أنفسهم فقط بمستوى معيشتهم والزيادة المطردة فى الاستهلاك . وفى الوقت ذاته وصلت مظاهر الحياة فى مجتمع الاستهلاك الواسع فى الغرب إلى أذهان الناس فى بلدان الاشتراكية بسبب الثورة المعاصرة فى أدوات الاتصال التى تخفى تماماً الجانب الآخر من المجتمع الرأسمالى : عدد الفقراء ، أعداد العاطلين وأعداد من لا مسكن لهم الذين يبيتون على الأرصفة ، ارتفاع معدلات الجريمة إلى حد لم يعرفه المجتمع الانسانى من قبل ، انتشار المخدرات العنيفة ، معدلات الانتحار . . . كما أهملت كل الأطراف حقيقة أن الرأسمالية الغربية لم تكتف أبداً بفائض القيمة المتولد من الانتاج المحلى ولكنها عمدت وما زالت تعمد على سحب أكبر جزء ممكن من الفائض الاقتصادى الذى يتحقق فى بلدان العالم الثالث . وكذلك اختفت حقيقة أن مستوى الاستهلاك المادى للمواطن الأمريكى

يتسم بالتبديد الكبير لموارد البيئة فضلاً عن تلوثها . ولا يمكن تعميم هذا النمط على البشرية جمعاء لأنه يعنى تدمير الأنساق البيئية التى تجعل الحياة ممكنة على كوكبنا . ولهذا كان بديهياً أن تتصور الجماهير أن إسقاط الاشتراكية سيفتح لها فوراً أبواب الاستهلاك الغربى . وهى الآن تعرف شيئاً فشيئاً الوقائع المرة التى انزلقت إليها . إن الاقتصاد لا يعرف حتى الآن نظرية الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية فى حين أن العكس ألفت عنه مؤلفات هامة وكثيرة. ومن ناحية ثالثة ليست ثمة سابقة تاريخية لهذا التحول العكسى يمكن تبين الحدود والمراحل . والمنشقون السابقون الذين وصلوا إلى السلطة لا يملكون سياسة واضحة ولا فكراً منسقاً ، إلا من حيث العداء للاشتراكية . ولهذا ليس غريباً أن نرى معدلات الانتاج فى كل تلك الدول فى تراجع ، ومتوسطات الأجور فى انخفاض ، والبطالة تتجاوز ٣٠٪ من قوة العمل ، وأن يشكو الناس بشدة من التضخم (الغلاء) الذى يدهمهم وقد رفعت الدولة عنهم كل مظلة اجتماعية تواجه عادة قسوة ظروف الاقتصاد . والدرس المستفاد حتى الآن هو صعوبة إحلال الرأسمالية محل اشتراكية استقرت لعدة عقود . لقد اشترت الجماهير من دعاة الغرب ضرورة الاطاحة بحكامها الشيوعيين ، ولكن الغرب باعها فى الحقيقة الفقر والتخلف . وعلى أية حال فإن هذا العرض الوجيز يمكن أن يكون نفسه على قدر من الخطأ . ولكن توفير فهم مبدئى لما يجرى ولما له من تأثيرات عالمية لازم لحزبنا حين يفكر فى نضاله بين الجماهير المصرية فى «عالم متغير» .

أزمة النظام الرأسمالى

ونعنى هنا الأزمة الاقتصادية وليس أزمة عامة تحد من قدرة الرأسمالية على التجدد . لقد جددت الرأسمالية العالمية نفسها فى

سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . لقد كانت الأوضاع العالمية تجعل من الحرب ضد الاتحاد السوفييتى أمراً جد خطير لا بد أن تحسب مخاطره بدقة بالغة . كذلك حاولت الرأسمالية التجدد دون قيام أية حرب بين الدول الرأسمالية ذاتها على نمط الحروب التى تخللت كل فترة ظهور النظام الرأسمالى وتطوره حتى منتصف القرن الحالى . وكان السبيل الذى اتخذته يتلخص فى احتواء وحل كل تناقض ينشأ فيما بينها وتوحيد أمنها الجماعي فوق أمن كل دولة على حدة (حلف الأطلسى) ولم تكن تلك السبل ممهدة ولا مدروسة مقدماً ، وما كان لها أن تطرد دون تغيير في بنية الرأسمالية العالمية ذاتها التي عاشت القرنين السابقين في إطار «الدولة القومية الواحدة» وامبراطوريتها الاستعمارية . وبظهور وانتشار الاحتكارات الكبرى الممثلة فى الشركات متعدية الجنسية ذات النشاط الدولى بدأت عملية «تدويل الانتاج» وعملية «تدويل أسواق المال» وما صاحب ذلك من عمليات الإندماج بين الشركات متعدية الجنسية بغض النظر عن وطن المنشأ لكل منها وكذلك عمليات استيلاء الشركات على شركات أخرى ليتأكد الطابع العالمى للشركات متعدية الجنسية . وهكذا تكون فى قمم الرأسمالية العالمية شركات متعدية الجنسيات لتكون الشريحة الرأسمالية الأعلى والأقوى التى تتخذ من العالم كله سوقاً لها . والتى تنتزع من الدولة ما كان متروكاً لها لاعتبارت حماية الرأسمالية فى كل دولة على حدة ، وهكذا انتشرت «الخصخصة» وإلغاء التنظيمات الحكومية لبعض الأنشطة الاقتصادية فتراجع دور الدولة القومية ليترك المجال الأعلى لتجمعات اقتصادية أوسع من اقليم كل دولة رأسمالية أيا كانت ضخامتها. ولا يمكن فهم هذا التطور بدون دور الثورة العلمية والتكنولوجية وما حققته من ارتفاع مذهل فى إنتاجية العمل اليدوى والذهنى ومن فتح آفاق لم يسبق لها مثيل لجمع وتحليل

البيانات وللاتصال عن طريق الأقمار الصناعية .

وطورت الرأسمالية العالمية أساليب سيطرتها على العالم الثالث وسحبها للفائض الاقتصادي من بلدانه . تخلت عن الاستعمار القديم وأساليب الحكم المباشر لأنها أصبحت باهظة التكاليف بسبب انتشار وقوة حركة التحرر الوطني . ولكنها عادت فى ثياب مدنية باسم «مساعدات التنمية» وأحكمت قبضتها على معظم المستعمرات التى استقلت بشبكات متداخلة من العلاقات المالية والتكنولوجية وكذلك الروابط الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية . نزحت الكثير من العقول من العالم الثالث ، ثم أخذت تنزح الأموال التى تهجر أوطانها لتعيش فى كنف الرأسمالية العالمية . وقد حققت البلدان الرأسمالية المتقدمة خلال الخمسينات والستينات وحتى أوائل السبعينات معدلات نمو لم يسبق لها مثيل . كما اتبعت السياسات الاقتصادية الكلية لضبط آثار الأزمات الدورية التى هى جزء لا يتجزأ من كيان الرأسمالية . فقد تكررت تلك الأزمات منذ أوائل القرن التاسع عشر إلى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين بمتوسط أزمة كل عشر سنوات . وكان لنجاح الحكومات فى السيطرة على حركة الاقتصاد القومي لتحد من سرعة النمو ليقل عمق منخفض النمو الذي يليه بالضرورة سبباً فى أن خفت وطأة الأزمات الدورية وإن زاد معدل تكرارها (بين ثلاث وخمس سنوات) . هذا وقد عرفت الرأسمالية فى تاريخها دورات اقتصادية قرنية (يبلغ مداها حوالى ٥٠ سنة) تقترن فترة النمو البطىء فيها بتشبع السوق وظهور مفعول قانون تناقص الربح . كما تقترن فترة النمو السريع بفتح أسواق جديدة وكبيرة أمام الانتاج الرأسمالى . وفى الواقع المعاصر كانت عملية إعادة تعمير أوروبا والشرق الأقصى بعد انتهاء الحرب العالمية

الثانية ، وما تلا ذلك من تعميم نمط الاستهلاك الأمريكى (المرتكز على التوسع فى اقتناء سلع الاستهلاك المعمرة) على أوروبا واليابان تعنى تعاقب فتح أسواق جديدة وكبيرة أمام الرأسمالية . ويتفق كثير من الاقتصاديين على أن الرأسمالية دخلت منذ أواخر السبعينات فى فترة نمو بطىء طويلة من هذا النوع نظراً لتشبع الاستهلاك من السلع المعمرة وانتهاء التعمير والتجديد فى صروح الانتاج الرأسمالي . وقد شهدت السنوات الأولى من الثمانينات أزمة من النوع الدورى قصير الأجل تخلصت الرأسمالية من آثارها منذ منتصف الثمانينات . ولكن النمو الذى يتحقق الآن ما زال فى حدود نصف المعدلات التى سادت ربع القرن الأول بعد الحرب . كما أن النمو الراهن يصطحب باستقرار حجم من البطالة يصل أحياناً إلى ١٥٪ من قوة العمل ، وتؤكد التوقعات الرسمية أن النمو المنتظر فى التسعينات سيكون بنفس البطء وأن تتزايد أعداد المتعطلين الذين تقل احتمالات حصولهم على عمل يوماً بعد يوم . وقد حاول ريجان مثلاً أن ينعش الاقتصاد بزيادة رهيبة فى صناعات التسليح . ولكن ذلك الإنفاق كان محدود الأثر جداً فيما يخص البطالة . وحدثت أمور مماثلة فى أوروبا الغربية . وقد نجح الاتحاد السوفييتى وأنصار السلام فى العالم فى وقف برنامج التسليح الجنونى المسمى «حرب النجوم» . وعلى الرأسمالية العالمية الآن وفى ظروف نزع السلاح أن تجد انتاجاً يحل محل ما فقده الانتاج الحربى وإلا ازدادت البطالة وتفاقم الفقر وانخفضت معدلات النمو . ويبدو مما يصدر من اجتماعات قادة الدول السبع الصناعية الرئيسية أنها بصدد تنشيط صناعات معدات مكافحة التلوث البيئى كسوق جديدة وكبيرة . إن الصحافة والتلفزيون ووكالات الأنباء تقدم لنا كل يوم صورة مضخمة «لتراجع الاشتراكية» وأخرى زائفة عن ثبوت نجاح الرأسمالية . وواقع الأمر أن للرأسمالية أزماتها التى

تشتد أو تضعف ولكنها لا تبدو وشيكة الاختفاء . وقد تكون تلك الأزمات سبباً فى بروز اتجاهات عنصرية ورجعية تطالب بالمزيد من التسليح أو تحد من الديموقراطية .

وعلى أية حال لم يصحب تجديد الرأسمالية لنفسها أى تغيير فى طبيعتها وجوهرها فأسلوب الانتاج الرأسمالى قائم على الاستغلال . وارتفاع مستوى المعيشة بصفة عامة فى الدول الرأسمالية المتقدمة اصطحب بزيادة أكبر وأكثر انتظاماً فى انتاجية العمل . بحيث يمكن أن يقول الماركسيون إن التطور العلمى والتكنولوجى قد رفع معدل استغلال العمال بغض النظر عن مستوى المعيشة . كذلك لا بد أن نتذكر دائماً أنه لا رأسمالية عالمية مزدهرة إلا إذا أضيفت حصيلة استغلال شعوب العالم الثالث إلى حصيلة الاستغلال عن طريق الانتاج المحلي. والأمر الثالث المرتبط بجوهر نمط الانتاج الرأسمالى قد حظر ظهور فائض فى الانتاج لعجز غالبية المواطنين عن شرائه . ومن ثم كانت ظاهرة التدمير الدورى لجزء من الثروات (الحرب، الحروب الأهلية ، والثورات العنيفة . . الخ) وما يترتب على ذلك من ضرورة التخلص من جزء من الانتاج خارج السوق منعاً لانخفاض الأسعار (المعونة الغذائية الأمريكية تعلب دوراً هاماً فى دعم المزارعين هناك) وكذلك استخدام جزء كبير من العمليات الانتاجية والجهود البحثية فى العلم والتكنولوجيا لانتاج سلع ليست لها سوق فى الداخل أصلاً، وليست لها سوق بالمعنى المصطلح عليه على المستوى العالمى . وهذا هو سبب ارتباط الرأسمالية تاريخياً وحتى هذه اللحظة بانتاج السلاح وما يتصل به من صناعات وأعمال تشييد . . الخ وربما أدت جهود نزع السلاح وتدميره والحد من انتاجه إلى زيادة التجارة الدولية المتكافئة في السلع المدنية . ولكل هذا يتعين الاحتراز من اتخاذ أساليب السيطرة والاستغلال التى ابتدعتها الرأسمالية العالمية مسوغا

للقول بأن طبيعة الرأسمالية قد تغيرت . لقد لحق التغيير الوسائل والأساليب والتنظيمات التى يتحقق بسببها الاستغلال . وهذا التغيير هام لا بد من فهم أبعاده والتهيؤ للتعامل معه . فالاستعمار بتعريفه الجوهرى ـ أى باعتباره أسلوباً لحرمان شعوب أخرى من الفائض الاقتصادى الذى تحققه بعملها ـ لم يكن يوماً فى وضع أفضل لأصحابه من الوضع الراهن . إن إنكار التغيرات العميقة جمود وشلل للفكر وعجز عن التعامل مع الواقع المتطور ، والاتباعية المتمثلة فى تقبل الإطار الأيديولوجى للعملية الاستعمارية المعاصرة وما ترفعه من شعارت جذابة كأنه الحقيقة أمر لا يقل خطراً عن الجمود العقائدى .

ـ ٢ ـ

العالم الثالث

أزمة التنمية

إن البلدان التى تخلصت من الاستعمار القديم ولكنها ما زالت فى ربقة التبعية للرأسمالية العالمية تمر منذ أوائل الثمانينات بأزمة عميقة الجذور معقدة الظواهر ، فهى جميعاً تعانى بدرجة أو بأخرى من عبء الديون الخارجية الضخمة، وتراجع أسعار المواد الأولية إلى مستويات تقارب أسعار أزمة الثلاثينات الرهيبة ، وظهور الإجراءات الحمائية في مواجهة صادراتها الصناعية ، والعجز المستمر عن توفير فرص العمل لكل قادر عليه ، وبالتالى زيادة أعداد المهمشين ، وكذلك من التضخم وتزايد الفروق فى الدخول والسيطرة الفكرية لصندوق النقد الدولى والدول الغربية التى تسيره وتسانده ، وهجرة العقول المتعلمة وهروب المدخرات إلى الغرب فضلاً عن أن القهر السياسى والاستبداد وحكم أجهزة الأمن الذي ما زال الطابع الأساسى لغالبية

بلدان العالم الثالث الآسيوية والأفريقية. وقد انخفضت معدلات النمو الاقتصادى فيها حتى وصلت فى سنوات معينة فى بعض البلدان إلى ما دون الصفر ، أى إلى نقص فى الانتاج فى مجتمعات يتزايد سكانها بنسب عالية .

ولما كانت الرأسمالية بطبيعتها نظاماً لا يعرف الرحمة ، فإنها تستفيد من تردي الأوضاع فى العالم الثالث لتسحق قوى مقاومة الامبريالية وتفرض بالعصا الارتماء تحت أقدامها وتقبل شروطها ، وتفرض بالقلم فكر التبعية وخلاصته بأنه لا أمل لشعوبنا إلا أن تسعى وتناضل ـ لينال بعضها ـ أو لتنال طبقة اجتماعية فيها ، شيئاً من فتات الرأسمالية . لا محل «لصداقة» أو «لتعاون» بين القوى المفتون بقوته والضعيف الذى يتقبل الضعف كما لو كان قدراً محتوماً . وكان لما يجرى فى الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية أثر مروع لدى الفئات الحاكمة فى بلدان العالم الثالث . إن مستقبل الاشتراكية لا يعنيها فى شيء، بل إنها تتمنى اختفاءها . ولكنها تبكى لما يبدو نهاية للخصومة الحادة بين الشرق والغرب بما كانت تخلقه من فرص أمام حكام العالم الثالث فى الكسب من التغيير المتكرر لارتباطها بهذا المعسكر أو ذاك . وسارعت النخب الحاكمة تصرخ فى كل مكان لا تخفضوا ما تعطونا من معونات وتدفعوه لأوروبا الشرقية كما لو كان ثمة سباق فى الاستجداء .

إن على شعوبنا أن تدرك أن النظام العالمى الذى وضعت أسسه ومؤسساته فى النصف الثانى من الأربعينات قد تصدع وبدأت بعض معالمه تتغير وما زلنا فى بداية حركة التغيير . لقد كان العالم الثالث غائباً أو مغيباً حين أقيمت عمد نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فهل نريد أن تتم صياغة البديل بعيداً عنا ؟ لقد آن الأوان لبلداننا أن

تعتمد على النفس قطرياً واقليمياً وعلى اتساع القارات الثلاث . وعلينا أن ننسج نسيجاً كثيفاً من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية بين بلداننا لتزيد قدرتنا على التأثير فى الغير ، وأن نعلن لكل الأطراف أن الفقر المدقع الذى يعانيه قرابة مليار من البشر والفقر النسبى الذى يعيشه ملياران آخران لا يقل خطراً على الجماعة الدولية من التفجير النووى أو تهالك أنساق البيئة . على الجميع إدراك أنه لن يعيش فريق من البشرية فى أمن ورخاء حين تسقط مئات الملايين ضحايا الجوع والمرض والجهل . إن أهل الشمال فى الشرق والغرب يتحدثون عن واقع الاعتماد المتبادل بين مكونات النظام العالمى ويصلون بحديثهم المتفائل إلى حد الكلام عن «عالم واحد» . ونحن نقول إن الاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب اعتماد غير متكافئ لا يعنى فى الواقع إلا السيطرة فى جانب والتبعية فى جانب آخر . إن بعض الأصوات قد ارتفعت فى أمريكا لتقول إن البشرية قد تقدمت دائماً وفقاً لمبدأ «البقاء للأصلح» وبالتالى فإن إغاثة الجوعى والمرضى الذين لا يستطيعون انتاج ما يطعمهم تبديد للموارد وتعطيل لقوانين الطبيعة . كما أن التطور التكنولوجى فى اتجاه الحد من الاعتماد على المواد الأولية والعمالة الرخيصة يتيح للدول الرأسمالية المتقدمة امكانية إهمال الجنوب ومشكلاته . وواقع الأمر أبشع من الكلام الذى يقال . فالرأسمالية العالمية تطحن العالم الثالث طحناً وتطلق أجهزتها لتعميق النزاعات الداخلية أو الحدودية ليقتل أبناء الجنوب الذين لا تحتاج الرأسمالية إليهم (كعمالة أو سوق) بعضهم بعضاً. وقد غذت تلك النزاعات إلى حد أدى إلى انهيار الدولة: فى لبنان ، فى سرى لانكا ، فى تشاد ، فى أفغانستان بعد الانسحاب السوفييتى . . وما زالت فى البداية . ويلحق بهذا محاولة تحطيم الدول متعددة القوميات بتغذية التناقضات المحلية واستغلال أخطاء الفئات

الحاكمة (فى الهند مثلاً : كشمير ، والبنجاب ، وتاميل نادو) .

أزمة الدولة القومية

ومن أخطر الأمور التى تواجهها بلدان العالم الثالث ما يسمى «أزمة الدولة القومية» ونذكر هنا بمعنى تعبير الدولة القومية . لقد عرف العالم دول الملوك والأباطرة والخلفاء التى كانت تقوم كلها على أساس السلطة المطلقة لحاكم ولأسرته ، كما تحدث عنها ابن خلدون بإفاضة لا محل لتكرارها هنا . وجاءت الرأسمالية فى الغرب بمفهوم جديد تماماً عن الدولة . فهى تقوم أساساً على أنها تمثل الأمة هى وحدها مصدر السلطات ، وحل الانتماء القومى محل الولاء للعرش أو للملك أو للامبراطور . وكان هذا الإطار مواتياً لانتشار مبادئ الديموقراطية التى أوصلها نضال شعوب أوروبا وأمريكا المستميت إلى صورة مجتمعات الغرب الراهنة ، وعلى المستوى الاقتصادي استخدمت الرأسمالية مفهوم القومية أولاً وقبل كل شيء فى توحيد السوق المحلية (إلغاء كل الحدود والعقبات أمام انتقال المنتجات وعناصر الانتاج التى كانت سائدة قبل الثورة البورجوازية) . ثم استخدمتها ثانياً فى إشعال حماسة المواطنين لحروب بناء الامبراطوريات الاستعمارية التى لم يكن للفقراء دور فى الاستفادة من بنائها . وهكذا اكتسب مفهوم القومية منذ أواسط القرن الماضي طابعاً شوفينيا بل وعنصرياً فى أحيان كثيرة . ولكن هذا الإطار هو الذى مكن الفئات الرأسمالية من زيادة الانتاج واحتضان المخترعات العلمية ونشر الرأسمالية فى كل أرجاء العالم والاهتمام المطرد بالعلم والتكنولوجيا والحرص على تطور التعليم وازدهار الثقافة القومية . . الخ . وكان الفكر السائد غداة الحرب العالمية الثانية أن انتصار حركة التحرر الوطنى والحصول على الاستقلال السياسى ستمكن

البروجوازية الوطنية من أن تلعب الدور الذي لعبته الدولة القومية فى أوروبا وأمريكا . ولكن تجارب الخمسينات والستينات كشفت عن انصراف الرأسمالية الكبيرة المرتبطة بالاستعمار عن إداء هذا الدور التاريخى . ومن ثم برز التوجه نحو تولى الدولة بنفسها عمليات التنمية التى كانت الرأسمالية القومية تقوم بها . فظهر قطاع عام فى كل دول العالم الثالث . وذهبت بعض النظم الحاكمة إلى حد تبنى أجزاء من الفكر الاشتراكي وتأثرت بالذات بالنموذج السوفييتى . ولكن سلطة الدولة فى أى مجتمع هى انعكاس لطبيعة ودور الفئات الاجتماعية التى تحتكر السلطة . ومن الوهم البعيد تصور حكومة فوق الصراع الطبقى وأرفع من أن تتأثر بمعطيات وتوجهات الفئات المشتركة - بطريقة أو أخرى - فى تكييف الرأى العام وفى نشاط السلطة الحاكمة . لقد انتكست بعض التجارب الطليعية فى هذا الصدد ، وفى مقدمتها تجربة مصر الناصرية . وفى دول أخرى تحولت الدولة وجهازها البيروقراطى إلى أداة طيعة بيد الشركات متعدية الجنسية ووكالات المعونة الأجنبية والبنوك المقرضة . وكان هذا التوجه شهادة واضحة عن عجز أصيل فى بورجوازية العالم الثالث يجعلها من ناحية عاجزة عن التنمية الجادة والمطردة ، ومن ناحية أخرى عاجزة عن أن تستقل اقتصادياً مع توافر الديموقراطية السياسية . وسرعان ما انتشر الفساد والاثراء غير المشروع وأداء البيروقراطية المتدنى وعجزها عن الوفاء بأى من مطالب الجماهير المشروعة . غدت هذه الدولة الوسيلة الأولى الفاعلة فى إقرار التبعية للرأسمالية العالمية كمعطى أساسى لا يمكن تغييره ، ومحاولات إحداث هذا التغيير تنجح فقط فى إسقاط حكومة أو نظام ثم يحل محله حكومة أو نظام لا يفضله فى شيء يذكر . وإزاء العجز الأصيل فى أداء الحكومة وفى توفير الخدمات اللازمة للجماهير وتحقيق الأمن والحرية

معاً ، أخذ الناس ينصرفون عن مفهوم الانتماء إلى دولة معينة ليعيدوا إلى سطح الحياة فى تلك المجتمعات إطارات سابقة للرأسمالية : القبلية ، الطائفية ، الحركات العرقية والدينية المتعصبة . ونحن فى مصر لا بد من أن ندرس هذه الظاهرة بعمق وأن نعيد النظر فى مطالبنا فى ضوء وظيفة الدولة فى بلادنا . لم يكن من المستساغ أن تكون ملكية الدولة وأوامرها البيروقراطية بديلاً لعجز الرأسمالية المحلية وفسادها . ويتعين فى بلدان العالم الثالث تقوية المجتمع المدنى ومؤسساته وإشاعة الديموقراطية فى جنباته والحرص كل الحرص على مشاركة الجماهير فى صنع القرار ، والنظر فى أشكال ملكية أخرى يمكن أن تنشط على مستوى وحدات الحكم المحلى أو فى نطاق غير حكومى (جمعيات ، نقابات ، اتحادات . . . الخ) وعلينا كذلك ألا نؤله الدولة ونلقى بمصائرنا فى يديها . وربما كان من المفيد أن نتوقف كثيراً عند بعض المفاهيم التى طرحها «ميثاق العمل الوطنى» فى ١٩٦٢ مثل مفهوم سيطرة الشعب على وسائل الانتاج وكذلك ملكية الشعب ، إن واقع الممارسة كان حكومة شديدة المركزية تسترت وراءها البيروقراطية بالتزام شكلى بمفهوم ملكية الدولة ، أما موجة الخصخصة العارمة مصحوبة بالدعوة إلى انسحاب الدولة من كل شىء بغض النظر عن امكانيات الرأسمالية المحلية ، وأبعاد التنمية الشاملة ، والديموقراطية والعدل الاجتماعى فهى مدمرة . إن الدولة تتراجع فى الشمال أمام سلطات الشركات متعدية الجنسية ، وعندنا كذلك يتم التراجع أساساً أمام تلك الشركات وممثليها المحليين . ومعلوم أن تلك الشركات ملك فى الأساس لأهل الغرب .

إن المعنى الرئيسى للأحداث العالمية بالنسبة لشعوبنا هو ضرورة إدراك أن التنمية الجادة والمطردة معركة تريد إنهاء الاستعمار الاقتصادى والثقافى . إنها الامتداد الطبيعى للنضال من أجل

الاستقلال . وكما هى الحال فى كل المعارك لا بد من تعبئة الشعوب للمواجهة وتحديد العدو وفضح وسائل سيطرته وتصفيتها مع التعاون الوثيق الذى لا يقل عن التعاون الذى ولد فى باندونج وأدى إلى تصفية الاستعمار القديم (إلا فى جنوب أفريقيا وفلسطين) . ليس للضعفاء صوت فى عالم اليوم ، ولكنهم يستردون صوتهم إذا جعلوا من ضعفهم ذاته وقوداً للطاقة الوطنية التى تريد التحرر الكامل . ولا يمكن ذلك إلا فى إطار ديموقراطى يعم بلادنا كلها وبتكافل كل القوى الساعية للتحرر فى شكل المقاومة المباشرة للفقر وإعادة توزيع الدخل القومى . إن قضايانا السياسية والاقتصادية والاجتماعية متداخلة تتطلب العلاج الجامع الذى يحرر طاقات الشعوب .

إسقاط الأوهام

ويجب أن يرتكز نضال شعوب العالم الثالث من أجل التحرر الاقتصادى والاجتماعى والثقافى على تخلصها من أوهام ثلاثة :

وهم الهدف ، الذى يقال عنه ببساطة اللحاق بالدول المتقدمة . والمعنى الفعلى هو تصور إمكان بناء اقتصاد رأسمالى متكامل داخلياً وقادر على المنافسة الخارجية . فثمة فرق نوعى بين وجود فئات رأسمالية تتمتع بثراء ودخول قد لا تتوافر لقرنائهم فى الغرب وبين تحويل اقتصاد وطنى بكامله على صورة المعروف عن الدول الرأسمالية المتقدمة، أى اقتصاد وطنى تتوافر له قاعدة إنتاج مادية وعلمية ضخمة ، والاستفادة من تلك القاعدة فى تخفيض الفروق بين الدخول مما يخفف من حدة الصراع الطبقى ، وحكم ديموقراطى نيابى . وهذا مستحيل فى العالم الثالث ، فالتاريخ لا يكرر نفسه أبداً . كما أن نشأة وتطور الرأسمالية فى الغرب وفى اليابان اقترنا منذ

البداية وحتى هذه اللحظة بالاستغلال الاستعماري لشعوب المستعمرات أو ما في حكمها .

وهم الامكانيات المتمثل فيما تضمه كل دعوات تمجيد القطاع الخاص وبيع القطاع العام وإنهاء التخطيط . فهذا كله يفترض أن البورجوازية المحلية ستعلب الدور الذى لعبته الدولة القومية فى التطور التاريخى للرأسمالية الغربية . وحقيقة التجربة التاريخية هى عجز البرجوازية عن أداء هذا الدور بدليل ضعف معدلات النمو ومحدودية أثره فى المجتمع ، وغياب الديموقراطية ، وتزايد التبعية ، وتخلى فئات رأسمالية كثيرة عن مطلب توحيد السوق القومية وحمايتها لترتبط بالشركات متعدية الجنسيات .

وهم الوسائل المتمثل فى الاعتقاد بضرورة الاعتماد على الغير . فثمة موقف مشترك للبورجوازية المحلية في العالم الثالث يرفض التضحيات التى تقتضيها التنمية الجادة المطردة ويؤكد ضرورة «المساعدات الخارجية» . وهذا وهم كبير . فالاستعمار الذى لعب دوراً حاسماً فى تطور الرأسمالية العالمية ، لعب دوراً مماثلاً فى تخلف العالم الثالث . وكل ما قدم الغرب من مساعدات خدمت فى أفضل الظروف الفئات الحاكمة على البقاء فى السلطة بحل بعض المشكلات الوقتية أو تأجيل تفجرها . ولا دليل أفضل على خطأ الاعتماد على الغير من أعباء الديون الفادحة التى تفقد الحكومات أى إرادة مستقلة وتعصف بالفقراء ومتوسطى الحال عصفاً عنيفاً . لقد ساد هذا الوهم فى مصر حتى فى الحقبة الناصرية حين دافع البعض عن مفهوم «لا تضحية بالجيل الحالى فى سبيل الأجيال القادمة» . وذلك مفهوم خاطئ تماماً فالمجتمع كالفرد تماماً لا يمكن أن يضمن تصاعد دخله وتوفير احتياجات أولاده إلا بالتواضع فى الاستهلاك .

- ٣ -

الوطـن العـربى

ونحن العرب جزء من العـالم الثالث نعيش مشكـلاته ونعـانى معاناة شعوبه . وما يجب إبرازه هنا هو الملامح المميزة للأزمة فى الأقطار العربية .

أولا : قبل كارثة الخليج

لقد طغت أحداث كارثة الخليج على ما عداها . ولا غرو فقد وقعت الأزمة التى افتتحها العراق بغزو الكويت إلى حرب أهلية بين العرب واستعانة القطر المعتدى عليه بالشرعية الدولية . ولكن أداة فرض تلك الشرعية تمثلت فى حشد عسكرى لم تعرفه المنطقة منـذ الحـرب العالميـة الثانيـة تقوده أمـريكا ويفـوق بكثـير قـوة العـراق العسكرية . كما انعكست أحداث الخليج داخل كل قطر : انقساماً واضحاً بين مؤيدى صدام ومعاديه . بل لقد قسمت تلك الأحداث معظم التيارات السياسية فى الـوطن العربى . وأعتقـد أن المدخـل الحقيقى لادراك أبعـاد ما حـدث ليس تبادل الاتهـامات أو أعـمال الانتقام هنا وهناك ، وإنما يرجع جذر الأزمة إلى الأوضاع المتردية التى عاشتها بـلاد العرب خـلال العقدين الفـائتين . ومن ثم أرى من الضرورى وصف وتحليـل تلك الأوضاع قبـل التعـرض للكـارثـة ونتائجها التى سنعايشها طويلاً .

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

تدهورت أحوال المجتمعات العربية فى مجموعها خلال الثمانينات عما كانت عليه فى السبعينات ويصـدق هذا عـلى أقطار النفط كـما يصدق على غيرها وإن اختلفت المعدلات والنسب .

النفط : لقد انتهت «الحقبة النفطية» بإيجابياتها وسلبياتها . ونجحت الدول الصناعية فى ضبط استهلاكها ولم تنجح دول «الأوبك» فى تخفيض انتاجها جميعاً بنسب عادلة يحترمها الكل ، وكانت حرب الخليج الأولى (بين إيران والعراق) عاملاً هاماً فى مقاومة تخفيض الانتاج بسبب حاجة المتحاربين المتزايدة لشراء الأسلحة . وهكذا هبطت عائدات النفط تحت تأثير مزدوج : تخفيض السعر وتخفيض الإنتاج . وفى حين استدان العراق اضطرت السعودية للسحب من أرصدتها السابقة لمواجهة العجز فى ميزانيتها ، ورغم أنها اقتطعت حوالى ١٦٪ من وارداتها المعتادة فى سنة واحدة لم يتحقق لها فائض يذكر فى ميزان المدفوعات . وامتدت آثار هذا الوضع إلى الدول العربية غير النفطية فى شكل انخفاض فى مدفوعات الدعم أو الاستثمار وتراجع تحويلات العاملين فى الخليج من أبنائها . وما حدث للعمال المصريين فى العراق ما زال حاضراً فى الأذهان . ولن تعود حقبة النفط مرة أخرى ، فمن الوارد أن يرتفع سعر برميل النفط فى أواسط التسعينات ولكنه لن يشهد قفزة تضاعفه مرتين فى عام واحد كما حدث فى ١٩٧٤ . والسعر الحالى بالدولار يعطى قوة شرائية تقل عن القوة الشرائية التى كانت تمثلها الدولارات التسع التى كان يباع بها في ١٩٧٣ . ولا بد من التذكير هنا بأن أموال النفط زادت من تبعية الدول المصدرة . ففوق علاقة التصدير والاستيراد التى تحكمها الدول الصناعية بحيث لا تملك الدول المصدرة حتى لو أرادت أن تخفض الانتاج إلى حد تهبط معه الطاقة المتاحة عن احتياجات الدول الصناعية ، وقد أعلن الغرب أنه لو حدث ذلك لغزا بلاد النفط . ومن ناحية أخرى يدفع سعر النفط بالدولار . وبهذا يتبع تقلبات هذا السعر وبالذات اتجاهه نحو الانخفاض بسبب العجز الكبير فى ميزانية الولايات المتحدة وميزان

مدفوعاتها . وقد استثمرت الدول المصدرة الجزء الأكبر من أرصدتها مقومة بالدولار وفى الغالب فى أمريكا نفسها . ويعنى ذلك أنها تعجز عن أن تسحب مبالغ كبيرة من تلك الاستثمارات على نحو مفاجئ . فقد تجمدها أمريكا كلها أو بعضها كما فعلت مع ليبيا وإيران . ولسبب آخر أهم فى الواقع وهو أن مثل هذا السحب يؤدى لا محالة لانخفاض ملحوظ فى سعر صرف الدولار ، وبالتالى فى قيمة الأرصدة المقومة به . وليس هنا موضع التباكى على سوء تصرف دول النفط فى عائداته . ولكن جوهر ما يعنينا هو أن الوطن العربى ، أغنياءه وفقراءه ، مضطر اليوم «لشد الحزام» بعد أن جف نهر الدولارات النفطية أو كاد .

الديون : وأهم خطر يحيق بالدول العربية غير النفطية هو تفاقم عبء الديون . ويأتى فى المقدمة على حسب حجم المديونية وعدد السكان : مصر والعراق والأردن والجزائر والمغرب . وتليها تونس وسوريا إضافة إلى السودان والصومال بأوضاعها الاقتصادية المنهارة . وباسم سداد الديون فرض صندوق النقد الدولى وما زال شروطاً قاسية وضارة بالتنمية تطحن الفقراء طحناً . وليس وارداً بحال أن تسدد الدول غير النفطية هذا الحجم من الديون . والمفروض أن تشارك الدول العربية المدينة مع دول العالم الثالث الأخرى في المطالبة بمؤتمر دولى تكون مهمته إلغاء نصف المديونية ، وتخفيض الفائدة الحقيقية . وإطالة أمد السداد .

وقد توصلت الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً إلى حد إلغاء الديون التى كانت عليها . كما بدأت دول أخرى تحصل على إلغاء جزئى (ما بين ٢٠٪ و٥٠٪) لمديونيتها . وكانت مصر واحدة من تلك الدول . كما أن نادى باريس يعلق الإلغاء على تنفيذ البلد المدين

لأوامر صندوق النقد الدولى . وإذا قال الصندوق بعد تفتيشه الدورى إن البلد لم يحترم هذا الاتفاق استردت الدول الدائنة حق المطالبة بكل الديون . ويكمن خطر المديونية الدائم فى اعتماد هذه الدول حتى الآن على الاستدانة ، وهى فى مفاوضات الجدولة تريد قروضاً جديدة تستخدم بعضها فى سداد الديون القائمة . أي أن جوهر الخطر هو الاصرار على الاعتماد على الغير . فقد تتم تسوية مقبولة للديون الحالية ، ولكن ماذا يضمن ألا نجد مصر فى عام ٢٠٠٠ مدينة بخمسين مليار أخرى ؟ لا شىء لأن الفئات الحاكمة ترفض مبدأ الاعتماد على النفس .

التبعية الغذائية : تستورد كل الدول العربية جزءاً هاماً من استهلاكها من الحبوب الغذائية . وبالذات من القمح . وتشكل وارداتها من القمح حوالى ثلث الكمية التى تدخل التجارة الدولية . وتجربة السعودية فى إنتاج القمح بتكلفة عالية للغاية يمكن الدفاع عنها فى نطاق قطرى . ولكن من الأجدى أن يكون حل مشكلة الغذاء فى الأقطار ذات الامكانيات الطبيعية والجوية التى تتيح لها الإنتاج بسعر يقارب الأسعار العالمية . وهى على كل حال تجربة غير قابلة للتطبيق فى معظم الأقطار العربية . ومهما يكن من شىء فإن ما فعله السعوديون أفضل من السكوت عن مواجهة المشكلة والاعتماد على أمريكا بالذات فى لقمة العيش لما فى ذلك من قيود ثقيلة على الإرادة الوطنية .

وتكفى الأمور الثلاثة السابقة لادراك أبعاد المعاناة والقلق الاجتماعي أمام العجز الحكومى واختفاء المسكنات النفطية لنقول إن الوطن العربى فى مجموعه مهدد بصراعات اجتماعية حادة لا يعلم أحد مصيرها تطيح بالاستقرار الواهى للنظم الحاكمة ، يمكن أن يستغلها

الاستعمار والصهيونية أو أن تفضى إلى حكومات أشد رجعية أو على الأقل أشد قمعاً للجماهير وتقييداً على الرأى والفكر . لقد ساعدت أموال النفط بطريق مباشر أو غير مباشر على تلمس النـاس لحلول فردية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية ونحن نشهد الآن قرب اختفاء الحلول الفردية ومن ثم تأجج الصراع الاجتماعى بأشكاله العفـوية والمنظمة .

الأزمة السياسية

خطر المزيد من التجزئة : بدل أن تسـاعد أمـوال النفط على التقارب بين الدول العربية سارت النظم العربية فى الطريق الـذى افتتحه السادات ، طريق القبول السعيد بالسيطرة الأمريكية وكذلك بدايات هيمنـة إسرائيل ، ألا يخشى الحكـام العرب جميعـاً احتمال ضرب اسرائيل للمرافق أو للأشخاص كما فعلت فى العراق وتونس ؟ ألم يمر الفلاشا من أثيوبيا إلى إسرائيل تحت سمع وبصر الرادارات العربية دون أن يعترضهم أحد ، بل وجد فى السودان من يساعدهم على ذلك دون أن ينقده نظام عربى أو قمة عربية ؟ **هل كان العرب فى أية فترة منذ نهاية الحرب العالمية فى وضع أهون من وضعهم الحالى ؟** لقد كف الحكام عن حديث الوحدة . وأصبح أقصى ما يخرج عنهم تصريحـات عن «العمل الاقتصـادى العربى المشـترك» . ولم يكتف الحكام بنقل جامعة الدول العربية إلى تونس بل إنهم ضيقوا عليها فى الأمـوال وفى الصلاحيـات حتى كادت تصبـح نسياً منسيـا . وقـد انسحبت الكويت مؤخراً من مجلس الوحدة الاقتصـادية العـربية . ومعظم المنظمات المتخصصة كيانات بيروقراطية لا تفعل شيئاً يذكر .

وأخـطر ما فى الأمـر هو أن الانصراف عن حـديث الـوحـدة

القومية ، قد واكبه خطر تجزئة بعض الأقطار القائمة . وأن مأساة لبنان بين حرب أهلية لبنانية وغزو اسرائيلى وحرب أهلية عربية عربية وما ترتب على ذلك من تعميق رهيب للمشاعر الطائفية والقبلية فضلاً عن مغامرات المرتزقة والأفاقين قد أودت بحياة الدولة اللبنانية . وقد نفض المجتمع الدولى ممثلاً فى مجلس الأمن يده من لبنان معلناً تأييده لمساعى الجامعة العربية . أى أن القضية أصبحت فى الأساس قضية عربية . ولكن النظم العربية عجزت حتى الآن عن أن تغير الأمور أو حتى وقف القتال نهائياً. وإذا كان ضيق الاقليم والاختلاط التاريخى بين الطوائف لم يجعل لأى منها سيطرة كاملة على قسم من لبنان مما حال دون تجزئته ، فان الأحوال فى السودان مهيأة لانقسام لا بين الشمال والجنوب فحسب بل فى شرقى البلاد وغربها أيضاً . وتقول الجبهة الاسلامية الحاكمة حاليا إذا كان الجنوبيون مصرين على رفض تطبيق الشريعة الاسلامية فما عليهم إلا أن ينفصلوا . أى أن تقسيم السودان أمر وارد ومقبول من حكام السودان الحاليين . ومع ذلك لم نسمع عن حكومة عربية واجهت البشير ديكتاتور السودان بخطورة سياسته . ولم ينهره أحد فى اجتماع القمة العربية فى بغداد . فالنظم ما زالت تتستر على بعضها البعض باسم «تنقية الأجواء بين الأشقاء» وغير ذلك من الهراء ، ويعيش الصومال بعد حربه مع أثيوبيا فى حالة حرب أهلية مستمرة لا يعيرها العالم أو العرب أى اهتمام .

كذلك توجد فى بعض الأقطار العربية الأخرى أقليات عرقية أو دينية لها مطالب مشروعة ويجب التعامل معها ديموقراطياً وإلا ستظل قنابل موقوتة ستنفجر فى أية لحظة غضب أو لحظة ضعف للسلطة المركزية . وهى فى حالات معينة متمركزة اقليمياً مما يثير خطر التجزئة والانفصال .

من النواحى النادرة المشرقة فى سماء العرب تجدد الشعور بأهمية الديموقراطية لدى فئات اجتماعية واسعة ، على الأقل فى حدها الأدنى وهو احترام حقوق الانسان والتعددية السياسية . وقد أدركت القوى التقدمية فى مجموعها الدور الحاسم للديموقراطية فى النضال من أجل الوحدة القومية والعدالة الاجتماعية والنهضة الثقافية بعد أن كانت تسكت عن غياب الديموقراطية باسم هدف أو آخر من تلك الأهداف .

لقد ظهر هذا الاتجاه فى مصر عقب اعتقالات السادات الشهيرة ثم مصرعه وبروز احتمالات إرهابية قوية . وفيما عدا حرية النشر فى الصحف الحزبية لم تتقدم الديموقراطية خطوة جذرية واحدة فى السنوات الست الفائتة . وتجدد السيناريو فى الأردن في أعقاب المظاهرات الضخمة التى انفجرت عند تطبيق أوامر صندوق النقد الدولى . وكان أبرز معالمها بلا شك الانتخابات النيابية النظيفة التى مكنت لأهم القوى السياسية من التمثيل فى مجلس النواب . وتبع ذلك التسامح مع النشاط الحزبى . وشهدت الجزائر أقوى نضال شعبى من أجل الديموقراطية ، وتوافرت فيها حرية حقيقية لتكوين الأحزاب . وتمكنت قوى سياسية من تنظيم مسيرات شعبية ضخمة . وجرت تعديلات دستورية لالغاء الوضع الخاص لجبهة التحرير الوطنى .

وفى الوقت ذاته لاقى التيار الديموقراطى نكسة كبرى فى السودان . فبعد أربع سنوات من ديموقراطية تكاد أن تكون كاملة نجح بعض العسكريين فى الاستيلاء على السلطة بتأييد كامل من الجبهة الإسلامية ومليشياتها . وسلك الحكم الدكتاتورى الجديد مسلكاً

منافياً لأبسط حقوق الإنسان . حل الأحزاب والنقابات وألغى كل الصحف وملأ السجون والمعتقلات ولم يتردد أمام جرائم قتل بلا محاكمة . وفى الكويت أصرت الحكومة على إلغائها لمجلس الأمة المنتخب وأصدرت قانوناً جديداً يمكنها من تعيين ثلث النواب لضمان أن تستمر لها أغلبية واضحة فى المجلس الذى لا يملك إلا الصفة الاستشارية . وفضت السلطة الاجتماعات السلمية واعتقلت شخصيات وطنية بارزة .

ونخلص من هذا العرض السريع إلى حقيقة أن التيار الديموقراطى فى الوطن العربى ما زال ضعيفاً . ومن أول أسباب ضعفه نجاح الاتجاهات السلفية المنتشرة وراء نشاط تيارات الإسلام السياسى فى تجنيد الأعداد الكثيرة ، ولا سيما فى صفوف الشباب . وتعارض تلك الاتجاهات الديموقراطية بأبعادها المعروفة زاعمة أنها بدعة غربية أو أن تطبيق الشريعة الاسلامية يغنى عنها . ويتناسى القوم أننا عشنا فى ظل استبداد أعمى يزعم أنه يحكم باسم الاسلام منذ العهد الأموى وحتى انهيار الخلافة العثمانية . فالقضية السياسية ليست فى حقيقتها قضية تمسك بالدين ، ولكنها قضية من يستغلون المشاعر الدينية ليصلوا إلى الحكم فيصنعون مثل ما يصنع البشير فى السودان أو حكام السعودية فى بلادهم . وهذا ليس كلاماً بلا دليل . وأبسط دليل على ذلك أن قيادات الإسلام السياسي لم تنتقد ـ ناهيك عن أن تدين ـ جرائم النظم التى تزعم أنها تحكم وفق الشريعة السمحاء ، والشريعة منهم براء .

ولا بد أن نتذكر أن الدعوة للديموقراطية ليس لها جذور عميقة فى الوطن العربى . فتراثنا كله قام على الاستبداد (باستثناء عهد الرسول الكريم والخلفاء الراشدين) . كما أن الطبقة التى ساعد

صعودها على إرساء الديموقراطية فى الغرب وهى البورجوازية عاجزة عن الحكم فى إطار ديموقراطى عندنا .

غيبة القوى التقدمية : وأشد ما يؤلم فى أوضاع الوطن العربي الراهنة هو غيبة القوى التقدمية وبالتالى غياب الرؤية التقدمية للواقع وللمستقبل . فقد تعمقت الانقسامية فى كل التيارات الاشتراكية والوحدوية والوطنية . وغدا تعدد الفرق سمة عامة لكل تلك الفصائل. والأدهى من التفرق فى ذاته هو حدة الصراع بين الفرق والمجموعات وتغلب ما بينها من تناقض فى اهتمامها وحركتها اليومية على الواجبات التى تفرضها التناقضات العظمى لو تذرع الناس بالحكمة أو تشربوا روح الديموقراطية . وكانت الجماهير العربية ستستفيد كثيراً لو تجنبنا جعل ممارسات بعث دمشق وبعث بغداد نموذجاً يسير عليه حتى ولو افتقدنا ما توفره السلطة من امكانات . وكيف يمكن أن تتعاطف الجماهير الغفيرة مع منظمات وأحزاب تعيش فى شقاق وتنعت بعضها البعض بأبشع الصفات . وكل منها ينكر وجود شقيقه رغم أنه قد يتحالف مع «ابن العم» كيف يمكن أن ندعو لمشروع قومى ونحن نكاد نختلف ـ لسبب أو لغير سبب موضوعى ـ حول كل النقاط ما دامت مطروحة من هذا الطرف أو ذاك .

وقد أدى قصور القوى التقدمية عن الإدراك العميق للواقع العربي وعن إبداع الجديد من الأهداف والوسائل نحو أوثق ارتباط بالجماهير إلى تركيز غريب فى جهود المفكرين والكتاب والمثقفين التقدميين فى الحديث عن الماضي كلما أتيحت لهم فرص الحديث . أما الواقع فمكروه ومحذور ، وأما المستقبل فيبدو أن ليس له مكان فى اهتماماتنا. وذلك بالرغم أن أهدافنا الثورية فى الوحدة والاشتراكية والحرية (أو العكس) تتحقق ، حين يكتب لقوى التقدم الانتصار ،

فى المستقبل . والعالم حولنا لا ينتظر فى سكون نضوج التغيير الثورى الذى ننشده ولكنه يتغير بوتائر متزايدة السرعة ، ونحن كجزء من هذا العالم نتأثر سلبا أو إيجاباً بما يجري فيه وما يفرض فرضاً إعادة طرح القضايا الأساسية للثورة العربية .

ثم جاءت أحداث الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية لتهتز بقية «المسلمات» الثابتة وتفتح الباب إما لهروب كامل من المستقبل ومشاكله وإما الخروج على الناس بتفكير جديد وأساليب نضال مبتكرة . لقد أسقطت تلك الأحداث كثيراً من الجدران الفاصلة بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب الإشتراكية (فى أوروبا ، بين الاحزاب «العقائدية» وأحزاب الدفاع عن البيئة . . . الخ) . إن الأمر المؤكد هو مسئولية القوى التقدمية عن تقديم الملامح الرئيسية لرؤية عامة للمستقبل ومشكلاته .

الانتفاضة

كل العرب معجبون بانتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة . فالانتفاضة هى النجم الثاقب فى الليل العربى . ولكن الإعجاب وحده لا يكفى قطعاً .

فهناك أولاً واجبات المساعدة الفعلية . ويتعين على شعوبنا أن تمارس الضغط على الحكام على الأقل ليفوا بما تعهدوا به من التزامات الدعم للانتفاضة ، وتجديد تلك الالتزامات ما بقيت الحاجة إليها . كذلك لا بد من إسهام شعبى من المحيط إلى الخليج فى مساندة الشعب البطل . وعلينا جميعاً مراعاة التكامل الحيوى بين الانتفاضة ومنظمة التحرير والكف عن محاولات التشكيك فى القيادة التى ارتضاها الشعب المقاتل لنفسه لأن ذلك من شأنه أن يوهن عزيمة أبطال الانتفاضة فى الداخل .

وعلينا كذلك أن ندرك عبث أن نظن أن شعب فلسطين يمكنه أن يحمل وحده أعباء النضال العربي . إن أكبر المساعدات التي يمكن أن تقدمها شعوبنا هو النضال من أجل التغيير في كل قطر الذى يمكن من فتح جبهات جديدة تهدد مواقع أمريكا فى الوطن العربي ما دامت تتحمل عن رضا إثم جرائم الصهيونية وتوفر لحكام إسرائيل العنصريين كل أنواع المساندة المادية والأدبية . إن توسيع رقعة المواجهة أمر أساسى فى هذه المرحلة . وكل تغيير ديموقراطى فى قطر عربي هو ذاته ضمان لمناصرة شعب فلسطين لأن التزام الشعوب واضح وكامل . كما أنه من غير المقبول القول بأن انتصار الشعب الفلسطيني سيفتح تلقائياً كل أبواب التقدم والحرية فى كل أقطار العرب .

وأخيراً ، وذلك ليس أقل الأمور أهمية ، يجب أن نتعلم دروس الانتفاضة من حيث هى تجربة جديدة تماماً فى العمل الثورى . فهى تتجاوز كل أشكال النضال السلمى المألوفة ولكنها لا تريد الانتقال فوراً إلى العمل المسلح فى حرب الأنصار . ويحقق هذا المنهج انخراط الشعب كله فى النضال وليس طليعته المقاتلة فقط . كل طفل وكل عجوز أو كهل يشارك بقسط متجدد . لقد أصبح النضال التحررى الحياة اليومية لهذا الشعب البطل . وعلى كل القوى التقدمية العربية أن تتمثل هذا الدرس وتسعى لأن تكون أعمالنا النضالية متجاوزة «فدائية» من يضحون بكل شيء وهم أفراد مهما كان عددهم إلى أشكال النضال التى يستطيع الشعب كله أن يسهم فيها .

ثانياً : العرب بعد الكارثة

١ - لم تكن الكارثة التى حلت بالعرب بغزو صدام حسين الكويت مجرد تعبير عن تصرف أحمق أو مجنون أتاه رجل أعمته السلطة المطلقة واستطاب إراقة الدماء فى بلاده قبل أن يمارسها ضد إيران ثم الكويت الجار الشقيق . فظهور مثل صدام حسين وتمكنه من السيطرة الكاملة على شعب العراق واستهواؤه العدد الكبير من المثقفين العرب هو فى ذاته ظاهرة تحتاج إلى تفسير وتحليل . والواقع أنه بعكس ما كان يجرى على سطح الأحداث من مظاهر التضامن العربى ونشأة مجالس التعاون التى هلل لها الكثيرون وعودة الجامعة العربية إلى مقرها الدستورى فى القاهرة (بنص الميثاق) كان المجتمع العربى يعانى فى الأعماق تناقضات رهيبة لم تخف مخاطرها على بعض المراقبين . لقد كتبنا أعلاه فى صيغة تساؤل : هل كان العرب فى أية فترة منذ الحرب العالمية الثانية فى وضع أهون من وضعهم الحالى ؟ وليس هذا حديث متشائم ، فقد شهدت الساحة العربية على عرضها تصاعد التيارات السلفية واشتداد الصراعات القومية والتعصب الطائفى وأصبح العنف ممارسة يومية فى بعض الأقطار مثل العراق والسودان ولبنان . ولم يكن ذلك كله من فعل مؤامرة عالمية دبرها «شيطان» الاستعمار ولا حتى نتيجة مجرد تصرفات خاطئة من هذا الحاكم أو ذاك . ولكنه كان تعبيراً **موضوعياً عن عجز أقطارنا جميعاً عن تحقيق تنمية اقتصادية مطردة مصحوبة بممارسة ديموقراطية صادقة وعدالة اجتماعية أصبحت فى عالم اليوم شرطاً لاطراد التنمية وليست مجرد تعبير عن مشاعر إنسانية نبيلة . بل إن عمق المأساة ينكشف إذا أدركنا أن مجتمعاتنا انصرفت حتى عن مجرد استهداف هذه الغايات .** شغلت الحكومات بتزيين ما تفعل من منطق ليس فى الإمكان أبدع مما كان . وانخرطت القوى السياسية فى صراعات جانبية وجزئية

انتشرت بسببها الشعارات التى لا تعنى أى شىء محدد ولا تلزم رافعيها بأى موقف واضح إزاء قضايا التخلف الرهيبة : الجهل والفقر والمرض ، لقد أنسى من تصدوا للقضايا العامة حقيقة أننا نشرف على القرن الحادى والعشرين وأغلبية العرب أميون ، ومستوى التعليم فى كل مراحله يتدنى يوماً بعد يوم ، ويعيش منهم ١١٦ مليونا فى أقطار يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار . وإذا حاولنا ـ رغم تكتم السلطات العربية جميعاً لبيانات توزيع الدخل ـ تقدير من يعيشون تحت حد الفقر المطلق لوجدناهم حوالى ٤٠٪ من الأمة العربية . وما زلنا جميعاً ـ غنينا والفقير ـ عالة على تقنيات مستوردة مبددين خبراتنا المحلية ودافعين لها نحو الهجرة حيث أصبحت الأسماء العربية أعلاماً فى أكثر جامعات العالم تقدماً . ونحن أمة تستورد جزءاً باهظاً من غذائها ، ولا تمثل الصناعة التحويلية ـ وفقاً لإحصاءات البنك الدولى ـ إلا ما بين ٥٪ و١٨٪ من الناتج القومي القطرى .

٢ ـ ومن ناحية أخرى يجب أن ندرك أبعاد الكارثة الصدامية . ففى رأس خسائرنا تفرق الصف العربى وتشتت الكلمة وبيان عجز العرب عن أن يسيطروا على مصائرهم واخفاقهم فى إحقاق الحق وردع المعتدى فيما بينهم. وكل الأصوات الأجنبية التى نادت بضرورة حل عربى لمشكلة عربية خالصة تتجه أنظارها الآن إلى دول الجوار وفى مقدمتها تركيا وإيران ولا يتردد بعضها حتى فى إدخال الباكستان بحثاً عن قوى تحقق الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج . ولا يقل أهمية عن ذلك خطر خيبة الأمل والمرارة التى يحس بها معظم من توهموا أن صدام هو البطل والمخلص ، حين حلت به الهزيمة . والمتوقع أن ينحى هؤلاء عندئذ باللائمة على العرب الذين خذلوا «البطل» وتصدوا لطموحاته وأن يحملوهم مسئولية الهزيمة . وبالمقابل لا يتصور أن

تتدعم صفوف مستنكرى العدوان لمجرد عودة أسرة الصباح إلى حكم كويت مستقل . لقد عبأ الرئيس الأمريكى ولسون شعوب أوروبا وبعض شعوب المستعمرات حين دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى بإعلان مبادئه الأربعة عشر التى بقى منها حياً مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها . وأعطى روزفلت للحرب العالمية الثانية صورة النضال الشعبى ضد الفاشية بإعلان أن الأمم المتحدة ضد الفاشية تدافع عن الحريات الأربع الشهيرة . وعبر الشعب المصرى الهزيمة العسكرية في ١٩٥٦ بإصراره على الاستقلال وبناء السد العالى . . . إن الأزمات العنيفة والحروب بما تجره من خسائر وتضحيات لا بد لمقاومتها من أمل فى مستقبل أفضل مما كان عليه الحال قبل وقوعها . ومن ناحية ثالثة يجب أن نعرف أن فترة ما بعد حرب الخليج تتسم بضيق مالى . فعدوان صدام وما تلاه من نزاع مسلح عطل تصدير نفط الكويت والعراق منذ الثانى من أغسطس الماضى ١٩٩٠ . ولن يستأنف ضخ هذا النفط إلا بعد الحرب بشهور طويلة حين تستعيد الحقول قدرتها على الإنتاج وتحتمل خطوط الأنابيب والموانىء نقل مثل ما كانت تنقل فى السابق بعد إعادة بنائها أو إصلاحها.وهذا ما يعنى ضياع مليارات كثيرة على العرب . كذلك تساهم السعودية وبقية بلدان الخليج النفطية فى تمويل الحرب بمبالغ طائلة تسحبها من أرصدتها لأن زيادة انتاج النفط فيها أقل من أن توفر الموارد الإضافيـة الضخمة التي يلتهمها المجهود الحربى . كما أن إعادة تعمير الكويت ستكون بناء من جديد حيث يضاف تدمير حرب التحرير إلى ما دمره الغازى العراقى أو نهبه . كذلك تحتاج السعودية إلى إعادة تعمير . ولا يمكن على المستوى العربى كله تجاهل إعادة بناء العراق . ومن المعروف فى حالة مصر أن إلغاء الديون يعنى تخفيف عبء خدمتها ولكنه لا يعنى أبداً تدفق أموال جديدة تعوض

عن خسائر حلت بالفعل (تحويلات المصريين من الكويت والعراق ، ضياع ودائع المصريين في الكويت ضياع موارد السياحة في الموسم الماضي على الأقل . . . الخ) . **إن آثار الكارثة الصدامية ستمتد طويلا بعد انتهاء الظاهرة الصدامية ذاتها** . لكل ذلك يستحيل أن تنتهى الأمور بعودتها إلى ما كانت عليه قبل الجريمة . وإذا لم يبادر العرب بوضع تصور علمى لما يريدون أن يفعلوه بأنفسهم بعد الحرب ، تكفل غيرهم بوضعه . ولما كانت ظروف العالم المعاصر تفتح أمامنا فرصة التخطيط لمستقبلنا بإرادتنا الحرة وإدراكنا الواعى لأحوالنا وأحوال العالم من حولنا وما تمر به من تطورات خطيرة فلا نلومن إلا أنفسنا على ما يصيبنا من قلاقل وزعزعة وتقدم للتيارات السلفية المنافية للعلم والعقل وتهميش لأقطارنا المبعثرة بدرجات متفاوتة . إن أهل الصومال ـ الدولة العضو فى الجامعة العربية ـ يقتتلون فيما بينهم كأعنف ما يكون الاقتتال ولا يعيرهم العالم أى انتباه ولا تتقدم دولة أو بعض الدول لتحقيق السلام فى ربوع القطر الشقيق لأن أقطاراً مثل الصومال لم تعد تعنى شيئاً فى نظر الأقوياء فى هذا العالم . والسودان يتردى فى مجاعة تحمل بعض أصحاب القلوب الكريمة على محاولة إرسال الغذاء إلى من يموتون جوعاً بالآلاف كل يوم ولكن حاكمه الغاشم مشغول بتنظيم المظاهرات ضد مصر وقتل خصومه وتشريدهم ويرفض فتح الأبواب لمعونات الغذاء . وهذا قليل مما يمكن أن يحدث لأقطار عربية أخرى إذا لم يجمع العرب كلمتهم حول مخطط للنهوض الحاسم بأحوالهم .

٣ ـ وعلينا أن نستمد من أبعاد الكارثة الرهيبة عناصر القوة والتطلع إلى مستقبل يختلف نوعياً عما سبق . فالأمم الجديرة بالبقاء هى التى خرجت من مآسيها ببناء أصلب وتقدم أبعد . وأوروبا التى

تتحد اليوم عاشت أكثر من قرنين فى حروب لا تكاد تنقطع انتهت بحربين عالميتين وقد تعلمت من خلال هذه التجارب أن تتحسس طريق الوحدة . ولذلك يجب أن تكون رؤيتنا للمستقبل تتناسب مع دروس الكارثة حجمًا وتأثيراً وتضم كل أقطار العرب ومنها العراق بطبيعة الحال. وأدهى ما يمكن أن يصيبنا أن يقتصر أفقنا الفكرى على ابتداع بعض الترتيبات العسكرية بدعوى صيانة الأمن العربى . فسيكون هذا الفكر وهماً كبيراً . فدول العالم الثالث التى لديها قدرات إنتاج بعض ما يلزمها من أسلحة تعد على أصابع اليد الواحدة . وهذا الإنتاج لا يغنيها عن استيراد ما يكمل عدة الحرب الحديثة . ولذلك فمعظم ما تملكه من سلاح وما يمكن أن تمتلك مستقبلاً مستورد يظل طول حياته مرتبطاً بالمورد من حيث الصيانة وقطع الغيار والذخيرة .
وقد أثبتت تجربة الاتحاد السوفييتى خطأ تطوير صناعة الأسلحة دون تطوير صناعى عام فى المجتمع حيث تمكنت تلك الدولة العظمى من غزو الفضاء وامتلاك أحدث الأسلحة ولكنها عجزت من أن توفر للمواطنين بأسلوب ميسر ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات متنوعة . وتنبه السوفييت أخيراً إلى أن البحث والتطوير التكنولوجى لأغراض الحرب ولأغراض السلام هو من طبيعة واحدة ، وأن موقعه الأساسى هو فى المصانع الكبرى التى تنتج للغرضين معاً . وهكذا غدا واضحاً على نحو لا يحتمل الجدل أنه لا قوة عسكرية بغير قوة صناعية متطورة ومتنامية ولا مجال لتحقيق تلك القدرة إلا بالعلم والتكنولوجيا ، بإعلاء شأن العقل والمعرفة العلمية والاشتغال بقضايا اليوم فى تطلع دائم إلى المستقبل وما يجب أن يحتويه من تقدم .
ولست أعتقد أن العودة إلى الحماية الأجنبية أمر مقبول من القوى الوطنية والقومية ، أو حتى إنه إجراء عملى ومستديم .

لا مفر إذن من مواجهة الواقع وأن نقتنع ونشيع الإقتناع بأن القـوة والأمن والاستقلال فى هـذا العصر هى التنمية الإقتصـاديـة الشاملة والمطردة وفى القلب منهـا التصنيع السريـع ، وهذا مـا لا يستقر إلا ببناء قاعدة علمية وتكنولوجية قومية تضمن حسن اختيار ما نشتريه من تقنيات ، وتطويع ما نشترى لظروفنا المحلية وتطوير التكنولوجيا السائدة على نحو مستمر ، والاختـراع والإبداع وفقـاً لضرورات نمونا . ومثل هذه التنمية ذات الوتائر العالية والتى تغير جوهرياً بنية الاقتصـاد والمجتمع تكـون أيسر منالاً إذا تجمعت لهـا الموارد العربية فى جهد مشترك وجاد يوزع مكوناتها ومردودها بتكافؤ على كل أرجاء الوطن العربى . إذا كانت عوائد البترول ثروة مالية يعتد بها فإنها وحدها لا تحقق أية تنمية جادة مطردة ، وإذا كان النفط ثروة طبيعية هامة موزعة جغرافياً على نحو غير متكافىء فالماء كذلك ثروة طبيعية ـ أهم من البترول ـ وزعتها الجغـرافيا وديـاناً خـصبـة وصحارى جرداء . وكل ما تقدم الطبيعة من موارد لا يفيد الناس إلا بقوة العمل التى تحوره وتغيره وتحوله من مخزون تحت الأرض وموارد جارية فوقها إلى ما ينفع الناس من سلع وخدمات . ويتجه الأدب التنمـوى الحديث فى مجمـوعه الآن إلى إعـادة اكتشـاف دور البشر الفاعل فى التنمية والتقدم ، والفاعل الوحيد . ومن ثم تزايد الإهتمام بالثروة البشرية : البشر من حيث هم ، والبشر ـ بنوع خاص ـ من حيث ما يكتسبون من معارف ومهارات ، ومن ثم فإن ثروات العرب الطبيعية والمالية والبشرية متكافئة على أقل تقدير من حيث الأهمية . والتنمية هى عملية الجمع الخلاق بين تعدد الـثروات لبناء صروح الصناعة وتطوير الزراعة وتنشيط النقـل والاتصال . . وهى ضـمان تجدد ذلك واستمراره وعموم نفعه فى كل أقطار العرب . فالمشروع

التنموى العربي المشترك هو المشروع القومى الوحيد الصالح للتنفيذ والتطـور والتقدم والذى يمكن أن تلتف حوله جماهير العرب . فلم يكن عبثاً أن تبدأ أوروبا رحلة وحدتها الطويلة بجماعة اقتصادية . لقد جربنا مراراً وتعلقنا طويلاً بمفهوم أن الوحدة السياسية هى مفتاح التوحيد الاقتصادى . وثبت خطأ هذا المفهوم بشكل مأسوى بضم الكويت للعراق . والحق أنه مفهوم خاطىء علمياً . فالسياسة تعبير عن مجتمع تكوّن له أساس مادى مشترك ، ولكنها لا يمكن أن تخلق فى عالم اليوم مثل هذا الأساس . لنبدأ هذه المرة بكل عزم ووضوح وتصميم الخطوات الأولى نحو بناء «الجماعـة الاقتصاديـة العربيـة» وسنشهد بعد عقدين أو ثلاثة البرلمان العربى . بل والاتحاد الفديرالي العـربى . **وما يجب أن يستقـر فى النفوس الآن هـو أن التجمـع الاقتصادى الممهد للتلاقى السياسى قضية حياة حالة ومسقبلة بغض النظر عن الأسس الحضارية التى تجمع بيننا** . نحن لا ندعو للتجمع العربى إحياء لماض عفا عليه الزمن ، ولكن سعياً لتحقيق وجود ذى وزن وسوق تضم أكـثر من مـائتى مليـون نسمـة فى عـالم تسـوده التكتلات . ولو لم يكن بيننـا من جامـع إلا الجوار الجغـرافى لكان التكامل الاقتصادى فرضاً علينا كما هو مطلوب فى مختلف أجزاء العالم الثالث كله . وما بيننا من وشائج ـ فى مقدمتها وحدة اللغة ـ تجعل المفروض أن يكون تجمعنـا وتكاملنـا أيسر وأسرع من أى تكامـل اقليمى آخر .

ومتى أصبح مفهوم الأمن القومى يعنى التنمية الشاملة والمطردة لكل أرجاء الوطن العربى فى نمط متناسق يشد بعضه أزر بعض يتعين أن نسلم بالمقتضيات السياسية والاجتماعية لتحقيق تلك التنميـة . فقد أثبتت التجارب أن التنمية معركة عاتية توجب حشد كل الجهود واستقرار العزيمة والفعل فى إطار تحقيق ذلك .

وهذا ما لا يتأتى إلا بالديمقراطية والمشاركة الشعبية المتزايدة التى تجعل من كل واحد منا مواطنًا مسئولاً عن الإعتماد على نفسه كجزء من إعتماد البلاد على نفسها والإعتماد الجماعى على النفس على المستوى العربي. لقد ثبت فساد ذلك «العقد» الذى يقايض فيه المواطن حريته وحقوقه السياسية فى مقابل أن توفر له الدولة عدداً متزايداً من السلع والخدمات مما ييسر ظروف المعيشة. إن الإنسان صانع التنمية، ولكنه لا يجيد صنعها إلا إذا مارس حقوقه المسلم بها دولياً وشارك بعمله، ورأيه فى حسم القضايا التى تهم حياته وحياة أولاده. إن الديموقراطية ليست ترفاً يسمح به بعد تحقيق التنمية، لأنه لا تنمية مطردة بدون ديموقراطية. واختلاف الآراء بين الناس هو أفضل سبيل لاستقرار الأغلبية على أفضلها كقاعدة عامة. ولا خشية من نزاعات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، فلا يوجد مجتمع بدون صراع بين مصالح فئاته المختلفة. وفضل الديموقراطية الأساسى أنها توفر الآليات لتجاوز النزاعات فى نهاية الأمر بالتصويت واحترام رأى الأغلبية. فضل الديموقراطية بعبارة أخرى هو بالذات التعددية السياسية وإمكان انتقال السلطة بالانتخاب وليس بالانقلاب. ويجب فى هذا الصدد أن نذكر بأن الأغلبية العددية لسكان العالم الثالث تعيش اليوم فى ظروف ديموقراطية: أمريكا اللاتينية كلها وكذلك الهند. وفى هذا ما يهدم المقولة التى روج لها رجعيون كثيرون من أن شعوبنا لم «تنضج» لدرجة تجعل الممارسة الديموقراطية ممكنة ومجدية. ومن ناحية أخرى بعيد عن ذهننا تماماً توهم أن الديموقراطية تصدر بقرار أو أن إقرار دستور ديموقراطى يكفى لتوفير ممارسة ناجحة. على العكس يجب أن نتفق على أن الديموقراطية ثقافة سياسية لا تكتسب بين يوم وليلة ولكنها تزدهر عبر تجربة الخطأ والصواب وأن نتذكر أن علاج «عيوب» أية ممارسة ديموقراطية لا يكون إلا بمزيد من الديموقراطية. وأخيراً ـ وليس ذلك أقل الأمور

أهمية ـ الممارسة الديموقراطية هى خير مدرسة لتربية الكوادر السياسية ، وعمليات الانتخاب المتوالية (داخل الجمعيات والأحزاب ، فى هيئات الحكم المحلى ، فى النقابات ، ثم البرلمان) هى التى تبرز العناصر الكفؤة القادرة على إدارة دفة الأمور .

والوجه الآخر للديموقراطية هو العدالة الاجتماعية . وليس هذا مطلباً اشتراكياً كما أنه ليس موقفاً إنسانياً صرفاً يتعاطف مع الفقراء والمحرومين ، ولكن قدراً من العدالة الاجتماعية ضرورى لاطراد التنمية ، ويجب أن يتزايد مع تقدمها . فالإنسان صانع التنمية يجب أن يحصل على جزء معقول من عائدها حتى يكون دافعه إلى التفانى فى العمل وزيادة الإنتاج إحساسه بأنه يستفيد من هذا الجهد مباشرة ، أو يستفيد منه أولاده على الأقل . إن انتاجية الرقيق أدنى إنتاجية عمل . كما أن عامل السخرة لا هم له إلا أن يزوغ من العمل . والعامل الأمريكى أو الأوروبى أو اليابانى الذى يقيم فى سكن ملائم وينال قسطاً معقولاً من السلع ويوفر له المجتمع خدمات التعليم والصحة وقد تكون له سيارة خاصة ينتج عشرات أضعاف إنتاجية العامل الفقير ضعيف البنية ساكن العشش والغرف المكدسة الذى يستنفد جزءاً كبيراً من وقته فى الحصول على ضروريات الحياة ، أو ما أمكن منها . إن التنمية مهما تصاعدت معدلاتها لا تعنى الغنى والاستهلاك المبدد المتاح لأغلبية الناس ـ كما هى الحال فى أمريكا ـ لأن تعميم نموذج الاستهلاك المادى الأمريكى على البشرية جمعاء يخرب موارد الأرض جميعاً . ولكنها تعنى التحسن المطرد فى مستوى المعيشة فى شىء من البعد عن الإسراف والبذخ . وهذا كل ما يمكن أن تعد حكومة مسئولة به شعبها . إن التقارب بين دخول الفئات الاجتماعية ـ عن طريق الضرائب التصاعدية والتأمينات الاجتماعية ـ

أصبح اليوم من أهم مقاييس التقدم عند مقارنة الدول الصناعية ببضعها البعض .

٤ ـ ولا يجوز استبعاد مشروع الجماعة الاقتصادية العربية بحجة ما يواجهه من مصاعب وما يستغرقه من وقت أو باسم الاجراءات العاجلة . ففى التنمية كما فى العسكرية يكون البدء السليم بتحديد الهدف الاستراتيجي ، ذلك التحديد الذي يجعل من الممكن حسن تقييم أى عملية تكتيكية . وثمة مشروعات كثيرة تبدو للوهلة الأولى معقولة بل وجيدة . ومع ذلك فإن فحصها فى ضوء الأهداف الاستراتيجية يؤدى إلى صرف النظر عنها . ومثال ذلك ما جاء فى بعض الصحف المصرية من حديث عن أن تتولى مصر توفير أمن السعودية فى مقابل «تدفق» أموال النفط على مصر . فمثل هذا التفكير الذى يمكن أن يغرى من يتوهمون أن المال يحل بذاته قضايا التنمية يعنى تحويل الجيش الوطنى إلى جيش مرتزق ، وفتح باب الفساد فى القوات المرابطة فى السعودية كما حدث لقواتنا فى اليمن وكما يجرى حالياً للقوات السورية فى لبنان . وهو فوق ذلك يخلق علاقة كريهة بين اليد العليا واليد السلفى تبعدنا تماماً عن طريق التنمية المشتركة التى يسهم فيها كل بما يملك من موارد ويعم نفعها الجميع . ويمكن سرد الكثير من الأمثلة . ومن ناحية ثانية لا بد أن يكون للأمة مشروع مستقبلى كبير يستثير فيها الآمال والطموحات ويعينها على مواجهة مصاعبها الحاضرة. ويكتسب هذا الأمر أهمية كبرى من واقع أن ٧٠٪ من العرب لا تزيد سن الواحد منهم عن ثلاثين عاماً ، وأخطر ما يصيب الشباب مصادرة أمله في مستقبل أفضل نوعياً من حاضره . فقد خلق الشباب طموحاً يتعلق بالمثل العليا والمبادئ ويسعى لمعيشة أفضل من معيشة والديه . فإذا قلنا له إن المستقبل سيحمل إليه المزيد من الحاضر بخيره وشره ضاق صدره وانصرف

فكره إلى هجر هذا المجتمع الذى يكبح خير ما يتطلع إليه .. هجرة إلى خارج الوطن ، أو إلى أوهام المخدرات أو مكاسب الجريمة أو تعلقاً «بعصر ذهبى» كان فى الماضى البعيد ويتوهم إمكان إحداثه فى المستقبل . ومن ناحية ثالثة تفتح الرؤية الشاملة الطويلة الأفق لكل مجتهد ولكل صاحب رأى وتبعث روح التجديد وترد الثقة فى النفس والإحساس بالقدرة على كل عصى قصى من الأمور . فلا يصب المجتمع فى قالب مصمت تسهر على سد منافذه البيروقراطية ، إنما يتنافس الناس فى فعل كل ما يفيد . وعلى سبيل المثال المحدد تسمح تلك الرؤية الشاملة الواسعة لكل القوى فى كل قطر عربى بالمبادرة وإقامة المشروعات التى تبدو إسهاماً فى تحقيق هدف الأمة الكبير دون أن تنتظر إذن هذه الجهة الإدارية أو تلك . ولما كانت تلك الرؤية مبنية على الديموقراطية والمشاركة الشعبية والحرص على تحقيق قدر معقول من العدل الاجتماعى فإنها لا بد أن تفجر الطاقات الخلاقة فى كل ركن على اتساع أرض الوطن العربى . حقاً إن ثمة بدايات لا بد منها ونماذج لا بد من ضربها فى الواقع حتى يتجسد الخطاب السياسى العام فى إجراءات محددة تؤكد محتواه فى الأذهان وتكون شاهداً على جدواه وجدية من يدعون إليه . ومن ناحية رابعة يتطلب هذا المدخل الشامل إعادة نظر شاملة فى الإطار المؤسسى للعلاقات العربية . فقد نحت جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة منحى محاكاة أسرة الأمم المتحدة من حيث أنها تتعامل مع دول لا يربط بينها أكثر من التواجد وليس لها من هدف إلا التعايش . وكان مع ذلك ينقصها جهاز إقرار وإلزام يصدر قراراته بالأغلبية مثل مجلس الأمن . وحقيقة ما يحتاجه الوطن العربى مؤسسات قومية تعمل بكل طاقاتها من أجل بناء التنمية العربية المشتركة وتوفير أفضل ظروف لذلك . ويكفى أن نذكر من مظاهر القصور أن الجامعة نفسها ليس لديها آلية لفض نزاع

عربي عربي ناهيك عن رد اعتداء قطر عربي على آخر . وإذا أردنا مثالاً آخر فتلك منظمة العمل العربية لم تقترب ولو من بعيد من أضخم مظاهر انتقال عمالة عبر الحدود العربية شهدها التاريخ وتركت العمال ضحايا نخاسي العصر الحديث (مكاتب تشغيل المصريين فى الخليج مثلاً) . كذلك لم يعد مقبولاً أن تقام المؤسسات العربية دون تمثيل شعبى ولو فى مستوى استشارى .

٥ ـ والأمن القومى فى التحليل الأخير ليس إلا المحافظة على الأرض والشعب وجهده فى الوصول إلى أهداف ارتضاها . **وبهذا يكون الأمن العربي فى الأساس أمن التنمية : حمايتها من التخريب فى الداخل والعدوان من الخارج** . وقد أثبتت التجارب أن تكديس السلاح وتضخم أجهزة الأمن ليس فى ذاته ضماناً للاستقرار السياسى بالمعنى العلمى ، أى تحقيق التطور والتقدم باستمرار بوسائل سلمية . ولذلك فإن توفير الأمن الداخلى يقوم جوهرياً على احترام حقوق الإنسان واشتراك الناس فى بحث قضايا الوطن والمعيشة وشيوع التمثيل النيابى فى أرجاء المجتمع وسيادة القانون فى علاقات الناس ببعضهم البعض وعلاقاتهم بالحكام وسهر القضاء المستقل على ضمان تلك السيادة . ولا يعنى ذلك إلغاء أجهزة الأمن إلغاء وإنما يقتضى الحد من تضخمها ، وزيادة كفاءة أدائها والتزامها الصارم بالقانون . ويقتضى توفير الأمن بين الدول العربية إقرار وثائق مشتركة لحقوق الدول ولحقوق الإنسان وإنشاء محكمة عدل عربية للفصل قضائياً فى المنازعات التى من طبيعة الأمور أن تنشأ فى العلاقات العربية العربية لعزل الجانب السياسى المتبقى عن غيره من منازعات اقتصادية أو حدودية أو متعلقة بمعاملة الأقليات . . الخ . كما تقتضى أن يكون على رأس جامعة الدول العربية مجلس ذو سلطات إلزامية تحكمه قواعد الأغلبية (ولو الأغلبية الخاصة كالثلثين وثلاثة الأرباع فى

بعض الأحوال) . وأن يجاور ذلك المجلس هيئة نيابية منتخبة حتى لو اقتصر دورها على إبداء المشورة وتبنى الاقتراحات .

ثم تأتى قضايا الأمن الخارجى . وهنا يجب أن نطرح تفكيرنا فى إطار التطورات المتلاحقة على الساحة العالمية التي من شأنها توسيع رقعة التعاون وتقليص رقعة المواجهة مع توفير آليات للتغلب على أسباب المواجهة المحتملة . فالأمر الجوهرى الذى يحكم التطورات الراهنة والمستقبلة هو ضرورة حماية البشرية من الهلاك فى حرب نووية أو الفناء بسبب تدهور الأنساق البيئية التى توفر عناصر الحياة . ونبدأ هنا بدول الجوار التقليدى : إيران ، تركيا ، وأثيوبيا . فتلك دول قائمة منذ قرون كثيرة بل وأحياناً منذ أكثر من ألفى عام . وليس بينها وبين العرب تعارض جذرى فى المصالح أو تنافس على اقتسام أسلاب . ومن ثم يجب أن يقوم الأمن العربى معها على أساس معاهدات عدم الاعتداء والتعاون فى مجالات الاقتصاد والثقافة والرياضة وغيرها . ونفى كل الدعاوى عن خصومات تاريخية أو أوهام إمبراطورية . وفيما يخص أثيوبيا بالذات لا يمكن أن تختصمها مصر تضامناً مع السودان . فأربعة أخماس مياه النيل التى تصل مصر تأتي من الهضبة الأثيوبية وعلى مصر بكل تعقل أن تسلم بحاجة أثيوبيا إلى إدخال نظم للرى حتى تؤمن شعبها ضد المجاعات المرتبطة بتفاوت كمية الأمطار السنوية ومن هذر الحديث الكلام عن الدفاع عن حق مصر فى المياه بالقوة . وإنما المدخل الحقيقى لمواجهة تلك الاحتمالات هو مبادرة مصر بتقديم معونتها الفنية لمشروعات الرى الأثيوبية . ففى إطار هذا التعاون يمكن توفير الاحتياجات الفعلية لأثيوبيا وضمان عدم نقص ما يصل إلينا من مياه . لقد فاوضنا السودان قبل بناء السد العالى ووقعنا معاهدة لاقتسام مياه السد دون أن يساهم السودان بشيء فى نفقات هذا الصرح العظيم . يجب أن

نمد لدول الجوار التقليدى يد التعاون والتفاهم وأن نهيىء الظروف بقدر ما نستطيع لحلول للمشكلات تحمى المصالح المشروعة لكل الأطراف . وعند استحكام الخلاف لا بد أن نلجأ إلى أحكام القانون الدولى ومحاولات التوفيق والتحكيم والتقاضى وليس لتهديدات جوفاء أو قعقعة سلاح لا تحل شيئاً وقد تجر إلى كوارث . كذلك لا بد من الاهتمام بعلاقة العرب مع جيرانهم فى الغرب وبالذات دول جنوبى أوروبا لأن لنا علاقات تاريخية لا يجوز إهدارها ، كما أن بيننا وبينها مخاطر تقتضى التعاون والتنسيق (مثل المحافظة على بيئة البحر المتوسط) . كما أن ثلثى الأمة العربية يعيشون فى افريقيا يجاورون عددا من أقطارها . وهذا ما يضع العلاقات العربية الافريقية بالضرورة فى رأس علاقاتنا الدولية .

٦ - يبقى بعد ذلك أهم الأمور وهو القضية الفلسطينية . فلا يمكن أن يسود استقرار سياسى أو نمو اقتصادى أو أمن فى الأرض العربية كلها إلا بحصول الشعب الفلسطينى على دولة فى أرض فلسطين . ورغم أخطاء منظمة التحرير الشنيعة فى أزمة الخليج ، ما زالت الانتفاضة تجعل قضية فلسطين ماثلة فى أذهان أناس كثيرين فى مختلف أنحاء العالم ، بل وفى مواقع السلطة . ولا يتصور بعد استرداد الكويت استقلالها بحرب مهولة تدار باسم الشرعية الدولية وضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، أن يسلم الناس بعجز الجماعة الدولية عن إعمال الشرعية فى فلسطين وتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بها . ويمكن أن تصبح الدعوة لذلك نقطة التلاقى والالتفاف بعد كل ما أحدثه صدام من فرقة وتشتيت . ويتعين على الدول العربية التى وقفت مع الشرعية وأدانت غزو الكويت وأيدت التدخل العسكرى لتحريرها وفى مقدمتها مصر أن ترفع قضية فلسطين إلى أعلى أولوية وتركز حولها معظم جهودها الدولية . فما لم يؤد إعمال

الشرعية إلى نشأة الدولة الفلسطينية كما أدى إلى تحرير الكويت فإن مشاعر الإحباط وخيبة الأمل ستجتاح الوطن العربى من المحيط إلى الخليج وستستفيد منها أساساً القوى السلفية التى تتربص بكل النظم العربية الحاكمة ، ناهيك عن فرص التقدم .

ولن يؤدى حل قضية فلسطين بذاته إلى تغيير مباشر وسريع فى العقلية السائدة فى إسرائيل المؤمنة بالتوسع والعدوان والغزو . ولكن من الناحية الأخرى علينا أن نعى تماماً أن الصدام العربى الإسرائيلى فى جوهره صدام حضارى بين شعوب متخلفة وشعب هو جزء من الغرب بكل ما يملك من علم وتكنولوجيا وأسباب قوة . وبالتالى فإن ميدان المواجهة الحقيقى فى هذا الصدام هو التنمية الاقتصادية العربية الشاملة والمطردة بما يصحبها من تقدم علمى وتطور تكنولوجى وانتشار للديموقراطية واحترام للعدالة الاجتماعية . أما فى المدى القصير فيجب التفكير جدياً بأن نحل فى علاقتنا بإسرائيل الأمن عن طريق خفض السلاح المتوازن والمتزامن والخاضع للتفتيش المتبادل والرقابة الدولية محل تكديس السلاح . لقد جربنا أسلوب الإنفاق الضخم على التسليح وكانت محصلته النهائية ضماناً أمريكياً أن تكون قوة إسرائيل العسكرية أكبر باستمرار من قوة الدول العربية مجتمعة . وما أنفقناه في هذا المجال حرمت منه جهود التنمية فى حين أثبتت الحروب خطر تخلف المجتمع على كفاءة قواته المسلحة .

٧ ـ ومن طبائع الأمور أن تخرج هذه الدعوة الجديدة من مصر . وليس ذلك فحسب بسبب وزنها البشري ودورها التاريخى ووضعها الجغرافى . وإنما لأن التفكير الجديد يجب أن يستند إلى منارة إشعاع ومركز انطلاق وموطن تطوير وإثراء . ويقع هذا الالتزام على الحكومة وعلى الشعب معاً وبنفس القدر . فالدعوة القومية الكبرى

يجب أن تستند على شبه إجماع مصرى ، ولا بد أن تتفتق كل طاقات مصر الخلاقة ويجتهد علماؤها وخبراؤها ومثقفوها ليكسوا العظام لحماً ، ويضعوا إسهاماتهم فى إعطاء مدلولات محددة وأشكال قابلة للتنفيذ . ومن ثم فالدعوة للنقاش حول هذا التفكير يجب أن تنتشر فى جنبات المجتمع ولا تحتكرها أجهزة حكومية مغرقة فى مشالكها اليومية أو وسائل إعلام هى أدنى بكثير من المستوى المطلوب ولا محترفو الكتابة لترويج كل ما يبدو أنه مطلوب من الحكومة . إن الجامعات ومراكز البحوث والدراسات والجمعيات العلمية وكل التجمعات الشعبية يجب أن تدعى للمشاركة فى التفكير والتدبير والدعوة والتبشير . بهذا وحده تنهض مصر بدورها الرائد الذى لا يجوز أبداً أن تتخلى عنه . فحيث يغيب هذا الدور تتدهور كل أحوال العرب . وليس فى هذا تهوين من شأن الشعوب العربية الأخرى . لكن دخولها معركة اليوم والغد برؤية واضحة وطموح محدد المعالم وسياسات متسقة وأداء مؤثر على اتساع ساحة الوطن يتعذر أن يتحقق بدون المبادرة المصرية والعطاء المصرى . كما أنه ليس من الوارد فى نظر أى مدرك لحقائق العصر أن تعزل مصر نفسها أو تتصور مستقبلها منفصلاً عن بقية الوطن العربى . وليس ذلك حكم العاطفة القومية المتأججة بقدر ما هو ضرورة الحياة فى عالم الغد . ولا يجوز أن يحرفنا عنها أية مصالح آنية أو أنانية يمليها فى الغالب قصر النظر أو قصور الرؤية .

ثالثاً : أهم القضايا والواجبات

١ ـ القومية العربية حقيقة ثابتة وقد آن الأوان لقفل باب الجدل البيزنطى حول «عدم ثبوتها علمياً» أو بترديد مقولة «قومية تحت التكوين» . ومؤدى ذلك أن يكون مطلب التوحيد القومى على أسس ديموقراطية وشعبية مطلباً حالا فى كل وقت . وبالقطع هناك حتمية للخطوات التكتيكية التى تقربنا من هذا الهدف الاستراتيجي الجوهرى ، ولكن الخطر يكمن فى توهم أى تكتل هدفاً فى ذاته يغنى عن مطلب الوحدة الذى «يجب أن يترك للأجيال المقبلة» . وفى ضوء هذا ننظر لمجالس التعاون التى ظهرت على السطح فى السنوات الأخيرة والتى لا تحمل بذاتها أية امكانية جادة للتعاون والتكامل ثم الوحدة فهى حتى الآن مظاهرات سياسية ، وفى بعض الأحوال مناورات سياسية ، وفى بعض الأحيان أمنية ولاشئ أكثر من ذلك .

٢ ـ يكتسب مطلب التعاون والتكامل والوحدة فى ظروف التطورات العالمية التى وقعت والمنتظرة بعداً حالياً ومستقبلياً مبنياً على مصالح حيوية وليس فقط على اعتبارات تاريخية أو ثقافية أو عاطفية ، فالتجمع الاقليمي مطلوب في كل أنحاء العالم الثالث كوسيلة لتعزيز الاعتماد على النفس فى المستوى القطرى باعتماد جماعى على النفس ، وكذلك لتيسير تعاون الجنوب ـ الجنوب ، وزيادة القوى التفاوضية فى العلاقات مع الشمال .

٣ ـ يقع على القوى التقدمية واجب عاجل هو التفاهم حول رؤية مشتركة للوحدة القومية وأسس النضال من أجلها وما يمهد لها السبيل من الاجراءات العاجلة وما يضمن الاستمرار حين تحدث

وحدة . ولا توجد قوى أخرى على الساحة تملك القدرة على وضع مثل هذه الرؤية بعد أن أخفقت الوحدة بين النظم الحاكمة ، وتجارب «الاقليم القائد» واندثر «الصراع التاريخى» حول ترتيب أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة .

٤ ـ والديموقراطية ليست مطلباً متروكاً لدولة الوحدة ، بل إنها ضرورة ملحة لنجاح أى سعى وحدوى أو تقدمى . كما أن لب الديموقراطية ليس الدستور وقواعد الحكم ، بل الممارسة اليومية فى كل مؤسسات المجتمع المدنى . وأو ل مسئول عن تطبيق الديموقراطية هو الأحزاب التقدمية التى عليها أن تجسد إيمانها بالديموقراطية بممارسات فى داخل كل حزب وفى العلاقة بين الأحزاب ، وفى علاقة الأحزاب بالنقابات وغيرها من المنظمات غير الحكومية .

٥ ـ ولنجرب الآن التوحيد ابتداء من استراتيجيات التنمية الشاملة بهدف إقامة «جماعة اقتصادية عربية» تكرس جهودها لتنفذ كل ما من شأنه أن يسرع بمعدلات التنمية ورفع مستوى تعبئة الموارد من أجلها ، وتوزيع عائدها جغرافياً واجتماعياً بقدر مقبول من العدل الاجتماعى . والعمود الفقرى لتلك الجماعة الاقتصادية لا بد وأن يكون النهوض بمعدلات التنمية البشرية والعمل على بناء قاعدة علمية وتكنولوجية على المستوى العربى .

-٤-
الأوضاع الداخلية

لقد تابع حزبنا سياسات الحكومة طوال فترة الانفتاح ناقداً ومفنداً ومقدماً الحلول العملية للقضايا المطروحة ، كما نشر الحزب وثائق هامة فى هذا الصدد فى رأسها «برنامج الإنقاذ الوطنى» . وقد آن الأوان الآن وبعد أكثر من خمس عشرة سنة على اتباع أفكار الانفتاح بأن نقف عند الآثار التراكمية لتلك السياسة فى أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والآليات التى تحكمها .

دولة العجز والغلاء

لقد أصبح العجز أهم ما يميز الاقتصاد القومى . وتتحمل الجماهير الشعبية وبعض الفئات الوسطى وحدها الآثار الوخيمة لكل عجز :

أ ـ فالعجز يتزايد من عام إلى عام فى ميزانية الدولة . والحكومة تغالط فى الأرقام التقديرية التى تتضمنها الميزانية. ومجلس الشعب لا يدقق ولا يفحص بل لقد أقر ميزانية السنة المالية ١٩٩٠/١٩٩١ فى ثلاثة أيام فى حين ينص الدستور على تقديمها قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل . ويأتى الحساب الختامى بأرقام التحصيل والإنفاق الفعلية فيتضح الحجم الهائل للعجز ولا تعنى أية صحيفة قومية بطرح الأرقام الفعلية ومناقشتها ما دام المجلس النيابى يكاد لا يبالى بها أصلاً . فالحكومة تصر مثلاً على تقدير العجز الكلى بمبلغ

٤٨٩٠ مليون جنيه فى حين أن عجز ١٩٨٩/٨٨ ، أى فى تلك السنة السابقة مباشرة قد بلغ ٨٢١٦ مليون ، أى الضعف تقريباً . كما أن العجز الفعلى فى ١٩٨٧/٨٦ قد جاوز ٩٠٨٠ مليون جنيه . أى أن العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى كان يساوى ٢٠,٦٪ (كل تلك الأرقام مصدرها البنك المركزى ، أى أنها لا تقبل أى جدل من الحكومة) . ومراجعة أرقام الإنفاق الفعلى تدل على أن الحكومة تنفق أقل من التقديرات فى بنود «الأجور» و«الدعم» . فى حين تتجاوز بنود الدفاع والأمن وقطاع المقاولات الأرقام التقديرية . أى أن الحكومة لا تكتفى بتخفيض الإنفاق فى الأرقام التقديرية بل تعود مرة أخرى لتخفيضها عند الإنفاق الفعلى . والأهم من ذلك كله أن تمويل عجز الميزانية يتم أساساً بالاقتراض من الجهاز المصرفى أى بزيادة حجم النقود المتداولة فى السوق . وهكذا زاد صافى مطلوبات الجهاز المصرفى من الحكومة بين السنتين الماليتين ١٩٨٨/٨٧ . ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٥٣٦٧ مليون جنيه وبنسبة ٢٠٪ مع أن الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى بين نفس السنتين كانت على حسب ما تقول الحكومة ٥٪ فقط . فهل نحتاج بعد ذلك إلى دليل يثبت أن سبب الغلاء العام فى كل الأسعار هو زيادة النقود المتداولة بشكل فاضح عن الزيادة فى إنتاج السلع والخدمات ، أى ما يسميه الاقتصاديون التضخم .

ب ـ كذلك يسجل ميزان المدفوعات عجزاً ضخماً . فصادرات مصر فى آخر سنة متاحة تغطى ١٧٪ فقط من وارداتنا السلعية . أى بعجز تجارى قدره ١٦٤٨٦ مليون جنيه ، وتغطى تحويلات المصريين العاملين فى البلاد العربية نصف هذا العجز (٨٠٥٩ مليون جنيه) . وهذه نقطة خطيرة لأن لا شيء يضمن استمرار العمالة المصرية فى تلك البلدان بنفس الحجم وبنفس مستوى الأجور الذى يمكن من تحويل

ذلك كله . وقد أوضحنـا فيما سبق أن دول النفط العـربية دخلت مرحلة أزمة اقتصادية أخذت تنعكس فى تناقص اعتمادها على العمالة الخارجية . وبعد إضافة عوائد قناة السويس وإجمالى المنح المقدمة من حكومات أجنبيـة . . . الخ يبقى عجـز ميزان المـدفوعـات ٤٠٢٣ مليون جنيه . ويعنى هذا العجز الاعتماد على الغير بنسبة هذا العجز على الأقل. ولكن موطن الخطر الحقيقى الذى يثبت وراء كل شك عجـز الحكم عن إدارة اقتصـاد البـلاد . أن إجمالى صـادراتنـا السلعيـة (٣٣٨٣ مليـون جنيه) أقـل من قيمة وارداتنـا من السلع الغذائيـة وحدها (٣٨٨١ مليون) أى أن كل ما نصدره بما فى ذلك البترول والقطن لا يكفى لشراء ما نستورده من غذاء . وبالتالى تفضى هذه الحالة إلى إخضاع الإرادة المصرية لأمريكا التى تورد أهم الأغذية إطلاقا وهى الحبوب . ولهذا لا عجب أن نرى ميزان تجارة مصر مع الولايات المتحدة يظهر أن مصر استوردت فى السنة المالية الماضية من الولايات المتحدة ما قيمته ٤٩٢٤ مليون جنيه فى حين صدرت إليها ما قيمته ٤٣٤ مليون فقط أى أقل من ٩٪ . وتمويل هذا العجز يلوى ذراع أية حكومة لتخضع للسياسة الأمريكية . وهل من دليل على التبعية أكثر من هذا ؟ .

جـ ـ كذلك تعكس الأرقـام الرسميـة ضعف معدل الاستثمار وعجز المدخرات المحلية عن مواجهة ذلك الحجم المتواضع . فوفقاً لهذه الأرقام لم يزد الادخار المحلى عن ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهنا تختلف أرقام البنك الدولى عن أرقام الحكومة فهى تظهـر أن معدل الإدخار كان فى ١٩٦٥ يساوى ١٤٪ وأنه انخفض فى ١٩٨٧ إلى ٨٪ فقط . وعلى سبيل المقارنة الدولية نذكر أن معدل الادخار فى كوريا الجنوبية كان ٣٨٪ فى ١٩٨٧ أما معدل الاستثمار فإن الأرقام

الرسمية تبين أنه بلغ فى السنة المالية الماضية ١٨٪ ، بمعنى الاعتماد على الغير بنسبة ٤٤,٥٪ أى أن مصر بعد ١٥ عاماً من الإنفتاح تعتمد على الغير فى طعامها وفى بناء مستقبل محدود الأبعاد .

وتكتمل صورة العجز الشاملة بعجز فرص العمل الجديدة عن استيعاب الشباب ، وبصفة خاصة الشباب المتعلم . والبطالة أبشع مأساة تدمر الشباب وتحطم آماله المشروعة ولكنها أيضاً خسارة صافية للاقتصاد القومى كله . فكل من يؤدى عملاً منتجاً يحقق بالضرورة إضافة للناتج القومى تتجاوز استهلاكه الشخصى . وبالتالى فإن كل عاطل يمثل طاقة إنتاجية ضائعة . أما بالنسبة للشباب المتعلم فإن البطالة تعنى إهدار ما استثمره المجتمع فى تعليم العاطلين . ولا تجد الفئات المهيمنة على الاقتصاد والمجتمع حلا إلا فى تضييق فرص التعليم الثانوى والعالى ، والأمم كلها الآن تقيس القدرة على التقدم بنسبة الاستيعاب فى المرحلة الثانوية وبنسبة من فى التعليم العالى إلى مجموع من سنهم بين ٢٠ و٢٤ سنة من الجنسين . بل لقد وصل البنك الدولى إلى استخدام مؤشر على التنمية الاجتماعية بنسبة من يدرسون العلوم والهندسة إلى إجمالى من بالتعليم العالى .

الديون والتبعية المتزايدة

فى بداية الانفتاح قال رئيس الوزراء فى مجلس الشعب (المرحوم ممدوح سالم) إننا نشجع الاستثمار حتى لا تزيد الديون عن طاقة مصر على السداد . وقد فعل الانفتاح عكس ذلك تماماً فأوصل ديون مصر إلى حد لم يسبق له مثيل حتى في عهد الخديو إسماعيل لقد كانت مديونية مصر فى نهاية ١٩٧٣ وبعد تكاليف المجهود الحربى الضخمة لا تتجاوز ٢,٣ مليار وقد وصلت الآن إلى حولى ٥٠ مليارا . أى بزياد ٢٣ مرة فى ١٧ سنة . بل إن رقم الديون لا يشمل ما اقترضه القطاع

الخاص الانفتاحى من الخارج وهو دين على الاقتصاد المصرى وإن لم يكن بضمان الحكومة . وتكمن المأساة الحقيقية فى أن الحكومة والطبقات التى تمثلها تهدر إمكان زيادة المدخرات المحلية وإمكان تعبئتها لتحقيق الاستثمار اللازم لنمو القاعدة المادية للإنتاج . انهم يصرون على الاعتماد على الغير . وحقيقة موقف الحكومة من صندوق النقد ليست الخلاف حول المدى الزمنى لتطبيق شروط الصندوق كاملة وإنما هى أن الحكومة تريد أن تعقد المزيد من القروض فتقول لها الحكومات والبنوك لا بد لذلك من شهاد حسن سير وسلوك من صندوق النقد حين يرضى بأن مصر تسير فى طريق الرأسمالية بلا حدود أو قيود ومهما يكن حجم المعاناة التى يفرضها ذلك على غالبية المصريين .

مسئولية الرأسمالية المصرية

وقد يتساءل بعض الزملاء ما أهمية هذه الأرقام الجافة والمفاهيم الفنية فى تقرير سياسى يستهدف أساساً فهم الأوضاع الطبقية فى مصر . والرد هنا مزدوج ، فنحن اشتراكيون علميون نحاول دائماً الإحاطة بالواقع قبل إعمال أى تحليل ، كما أن لهذه الأرقام والمفاهيم دلالة هامة للغاية فى مستوى التحليل الطبقى . إنها تعنى أن الرأسمالية المصرية بفئاتها الطفيلية الفاجرة وفئاتها المنتجة المثابرة عاجزة وحدها عن أن تبنى مصر الحديثة القومية ولو فى إطار رأسمالى خالص . لقد دللت الدولة وما زالت تدلل المستثمرين . منحتهم من المزايا والإعفاءات إزاء الدولة وإزاء المجتمع ما ليس له مثيل فى أية دولة أخرى ولا حتى جزر بهاما الشهيرة بإيواء «الأموال الهائمة» أو المريبة. أكدنا ذلك باستمرار ونؤكده مع استعدادنا لفحص أى مثل من دولة أخرى تسوقه الحكومة أو دعاة الرأسمالية الجدد . لقد دخل

مصر فى فترة الانفتاح من تحويلات المصريين فى الخارج ما لا يقل عن ٦٠ مليار دولار كما اقترضت الدولة إرضاء للرأسماليين حوالى ٥٠ ملياراً . ويتساءل الناس ماذا فعلت الحكومات المتعاقبة والفئات الاجتماعية المسيطرة بهذه الأموال الطائلة التى لم يسبق للاقتصاد المصرى أن تلقى ثلثها أو ربعها فى فترة لا تتجاوز ١٥ سنة . هل ابتلعت هذا كله مشروعات مياه الشرب والمجارى والتليفونات وغير ذلك مما يسمى مشروعات البنية الأساسية ؟ هذا أمر غير معقول . وربما كان الجواب فى الأرقام التى قرأنا عنها والتى تقدم تقديرات لإستثمارات المصريين فى الخارج تراوحت حسب المصدر ما بين ٤٠ مليارا و١٢٠ مليار دولار. وأيا كانت حقيقة الرقم فإن دلالته واضحة وصارخة . **فقد استخدمت الرأسمالية المصرية تسهيلات الانفتاح لتستثمر فى الخارج وليس لتستقدم رؤوس أموال من الخارج للاستثمار فى مصر كما زعم المسئولون عن سياسة الانفتاح والمروجون لها** . وقد نهب الطفيليون البلاد والعباد ليصدروا ما جمعوا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية . إن الريانية ليست إلا مثلاً شائعاً بين الناس لحقيقة نشاط اقتصادى متكامل ومنتشر فى البلاد يقوم على النهب ، فالتهرب فالفرار لحاقا بالشهير توفيق عبد الحى . ويمكن أن نضيف إلى هذا أن حركة رأس المال كانت فى اتجاه واحد فلم يقابلها حجم مماثل من الاستثمار الأجنبى فى مصر . فالمعروف أن رأس المال للشركات الأوروبية الأمريكية لا يتجاوز بحال ١٠٪ من إجمالى الاستثمارات الجديدة فى عصر الانفتاح ، وقد ذهب أكثرها إلى قطاع البترول ، وتمثل بعضها فى تقييم مالى لترخيص باستخدام العلامة التجارية الأجنبية .

إننا نواجه الآن حملة شديدة تديرها أمريكا وصندوق النقد

الدولى للدعاية لتبنى مفهوم أن الرأسمالية هى الطريق الوحيدة للتنمية وأن كل حيدة عنها تنذر بعظائم الأمور من خراب وضيق وتخلف . يقال هذا أحياناً تحت شعار «الخصخصة» أو تصفية البيروقراطية أو حتى محاربة الفساد . . . إنها حملة تريد أن تجهز على الاقتصاد المصرى وأن تفتح أبوابه بتراب الفلوس لمن يريد أن يتملك أصوله الإنتاجية من شركات أجنبية إلى مصالح إسرائيلية إلى مغامرين يصفونها ويحولون ثمنها الحقيقى إلى الخارج . ويجب أن يوضح حزبنا لكل الجماهير الوطنية أن الرأسمالية المصرية فى مجموعها قد أخفقت فانصرفت عن معركة بناء الاقتصاد القومى المتنامى باطراد . وليس معنى ذلك أن كل رأسمالى مصرى قد فقد الشعور بالوطنية أو صفى كل ارتباط بمصالح مصر العامة ، ولا يدعى مثل ذلك إلا مأفون . ولكن الأمر الثابت هو أن انفراد الرأسمالية بتوجيه سياسة البلاد لا يقود لأية تنمية تذكر. وبالتالى إن الرأسمالية المنتجة يمكن أن تزدهر فقط إذا قبلت التحالف مع الطبقات الشعبية الحريصة على التخلص من الفقر والجهل والمرض. فمستقبل مصر لن يحمل خيراً يذكر إذا انفردت بتحديده طبقة واحدة . إن طبيعة معركة التنمية تفرض فرضاً التحالف الوطنى الواسع القادر على قيادتها وتحمل آلامها واقتسام عائدها . إن الحاجة إلى تحالف وطنى واسع تطفو على الحديث السياسى فى كثير من الأوساط . ولكننا ونحن نرحب بهذه الدعوة ننبه منذ البداية إلى تحديد مكوناتها الطبقية ومدى تلاقى المصالح بينها وواقع ما بينها من خلاف فى البعض الآخر من المصالح . ويجب أمانة أن نوضح خواء بعض المقولات الجبهوية السطحية مثل الدعوة للتحالف مع الحزب الوطنى ضد التيار الدينى . فقبل أن نتكلم عن الأحزاب لا بد أن نعرف مواقف ومصالح الطبقات والفئات الاجتماعية . كما يجب أن يعرف الجميع أن التحالف ليس

انضمام طرف إلى طرف ولكن بالضرورة نتاج لتنازلات متبادلة . ومن ثم لا بد أن يناقش حزبنا أى عمل جبهوى فى ضوء ما يعود منه على العمال والفلاحين وصغار الموظفين قبل أى شيء آخر ، أما بناء التحالف الوطنى ذاته فيفترض أن الأطراف المتحالفة توافق كلها على مشروع وطنى مستقل ، كما سنعرض بالتفصيل عند الحديث عن التنمية المستقلة .

مجتمع الفساد والعوز

إن التدهور المستمر فى أوضاع الفئات والطبقات الشعبية بل وحتى بعض الفئات المتوسطة هو السمة البارزة فى المحصلة النهائية لفترة الانفتاح . ولا حديث للمصريين إلا عن الغلاء الذى تزداد وطأته يوماً بعد يوم . والغلاء ليس ظاهرة محايدة اجتماعياً . فكل ارتفاع فى الأسعار يعنى نقصاً فيما يمكن أن يشتريه العامل بأجره مثلاً . وفى الوقت ذاته ترتفع الأرباح مع الغلاء . ولهذا فإن التضخم هو أخبث وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومى لصالح الأغنياء وضد الفقراء. وسيلة خبيثة لأنها لا تظهر في شكل قرارات ويصعب للوهلة الأولى تحديد المسئول عن الغلاء . ولكننا نعرف الآن أن المسئول الأول والأخير هو الحكومة باستمرارها فى تغذية التضخم بدل أن تحاول كبحه . كما نعرف من حياتنا اليومية السلع التى خفضنا استهلاكنا لها بسبب ارتفاع الاسعار، وبل السلع التى اختفت تقريباً من طعام الكثيرين (اللحم الأحمر مثلاً) . وفى الوقت ذاته يشاهد الناس وهم فى طوابير «الجمعية» السيارات الفارهة التى تمر بهم فى استخفاف ويستاءلون بسبب كثرتها من أين يأتى هؤلاء بكل هذه الأموال . ويستقر فى ذهن الشعب أن المال الكثير ليس ثمرة جهد كبير وطويل وإنما هو عمليات خطف ورشوة وعمولات لموظفين ووساطة فى

أمور غير شريفة وممارسة لمهن تدينها الأخلاق مثل الدعارة والاتجار فى المخدارت . ذلك أن فضائح من قرأوا أو سمعوا عنهم تستفز حتى من لا شعور له . وهكذا ينتشر الفساد فى المجتمع كله ولا يقتصر على الفئات التى أشاعته . إن مجتمعا لا يميز بين الحلال والحرام مجتمع مريض . كما أن المجتمع الفقير التى يتعلق بأنماط استهلاك تفوق امكانياته فيمضى وقته لاهثاً وراء المال غير مبال بأى شىء آخر إنما يدمر نفسه . ومن المعروف فى علم الاجتماع أن الناس يحاكون «سراتهم» أى الأثرياء ذوى المكانة الاجتماعية الهامة ، وأن الفقر المدقع والثراء الفاحش كلاهما يدمر القيم الأخلاقية الأساسية لحياة المجتمع . ونحن فى مصر نعانى الأمرين : الثراء الفاحش الفاسد المفسد والعوز الشديد المذل .

إن كلا من العوز والفساد حين يشيعان يتعذر قياسه . فالمحتاج لا يتحول مباشرة إلى متسول . كما أن أحداً لا يبالى من أين جاء الثراء لثرى . وتصور الأرقام المنشورة دولياً هذه الحالة . فوفقاً لتقرير اليونيسيف ١٩٨٩ كان الأربعون فى المائة من أصحاب الدخول فى أدنى سلم توزيع الدخل يحصلون على ١٦,٥٪ فقط من الدخل القومي فى حين يحصل العشرون فى المائة من أصحاب أعلى الدخول على ٤٩,٦٪ . وبتصوير آخر كان مستوى دخل الفرد فى مصر ٦٨٠ دولارا فى حين كان متوسط الدخل الفعلى للأربعين فى المائة الدنيا لا يتجاوز ٢٨١ دولارا . أى أن متوسط دخل الأسرة فى السنة من ٤٠٪ من عدد الأسر يعيشون على حوالى ٧٢٠ جنيها سنوياً أو ٦٠ جنيهاً شهرياً . وقد أوضحت أحدث دراسة عن الدخل وتوزيعه فى مصر أعدتها أستاذة اقتصاد معروفة أن نسبة الفقراء فى المجتمع المصرى ٤٩,١٪ أى النصف تقريباً فى ١٩٨٤ . ومن الوارد أن السنوات الست الفائتة

قد جعلت النسبة تتجاوز ٥٠٪ . ومعنى ذلك أن نصف المجتمع على الأقل تتدهور معيشته نتيجة لسياسات الحكومة ، وبالتالى هم أصحاب مصلحة أساسية فى التغيير فيها وراء المشكلات الخاصة بكل طبقة .

والدولة التى لا تولى العوز أى اهتمام عملى تتستر إيجابياً على الفساد والمفسدين لدرجة أصبحت سياستها فيه فضيحة لا ستراً ، فلم نعلم بأية قضية فساد هامة انتهت بحكم قضائى يعاقب المفسدين . ونحن لا ننتقد القضاء هنا ، ونحترم تماماً قاعدة الشك يفسر لصالح المتهم ، ولكننا ندين علنا الاهمال الإدارى فى جمع الأدلة وإعداد المحاضر واستجواب المتهمين على النحو الذى يخدم القضاء . كذلك نحن نعلم بتدخل الحكومة فى منع اتخاذ اجراءات قانونية أصلاً (حالة شركات توظيف الأموال منذ نشأتها وحتى ١٩٨٨) وفى الضغط للتستر على أسماء المسئولين الكبار التى ترد فى التحقيق (حكاية كشوف البركة) وفى تحويل القضايا للمدعى الاشتراكى . فهذا التحويل يمنع النيابة العامة - ممثل المجتمع - من التحقيق ، والمدعى المذكور يعمل على الوصول إلى تفاهم وتسوية ولا يملك فرض عقوبات جدية لأنه ليس جهازاً قضائياً أصلاً ، وإنما هو جهاز إدارى ذو طابع سياسى خاضع تماماً لتوجهات الحكومة .

الديموقراطية الكسيحة

لا يجوز أن ننكر حقيقة أن حرية الرأى والتعبير عنه مكفولة بصفة عامة . كما أن حالات العدوان السافر على حقوق الانسان أقل منها فى أى وقت مضى فى مصر بما فى ذلك العهد الملكى الذى يسميه البعض خطأ «فترة الليبرالية» . ولكن الأمر يتوقف عند هذا الحد .

فحرية تكوين الأحزاب مقيدة بصورة تحكمية تحرم تيارات سياسية أصيلة من حق الوجود الشرعى ، كما تصرف كثيراً من أبناء الفئات المتوسطة عن دائرة النشاط الحزبى . كذلك تضيق حالة الطوارىء تضييقاً شديداً على الاجتماعات العامة . ويزيد الطين بلة أن القوانين التى تحكم تكوين الجمعيات والنقابات تفرض على مؤسسات «المجتمع المدنى» قيوداً شديدة وتضعه بالجملة تحت رقابة الجهات الحكومية وفى طليعتها أجهزة الأمن . ولكن محنة الديموقراطية الأساسية تتمثل فى الإصرار على تزييف الانتخابات . فالديموقراطية التى لا تؤمن أسلوب تداول الحكم من خلال الانتخابات ليست ديموقراطية ، والأحزاب لا تنشأ لمجرد الاحتجاج والصراخ وإنما للعمل على الوصول للحكم . ويحبط اقتناع الجماهير بأن الحكومة ستزيف الانتخابات فى جميع الأحوال كل حماسة للعمل الحزبى لعدم جدواه . وأهم أخطار الحكم غير الديموقراطي هو أن جزءاً هاماً من حركة القوى السياسية يبقى تحت الأرض ، أو فى الظل ، مما يحول دون امكانية قياس اتجاهات الرأى العام . لهذا كانت حكومات العالم الثالث المستبدة تفاجأ دائماً بالانقلابات ، وأحياناً بالثورات . كما أن غياب الحكم الديموقراطى يحد من امكانيات بناء البديل الديموقراطى الذى يؤمن فيما وراء تغيير الحكام تطبيق سياسات أفضل . لهذا لم يكن غريباً أن تنظر الجماهير العريضة إلى انتخابات مجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٩٠ على أنها خطوة هامة على طريق الديموقراطية من حيث أنها أعادت للناس بعض الثقة فى إمكان إحداث التغيير عن طريق الانتخاب . وقد عبر الشعب عن نفسه وبكل تياراته خلال المعركة الانتخابية بما شهدت من زيارات ولقاءات واجتماعات ومناقشات . وكان مردود هذه التجربة أن المصريين كانوا الشعب العربى الوحيد الذى لم يفقد توازنه أثناء أحداث الخليج . كما ينعكس فى حرص

الجماهير على تعديل قانون الإدارة المحلية وبدء نشاط المرشحين فى تلك الانتخابات من الآن .

ومن العجيب أن الحكومة لا تنصت لمن يحذرها من مخالفة الدستور أو يدعوها لإلغاء قوانين تخالفه ، حتى تفاجأ بحكم من المحكمة الدستورية يضعها فى ورطة . ونحن نحيى المحكمة لحرصها على الدستور . ولكن اجراءات التقاضى طويلة بطبيعتها ودواعى التقاضى كثيرة فهل تضيع سنوات طويلة على كل تشريع همجى أو خارق للدستور حتى يسقط ؟ إنها سنوات من عمر المجتمع المصرى فى ظروف شديدة التعقيد تحتاج الأمور فيها إلى حكومة ذات مصداقية وإلى قوانين سوية للتصدى للأزمات الخانقة المتجمعة فى أفق البلاد . إننا نقول إنه لا توجد ديموقراطية دون حرية تكوين الأحزاب ونشاطها ، ولا توجد ديموقراطية دون انتخابات نظيفة ولا يوجد أى مسوغ لإهدار حقوق الإنسان واجراءات الاعتقال وأشكال التعذيب جنباً إلى جنب مع التستر على افتئات الأغنياء على حقوق الفقراء . فالقانون مغلول فى مواجهة ذوى الثراء والنفوذ ومسلول على رقاب الفقراء والمعوزين وكل المستضعفين .

ومن المقلق أن قوى المعارضة للحزب الوطنى ليست كلها مؤمنة بالديموقراطية بنفس الدرجة . فتيار الإسلام السياسى فى أغلبيته معارض للديموقراطية ، ويشيع فى المجتمع توجهاً سلفياً يفتش فى الماضى السحيق عن حلول للمستقبل . ونحن لا نلقى الكلام على عواهنه . فقد احتفظ الإسلام السياسى فى مصر بتأييده لحكم البشير والجبهة الإسلامية الدموى فى السودان ، كما تعاطفوا تاريخياً مع الديكتاتور ضياء الحق فى باكستان . ومع أننا نريد لهذا التيار وجوداً شرعياً وبرنامجاً عملياً ونعلم أن أغلبية قواعده شباب يسحقهم

المجتمع فيتمردون عليه وإن أساءوا كثيراً التعبير عن تمردهم . فنحن لا نغمض الأعين عن المفاهيم المعادية للديموقراطية وحرية الأحزاب ونظافة الانتخابات . إننا لا نصادر رأى أحد وحقه فى التعبير عنه ولكننا فى الوقت ذاته ندافع عن الديموقراطية العقلانية والتقدم بكل ما نملك من قوة الدعوة وحجية البرهان . ولا نغفل أخطار المستقبل ونحن نهاجم أخطاء الحاضر وخطاياه .

الحراك الطبقى

توافقت فترة الانفتاح مع «الحقبة النفطية» بحيث حصل الاقتصاد المصرى على المليارات من الدولارات فى شكل منح ومساعدات وودائع عربية وكذلك فى شكل تحويلات المصريين العاملين فى الدول العربية . وقد ترتب على ذلك حركة ثم عودة بعد عدد من السنين مست كل طبقات المجتمع . وكان من المتصور أن يتجه الجزء الأكبر من مدخرات العاملين فى الخارج نحو الاستثمار لو كانت أوضاع الاقتصاد سليمة وإدارته رشيدة . ولكن واقع الأمر أن الجزء الأكبر من تلك المليارات ذهب إلى الاستهلاك بمعرفة أصحابه أو بمعرفة المستوردين الذين أثروا من أغراق الأسواق بالسلع الاستهلاكية المستوردة . والذى يعنينا هنا هو أن هذا الرواج المؤقت هز الأوضاع الطبقية فى طول البلاد وعرضها مع زيادة واضحة فى الأعمال غير المنتجة (الوساطة ، التشهيلات ، تخليص الأوراق . . . الخ) . لقد وصل عدد لا يستهان به من أبناء الفئات الوسطى إلى مستوى أصحاب الملايين الكثيرة ، واتسعت قاعدة الملكية الخاصة فى المجتمع ، وفى الوقت ذاته انهارت أوضاع اجتماعية (مثل الشباب المتعطل) . . . ونجح ذلك الرواج والرحلة إلى الخليج فى نشر وهم الحلول الفردية لمشكلات اجتماعية خطيرة تستدعى حلولاً اجتماعية .

وكان لهذا الحراك الطبقى الحقيقى أو المأمول أثر فى هدم الكثير من القيم ابتداء من فقدان التمييز بين الحلال والحرام وصولاً إلى قيمة العمل المتقن . وتربعت على قمة السلم الاجتماعى الفئات الطفيلية التى لم تتعب كثيراً فى جمع المال ولهذا فهى تنفقه فى سفاهة وبذوق حضارى واطىء .

وقد أدى هذا الحراك إلى صعوبات كثيرة فى تحليل الأوضاع الطبقية فى المجتمع تحليلاً علمياً . فالعلم لا يستطيع أن يسجل هنا إلا واقع التغيرات السريعة . ويمكن أن يساعد على استقراء ما ستنتهى إليه . هذا فى وقت تعمل فيه السياسات الاقتصادية المتبعة على شق المجتمع إلى أغلبية تعانى أشد المعاناة وأقلية فاحشة الثراء . وهذا هو الواقع الصلب الذى يمكن للحزب أن يتعامل معه فكرياً ونضالياً فى هذه المرحلة .

تراجع الوطنية

ومن أهم القيم التى تراجعت وسط حمى الاستهلاك الجشع والثراء السريع نجد الوطنية . فالحكام يقولون إن مصيرنا بل ومصير العرب جميعاً بيد أمريكا . ولا تحدث تلك التصريحات ردة الفعل الغاضبة . لقد اختفت تعبيرات الاستقلال الوطنى . وبناء الاقتصاد المستقل ومحاصرة الصهيونية وقيادة حركة التحرر الوطني والتوحيد القومى من الخطاب الرسمى والخطاب الإعلامى . وهب عدد من المثقفين يبشرون بانتهاء عصر الدول القومية والسيادة الوطنية فى ظل تطور سريع لما يسمى «الاعتماد المتبادل» باتجاه عالم واحد . ولم يقل لنا أحد منهم كلاماً يستحق الذكر عن كيف سيحل العالم الواحد مشكلة خمسيه الذين يعيشون فى حالة من الفقر الشديد . بل ذهب البعض إلى حد أن سعادة المصريين جميعاً رهن بارتمائنا تحت أقدام الشركات

متعدية الجنسية . وحول بعضهم أمريكا إلى شمس الرخاء والتقدم والعلم والتكنولوجيا والذوق السليم التى يجب ألا نحول نظرنا عنها لحظة وإلا ضاع كل شيء .

إننا نهتم بكل ما يتغير فى العالم من حولنا . والفكر الاشتراكى أكثر استعداداً للاهتمام بالتغير من أى فكر آخر . ولكننا نقيس الأمور دائماً بمقياس تحرر الإرادة المصرية والارتفاع بمستوى الجماهير الشعبية والتقارب العربى فنأخذ ما يفيد أهدافنا ، ونهيئ أنفسنا لمقاومة أية ذلة تحط بنا .

إن الطبقات الشعبية هى المستودع الأخير للقيم الوطنية . وحين يتطلع حزبنا لشرف التعبير عن مصالحها لا بد أن يعيد لمفهوم التحرر الوطنى مكانته لتصبح دافعاً قوياً فى كل معاركنا .

الرأسمالية بلا حدود طريق مسدود

فيما وراء أى نظام للحكم تسود طبقة معينة أو تحالف طبقى معين . وأيا كان الوزن الخاص للطفيليين (وهو وزن رهيب) فإن الطبقة الرأسمالية فى مجموعها مسئولة عن التوجهات الأساسية للنظام إما بتأييدها وإما بعدم معارضتها . وهكذا يتضح أن الرأسمالية المصرية أخفقت فى تخليص مصر من الإقطاع والاستعمار والفساد الذي ساد الحكم والبلاد فى الأربعينات وأوائل الخمسينات . وها هى ذى تعجز فى ظل الانفتاح عن بناء اقتصاد قومى ناجح . ويقتضى الإنصاف أن نشهد بأن تلك حال الرأسمالية المحلية فى غالبية بلدان العالم الثالث . فنحن لسنا بصدد عيوب أخلاقية فى أشخاص الرأسماليين أو بعضهم (وإن كانت العيوب كثيرة) ولكننا إزاء عجز موضوعى عن بناء الرأسمالية فى مصر . ويرجع هذا العجز إلى

عـاملين أساسيـين : الأول هو نشـأة هذه الـرأسمالـيـة فى أحضـان الاستعمار واقتصار قدرتها على التصور على حدود محاولة محاكاة الحياة فى الغرب . فهى لا تحمل مشروعاً حضاريـاً يهز العـالم كما فعلت الرأسمالية الغربية ولا تبدع شيئـاً اللهم إلا فى تشويـه ما تنقله عن الغرب. أما العامل الثانى فهو أن تجربة الرأسمالية الغربية غير قابلة للتكرار . فالتاريخ لا يعيد نفسه وتجاربه ليست فيلماً سينمائياً نعيـد تمثيله واخراجه . كما أن نمو وتطور الرأسمالية فى الغرب اعتمد تاريخياً ومنذ بداياته فى القرن السادس عشر على النهب الاستعمارى ، وشكل الفائض الاقتصادى الذى سحبته الدول الاستعمارية من المستعمرات جزءاً رئيسياً من عملية التراكم الرأسمالى المتزايد الـذى هو العمـود الفقرى للتنمية والتقدم . تغير شكل الفائض الاقتصادى وتطورت أساليب الاستيلاء عليه ولكنه بقى حتى هذه اللحظة عماداً للرأسمالية الغـربية : من سحب الـذهب والفضة فى القـرنين السـادس عشر والسابع عشر من أمريكا الجنـوبية إلى سحب العنصر البشرى من أفريقيا إلى نزيف العقول وهجرة رأس المال من الجنوب إلى الشمال فى نهاية القرن العشرين . وليس وارداً أن يكون لبلدان العالم الثـالث مستعمرات حتى ولو قبلنا جدلاً تنمية قطر باستغلال أقطار أخرى . لهذا كله قد توجد فى بلدان العالم الثالث فئات رأسمالية واسعة وقد يبلغ ثراؤها أبعاداً خيالية ، وقد يتكاثر عدد أفرادها ويزيد أو ينقص تأثيرها الفكرى فى الفئات الاجتماعية الأخرى . . كل هذا وارد ولكنه لا يعنى على أية حال بناء اقتصاد وطنى متكامل داخلياً مطرد النمو يبنى بكل الجدية الدعائم التى تعيش عليها الآن الرأسمالية الغربية وهى : القاعدة الإنتاجية المـادية والتكنـولوجيـة القادرة ، العـدالة الاجتماعية من خلال تكرار إعادة توزيع الدخل القومى ، والحكم النيابى الذى يحترم كل حقوق الإنسان .

ومع كل هذا الذى يبين سراب القول بتكرار تجربة بناء الرأسمالية الغربية وتطورها ما زالت الحملة التى تنشرها الولايات المتحدة وتعبئ لها المؤسسات الدولية التى تخضع لنفوذها حول «الخصخصة» وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى ومن معظم الخدمات الاجتماعية إن لم يكن كلها ، ما زالت تلك الدعوة الخبيثة تجد أصداء واسعة بل ومؤثرة فى مجالات المثقفين والإعلام ودوائر الحكم . وقد كشفت الحكومة المصرية مؤخراً عن تسليمها الكامل لصندوق النقد الدولى والتعهد بتطبيق توصياته ، أو تنفيذ أوامره ، حرفاً بحرف . لقد تخلت الدولة بالإجراءات الأخيرة ليس فقط عن اشتراكها فى الإنتاج ولكن أيضاً عن دور الدولة السيادى فى وضع السياسات العامة لتسيير الاقتصاد القومي . وفي مصر الآن يمكن أن نقول إن صندوق النقد الدولى يضع لمصر سياستها النقدية ، وسياستها المالية وكذلك سياسة التجارة الخارجية . فرض دائنو مصر غداة هزيمة ثورة عرابى أن يكون لهم ممثل فى مصر باسم «صندوق الدين» لا بد من موافقته حتى تتخذ الحكومة أى إجراء نقدى ومالى أو أى توسع فى الخدمات . وكان المحتل البريطانى قد بادر إلى تعيين مستشارين انجليز فى الوزارات الهامة وكان لهؤلاء المستشارين سلطة منع صدور أى قرار حكومى لا يعجبهم . وقد حل الآن مستشارو صندوق النقد محل صندوق الدين والمستشارين الإنجليز . وللصندوق فى مصر مكتب لا يعرفه إلا الحكام ، وهو يرسل كل ثلاثة أشهر بعثه تفتيش عما يجرى ويكون من شأنه الخروج عن نص أو روح «خطاب النوايا» الذى وقعته مصر معه .

إن المؤلم حقاً أن ينسى الحكام أو يتناسوا وقائع التاريخ وما تحفل به من أمثلة على نتائج الخضوع لأوامر الصندوق ، بل وحتى تجارب

مصر السابقة معه ، وليس هنا مجال التفصيل الفنى فى معنى ونتائج توصيات الصندوق المكتوبة فى صيغة مبهمة ومغلقة لا يفهمها سواد الناس ، بل وحتى بعض أهل الاختصاص . ونقتصر هنا على بيان المدلول الطبقى والعقائدى لتلك التوصيات ، إن الاقتصاد المصرى يعانى من اختلالات بدأت فى النصف الثانى من السبعينات ثم تفاقمت وبرزت نتائجها الخطيرة فى الثمانينات . وأهم تلك الاختلالات هو أن مصر تنفق أكثر مما تنتج بنسبة تقارب ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى . وتمكنت مصر من ذلك لحوالى تسع سنوات بسبب ارتفاع أسعار البترول وعودة عوائد المرور بقناة السويس وتحويلات العاملين فى الخليج ثم القروض الكبيرة التى قدمتها الدول الغربية . ولا يجوز أن يختلف اثنان على ضرورة تصفية هذه الظاهرة وبأسرع ما يمكن . ولكن الأمر ليس بهذه السهولة لأنه موضع صراع طبقى حاد بين من يملكون ومن لا يملكون ، بين الأغنياء والفقراء بين ما تراكمت لديهم «الأرانب» حتى كادوا يغطسون ومن كان نصيبهم من المجتمع البطالة وسكن العشش والمقابر والأمية والمعاناة اليومية . وموقف صندوق النقد الدولى هنا واضح كل الوضوح من حيث ضرورة أن يتحمل عبء الإصلاح الاقتصادى على ضخامتة الفقراء وأغلبية متوسطى الحال . أما «رجال الأعمال» والرأسماليون الطفيليون فإنهم يجدون فى ظروف التضخم ونقص السلع والخدمات فرصة تحقيق أرباح غير معتادة . والصندوق لا يستحى من هذه الحقيقة ولكن يدافع عن نفسه بمقولة أن الطبقات الغنية هى وحدها القادرة على الادخار والاستثمار وبالتالى زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى . إلا أنه من المؤسف أن أوضاع «عالم المال والأعمال» فى مصر وصلت بنا بالدقة إلى عكس ما يقول . فالاستهلاك قد زاد ونتيجة لأسلوب المعيشة المبذر والمبدد للموارد الذى فرضته الطبقات العليا

من الرأسمالية نمطاً للاستهلاك يلهث غيرهم لتحقيق شيء منه . وليس أدل على ذلك من أن معدل الادخار السنوى ـ ورغم عشرات الألوف من أصحاب الملايين ـ قد هبط من ١٦٪ فى الستينات إلى ٨٪ فقط فى الثمانينات . وكان طبيعياً والأمر كذلك أن ينهض حزب التجمع ليدافع عن حقوق الفقراء ومتوسطى الحال . ففى المؤتمر الاقتصادى الذى دعا إليه رئيس الجمهورية فى فبراير ١٩٨٢ وفى كل مناسبة هامة تقدم حزبنا بالدعوة إلى توزيع أعباء التقشف توزيعاً عادلاً بين الطبقات المختلفة . وأضفنا أن برنامج التقشف مع استمرار التنمية يفرض تضحيات كبيرة لا يجوز أن تتحملها طبقة واحدة . ومن ثم أكدنا أن مشروع هذا البرنامج يجب أن يخضع لمناقشات واسعة وفى كافة المجالات لتفهم الجماهير العريضة حقيقة وضع الاقتصاد المصرى وضرورات حشد كل القوى لإخراجه من تلك الأوضاع المتردية . وقلنا إن احترام البعدين الاجتماعي والديموقراطى يمكن الوصول معه إلى «درجة من الوفاق الوطنى» .

ومن ناحية اخرى ليس هنا مجال التفصيل فى فضح ونقد الإجراءات الاقتصادية المتعددة التى اتخذت فى يونيو ويوليو ١٩٩١ . ولكن لا يمكن أن نختم هذا التحليل دون إشارة خاصة لما سمى «قانون قطاع الأعمال» فهذا القانون يتلمس الوسائل التى يمكن أن تقنع الرأسمالية المصرية بشراء وحدات القطاع العام . فهو يتيح لهم حرية كاملة فى التعيين والفصل ونظام العلاوات والترقى . عسفاً بحقوق العمال . وهو يعطيهم فرصة إدارة قطاع الأعمال منذ الآن ودون أن يدفعوا مليماً واحداً وذلك تحت اسم أهل الخبرة الذين لهم الغلبة فـي مجلس الإدارة والجمعيات العامة . بل وتدبر الحكومة وهيئة المعونة الأمريكية والبنك الدولى السبل الكفيلة بتوفير قروض حسنة للرأسماليين الذين

يرغبون فى شراء وحدات من القطاع العام بالإضافة إلى ما يحصل عليه هؤلاء الرأسماليون من مكافآت ضخمة عن أعباء الإدارة ! والحكومة بتصفيتها القطاع العام لا تنسحب من قطاعات الإنتاج والتمويل التى من شأنها التأثير فى توجيهات الأنشطة الاقتصادية فحسب ، ولا تكتفى بتصفية الحقوق المكتسبة للعاملين ، بل إنها تعلن تخليها تماماً عن قضية التنمية . فكلمة التنمية لم ترد مرة واحدة فى أى من مواد ذلك القانون . وهذا أمر طبيعى فدخول الدولة مجالات النشاط الاقتصادى فى مصر كان نتيجة لتقاعس الرأسمالية المصرية عن تطوير الإنتاج وكان الهدف منه انتاجياً فى الأساس وقبل أن يظهر فيه البعد الاجتماعى . وما دامت الحكومة تتخلى عن كل دور لها فى الحياة الاقتصادية كان لا بد أن تسقط قضية التنمية بحجة تركها لقوى السوق .

وهكذا يتأكد فى الواقع المصرى ما ذكرنا آنفاً من عجز الرأسمالية المصرية وحكوماتها من تحقيق تنمية شاملة ولو حتى فى إطار رأسمالى صرف . ولما كان أى مجتمع لا يتقدم لا بد أن يتخلف فإن مظاهر ضعف الأداء الاقتصادى فى مصر ليست مصادفة ولكنها نتيجة من انغلاق دائرة التأثير على القرار على فئات الرأسمالية الكبيرة ذات الطابع الطفيلى . ويمثل هذه السياسات يزيد المجتمع تخلفاً وهو ما يسميه البعض «تنمية التخلف» .

لهذا فليس أمامنا فى مصر إلا أن نتطلع نحو الاشتراكية .

- ٥ -

الاشتراكية : مجتمع الإنسانية المزدهرة

وبقدر استحالة التنمية الرأسمالية تفرض الاشتراكية نفسها كبديل طبيعي متميز لا يقبل أنصاف الحلول ولا يخضع لاختيار انتقائى لآليات منه تختلط بآليات الرأسمالية . لقد زعم بعض الكتاب أن الرأسمالية هى نهاية التاريخ ، أى أنها نمط الإنتاج والنسق والفكر والعقل وأسلوب الحياة المقدر على البشر أن يعيشوا فى ظلها ما داموا أحياء على هذه الأرض . وبعبارة أخرى إن الاستغلال وجيوب الفقر المتجددة ونهب عرق الشعوب وتبديد موارد الطبيعة وتدمير أنساق البيئة التى توفر للناس مقومات الحياة . . كل ذلك قدر محتوم لا فكاك منه . وفيما وراء ذلك يعنى حديث نهاية التاريخ فقدان الإنسان لجوهر ما يميزه عن سائر الحيوان : الخيال الذى يقوى طموحه لما هو أفضل والعقل الذى يعمل على تحويل الحلم إلى حقيقة . إن التاريخ ليس إلا حركة المجتمعات البشرية فى نضالها المتجدد من أجل حياة أفضل . ولذلك لن يتوقف التاريخ إلا عندما تتوقف تلك الحياة نفسها . وعلى العكس من ذلك لم يقل أحد من دعاة الاشتراكية إنها تعنى نهاية التاريخ . وماركس نفسه يكتب قبل مائة عام : «إن الشيوعية هى الشكل الضرورى والجوهرى الفعال لصنع المستقبل المباشر ، ولكن الشيوعية ليست بذاتها غاية التطور البشرى أو الشكل النهائى للمجتمعات البشرية» . إن دعاة الرأسمالية المعاصرين يعيدون صياغة كلام أسلافهم فى القرن التاسع عشر ممن زعموا أن الرأسمالية هى النظام الطبيعى (بمعنى الذى تمليه الطبيعة) لحياة الناس ، ما قبله ليس إلا تاريخ النضال من أجل تحقيقه وما بعده لا

نفع فيه . وليس فى ذلك جديد فى الواقع فكل نظام مستغل وقاهر لا يستمر إلا بقدر من تسليم المحكومين المستغلين بـأن الأوضاع التى يعيشونها أوضاع مشروعة وبالتالى مقبولة . وفى نظم قديمة استندت الشرعية على الدين وفى أخرى عـلى الفلسفة والسيـاسة عـلى تنوع المحتـويات . فـالقهر المـادى وحده لا يـوفر لمجتمـع حيـاة طـويلة مستقرة . ومن ثم لا بد من أن تستلب الطبقات المسيطرة جماهـير المظلومين بأن تقنعهم بوسيلة أو بأخرى أن هـذه الأوضاع طبيعيـة وبالتالى مشروعة وليس لها من بديل . كما يلاحظ فى هذا الشأن بأن أصحاب هذا القول يعتمدون فى النهاية تفسيراً ميتافيزيقياً لا أساس له من الواقع . وهذا ما يظهر فى تمجيد السوق والاعتماد على قواه الخفية فى حل مشكلات البشرية .

وليس هنـا مجال جـدل مفصـل فى مقـارنـة بـين الـرأسـماليـة والاشتراكية. ونحن كحزب نريد تحديد فكرنـا وتأصيله فحسب . ولكن الحملة العالمية ضد الاشتراكية ، والقول غير المسئول بانهيارها عقب أحداث الاتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية تفرض علينا أن ننظر مرة أخرى فى جدوى وضرورة الحل الاشتراكى .

تحرير الوطن والمواطن

لقد عرفنا الاشتراكية وتبنيناها ـ نحن التقدميين المصريين عـلى اختلاف مدارسنا ـ فى سياق النضال من أجل التحرر الوطنى . لقد أدركنا منذ الأربعينات أن الاستقلال السياسى لا يحمل بذاته حلاً لما تعانيه الأغلبية الشعبية من فقر وجهل ومرض . وعلمتنا الأحداث أن الحرية السياسية يجب أن تعنى حرية الوطن والمواطن . وكانت الخطوة الثالثة هى ادراكنا للأهمية الحاسمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى تجسيد حرية الشعب وصيانتها . كما وضح لنا انتـماؤنا القـومى

وضرورته لتحقيق ومساندة تلك الأهداف ومن هنا كان شعارنا جميعاً : حرية ، اشتراكية ، وحدة ، التففنا حوله على الرغم من كل الخلافات «النظرية» أو المتعلقة بالممارسة السياسية . ونقول لمن لحقه وهم أو تردد لنسأل أنفسنا سؤالاً واحداً يقطع الرد عليه بسلامة اختيارنا الاشتراكى : هل هناك فرق جوهرى بين أن تستغلنا شركات وبنوك استعمارية يساندها الإقطاع (فى عهد فاروق) أو شركات مصرية أو مشتركة أو متعدية الجنسية تحول رؤوس الأموال إلى الخارج . تضعها تحت التصرف المباشر للرأسمالية العالمية (عهد الانفتاح) ؟ بالقطع لا يوجد فرق من هذا النوع . ونحن نرفض اليوم أن يعيش شعبنا ضحية للنهب المنظم كما رفضناه بالأمس ، ونفعل ذلك اليوم بوعى أعظم ومعرفة أفضل بفضل تلك الأحداث التى رأى فيها الآخرون نهاية الاشتراكية ونرى فيها تجديد الاشتراكية من أجل انطلاقة عالمية جديدة .

لقد أقمنا الدليل فيما سبق على عجز الرأسمالية المحلية عن تحقيق آمال الشعب فى غالبيته العريضة . وها نحن نؤكد أن الحل الاشتراكى حتمى لأنه لا بديل للرأسمالية إلا الاشتراكية . لا سبيل لتحرر الإنسان فى مصر من العوز والجهل والتخلف إلا طريق الاشتراكية . وكل تردد فى هذا الاختيار لا ينتج إلا ضياع سنوات وسنوات ، والسنوات ثمينة فى نضال شعب ضد التخلف . وعند هذا الحد يصبح مشروعاً أن نطرح السؤال الجوهرى التالى : ماذا نعنى بالاشتراكية ، وكيف نحدد أشكالها التى توفر لها النجاح فى مجتمعات مختلفة ؟ .

جوهر الاشتراكية .

كثيراً ما قلنا فى نوع من التبسيط المخل أن الاشتراكية تخطيط مركزى وقطاع عام . ووجه الإخلال هنا هو الخلط بين الوسائل والغايات وبالتالى صرف الاهتمام عن الجوهر المتميز . . وربما كان للتطورات فى المجتمعات الاشتراكية خلال ربع القرن المنصرم فضل ردنا إلى إعادة قراءة أصول الفكر الاشتراكى تمهيداً للتصدى للمهمة الكبرى : تحديد معالم مصر الاشتراكية من خلال الممارسة بين الجماهير ، ومزج النظرية بالممارسة بما يضمن تقويم الفكر بواقع النضال . وكان ذلك وارداً فى بلدان العالم الثالث ومصر إحداها لأن من صاغوا الفكر الاشتراكى فى الأصل كانوا يرون الاشتراكية تالية للرأسمالية ترث عنها القاعدة المادية والتكنولوجية للإنتاج الواسع . ونحن بلدان لم تعرف التنمية الرأسمالية أصلاً ، وإن كان بها فئات رأسمالية هامة .

ذلك أن الاشتراكية تستهدف تحرير المجتمع والفرد جميعاً وفى آن واحد ، أو تحرير الفرد فى المجتمع ، حيث لا يوجد مجتمع دون أفراد وحيث لا معنى لفردية إنسان يعيش فى عزلة عن كل البشر . وفيما وراء أشكال ملكية وسائل الإنتاج وأساليب تسيير الاقتصاد وطرائق الحكم ، وفيما هو أعمق من وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع توجد المهمة الكبرى : تحرير الناس العاديين من الاستغلال والقهر ، من الفقر وضيق الأفق ، من كل رواسب المجتمعات الطبقية ليستردوا انسانيتهم كاملة ويحددوا بأنفسهم ما يريدون لمجتمعهم . فالناس قاعدة كل الأبنية المجتمعية ، ولن يكون تحرير الوطن كاملاً ، ولا تحرير المجتمع ممكناً ما دام الناس عبيداً لقيم بالية ، أو حياة مادية قاسية ، أو ممارسات فئة طاغية ، ولذلك يقوم المجتمع الاشتراكى فى

تصورنا ، ودون أن نفارق أصول الفكـر الاشتراكى ، عـلى دعائم أربـع :

١ ـ قاعدة انتاجية ، مادية ومعـرفية (العلم والتكنـولوجيـا) متطورة تمكن من انتاج يشبع حاجات الناس فى عدد أيام عمل محدود بما يوفر لكل فرد الإمكانيات الاجتماعية لطلب العلم ، أو الاشتغال بالفن ، أو العناية بالجسم ، ويخرج الإنسان من حالة «العزلة بين الملايين» التى هى نصيبه فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمـة إلى صلات اجتماعية متعددة ومتجددة وحرة من قيود الطبقية .

٢ ـ توزيع للإنتاج على أساس أن يحصل كل مواطن قادر على ما يقابل جهده بالكامل ما دامت فرص التقدم متاحة على قـدم المساواة أمام الجميع . فالاشتراكية تغير تقسيم العمل بين من لا يعملون (بسبب ثرائهم ، أو لعجز المجتمع عن توفير فرص عمل لهم) وبين من يعملون طوال أسبوع ، إلى توزيع أيام الأسبوع ذاته إلى أيام عمل بمقابل وأيام حرية يستخدمها الإنسان فيما يريد لتكتمل شخصيته ويحقق ذاته .

٣ ـ مشاركة الناس جميعاً فى اتخاذ القرارات على مختلف المستويـات والأنشطة التى يضمها المجتمع . ومن ذلك الحكم المحلى الشعبى (حكم القرية لنفسهـا وبنفسها) التسيـير الذاتى أو المشـاركة فى الإدارة على مستوى وحدات الإنتاج ووحدات أداء الخدمات ، وفي مؤسسات المجتمع المدنى من منظمات شعبية وجمعيات علمية أو رياضية وكذلك فى الأحزاب السياسية .

٤ ــ التعامل الـوثيق مع البيئة الطبيعيـة التى اتلفت الرأسماليـة كثيراً من مواردها لتحركها فقط وراء تعظيم الربح ولو كان هذا التعظيم على حساب المجتمع والبيئة والإفراط فى الإستهلاك المادى الذى

تعرفه الدول الرأسمالية الغنية خدم فى المقام الأول المنتج الرأسمالى ، كما أنه يلهى الفرد فى اقتناء أشياء ما بحيث لا يبقى له وقت للتفكير والتجديد ولا للعلاقات الاجتماعية .

وعلى هذا ينقشع وهم التناقض بين العدل والحرية ، أو التعارض بين الاشتراكية والديموقراطية . لقد ازدهر الفكر الاشتراكى فى القرن الماضى من واقع قصور الديموقراطية النيابية عن حل قضايا الجماهير الشعبية فنشأ اتجاه «الديموقراطية الاجتماعية» - الذى يترجم خطأ بالاشتراكية الديموقراطية - الذى يسعى إلى إثراء البعد الاجتماعى للديموقراطية ويطرح عدالة توزيع الدخل ، ولكنه لا يختصم نمط توزيع الملكية ولا يرفض الرأسمالية . وفى مواجهته ظهر الفكر الاشتراكى الذى يدعو لتغيير نمط الإنتاج الرأسمالى نفسه لكى يحقق تحرير الإنسان من استغلال الرأسمالية ومن سلطة الدولة جميعاً . إذا كانت الممارسات قد أظهرت مثل هذا التعارض فإن من الخطأ والخطورة معاً أن نسلم به فنفرغ الاشتراكية من جوهرها ذاته . إن الاشتراكية لا يمكن أن تفرض على الناس بأى نوع من أنواع الطغيان . وثقة الجماهير وحماستها للاشتراكية لا تفترض لمجرد توهم حزب أو حكومة أنهما يفعلان ما فيه نفع الناس ، أو الادعاء الظالم بمعرفة الطليعة لمصالح الجماهير معرفة أدق مما تدركه الجماهير . والواجب فى كل لحظة هو معرفة رأى الجماهير على حقيقته فى لحظة اتخاذ القرار وليس بناء على ثقة اكتسبت من أعمال ثورية شعبية تمت فى الماضي . إن الاشتراكية تريد فى النهاية أن يحكم الناس أنفسهم على مستويات مختلفة لأنها تعلن تجاوزها الديموقراطية النيابية إلى ديموقراطية المشاركة دون أن تنفيها . فالخضوع لبيروقراطية الدولة أو الحزب يناقض جذرياً مفهوم تحرير الإنسان الذى هو ركن الأساس فى الفكر الاشتراكى .

نمط الإنتاج الاشتراكي

قال مؤسسو الاشتراكية إن الرأسمالية تعنى الطابع الاجتماعى المتزايد فى الإنتاج. فبينما كان الصانع الحرفى يصنع السلعة كلها ويتعرف فيها على جهده المتميز، يؤدى التقسيم الفنى للعمل إلى قيام كل عامل بجزء بسيط ومتكرر فى العملية الإنتاجية، ولا يستطيع بالتالى أن ينسب لنفسه المنتج النهائى . وقد اكتشف ماركس حقيقة «أن الصناعة الحديثة لا تنظر إلى الشكل الحالى لعملية الإنتاج ولا تتعامل معه على أنه الشكل النهائي . ولذلك فإن القاعدة التكنولوجية للصناعة ثورية بطبيعتها فى حين كانت كل أنماط الإنتاج السابقة محافظة فى الجوهر» وهذا ما نشهده بأعيننا بسبب تسارع معدلات التطور العلمى والتكنولوجى . وما يجب ألا يغيب عنا هو أن كل هذا التطور كان كامناً أو احتمالياً لا بد أن يتحقق إذا توافرت الشروط الموضوعية لذلك . كما أن كل تطور فى الميكنة أو فى التحكم الآلى أو فى نظم المعلومات يزيد من الطابع الجماعى للعمليات الإنتاجية . فالعامل الذى يدير «الإنسان الآلى» فى مصنع حديث لتجميع السيارات مثلاً يتعامل مع آلاف من الأجزاء انتجت فى مصانع مختلفة، ويحولها بعمله إلى سلعة استهلاك معمرة . وقال الاشتراكيون أن مسوغ الملكية الفردية كان الإنتاج الفردى . وتفقد الملكية الفردية فاعليتها بزيادة الطابع الجماعى للإنتاج كما يدل على ذلك انفصال الإدارة عن الملكية فى الشركات الكبيرة ليتولاها مديرون محترفون تعلموا الإدارة كعلم متميز داخل مجموعة العلوم الاجتماعية . ولذلك قال الاشتراكيون إن خضوع الإنتاج الجماعى لقانون تعاظم الربح المبنى على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج يقصر عن تحقيق الحدود المثلى للنمو الاقتصادى والاجتماعى فى إطار يفى بحاجات كل المواطنين، وأن الملكية الاجتماعية أكثر ملاءمة للإنتاج

الإجتماعى . وأشكال الملكية الاجتماعية كثيرة ويمكن أن تظهر منها فى الاقتصاد الاشتراكى أشكال أخرى ونكتفى هنا بذكر ملكية القرية ، الملكية التعاونية ، ملكية الوحدات الإقليمية الكبيرة ، ملكية العاملين فى حالات الإدارة الذاتية ، ملكية المجتمع كله في المنشآت التى تخدم البلاد فى مجموعها ، الملكية المشتركة بين العاملين ووحدة إدارية تتسق مع مبدأ الاشتراك فى الإدارة . . الخ . فالاشتراكية لا تعنى تملك الدولة لكل منشآت الخدمات والإنتاج ، بل إن مثل هذا النوع الذي اقترحه ، تحت اسم اشتراكية الدولة ، بعض الاشتراكيين الألمان فى القرن الماضى ، يعني جمع السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية معاً فى يد بيروقراطية حكومية لا تبرر ضرورات الحياة وجودها ولا تتميز بأى كفاءة خاصة فى تسيير الاقتصاد . بل ليس من المستحيل نظرياً وجود قطاع خاص فى المجتمع الاشتراكى . فليس فى الاشتراكية آليات لتصفية كل بقايا أنماط الإنتاج السابقة ، والعبرة تكون بنمط الإنتاج الغالب أو السائد فى المجتمع. ونذكر بهذه المناسبة أن الرأسمالية وحدها تتسم بأنها تصفى كل ما ليس رأسمالياً. وبالمقابل لا يجوز أن ننقل بفكرنا أساليب الإدارة وقواعد قياس الكفاءة الإنتاجية من النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكى نقلاً أعمى . فلا بد أن تتاح للمجتمع الاشتراكى فرصة إبداع الجديد فى هذه الأمور بما يتفق والإطار الاجتماعى الحضارى المتميز بالضرورة عن المجتمع الرأسمالى فى آليات كثيرة وليس بطبيعة الملكية وحدها . وبإيجاز يجب أن ننفى مقولة أن القطاع العام يعنى الاشتراكية ومقولة أن الاشتراكية تعنى القطاع العام كما هو معروف عندنا ، إننا ندافع عن القطاع العام المصرى ونطالب بتطويره من موقع ضرورته للتنمية وليس لأنه اشتراكية أو حتى نواة للاشتراكية .

ويحل مبدأ تعظيم العائد على المجتمع محل مبدأ تعظيم الربح فى توجيه مسيرة الإنتاج وتحديد أولوياته . ومن هذا تظهر أهمية التخطيط الشامل فى الاشتراكية . ولكن لا بد من التخلص من الخطأ الشائع الذى يجعل التخطيط نقيض السوق وأنه بالتالى يعمل ضد آلياتها . فهذا عبث لأن جوهر التخطيط هو التوقع مقدماً بحالة العرض والطلب والعمل على الحفاظ عليها كلما كانت مستجيبة لما يريد المجتمع . وتلك بطبيعة الحال هى الأوضاع الغالبة فى مجتمع اشتراكى . وإذا كانت النتيجة المتوقعة لالتقاء العرض بالطلب غير مرغوبة فإن التخطيط يحاول أن يجعلهما يلتقيان حول نتيجة أخرى أقرب إلى تحقيق المصلحة العامة ، وذلك بالتأثير فى جانب الطلب أو العرض أو الإثنين معاً لتحقيق النتيجة المنشودة . ولما كان كل توقع متضمناً نسبة من احتمال الخطأ يجب أن تكون عملية التخطيط من المرونة بحيث تستجيب بسرعة لما يظهر فى السوق مخالفاً لتوقعاتها حتى لا تفقد الخطة واقعيتها . فسعر أى سلعة فى اقتصاد اشتراكى متطور ليس بمجرد قرار من جهة إدارية ما ، ولكنه المحصلة المتوقعة من التخطيط المسبق والتى يستعين التخطيط فى الوصول إليها وفى التخفيض المنتظم لتكلفة السلعة من خلال أعمال آليات السياسة الاقتصادية من ضرائب ، وحوافز وائتمان وسياسة نقدية ومالية وتجارية . . الخ . فالتخطيط فى جوهره عمل اقتصادي يؤثر فى الحياة الاقتصادية باستخدام دوافع وروافع الحياة الاقتصادية ذاتها وبأقل قدر ممكن من القرارات السياسية أو الإدارية . ولا يجوز أن يعنى التخطيط فى الممارسة مصادرة للمبادرة أو للمنافسة لأنه لا ينتزع سلطة القرار من الوحدات الإنتاجية والخدمية ، بل يتدخل ليتيح لتلك الوحدات فى الأساس أكبر كمية ممكنة من المعلومات تساعدها فى ترشيد عملية اتخاذ القرار . كذلك يجب أن تفرض الطبيعة

الديموقراطية للمجتمع الاشتراكى خصائصها على عمليات التخطيط وكذلك عمليات الإنتاج والتوزيع . لذلك لا بد من تحقيق مشاركة الجماهير العاملة فى رسم السياسات واتخاذ القرارات على مختلف المستويات بما فى ذلك تشجيع نمو تنظيمات المستهلكين أو المستفيدين من الخدمات جنباً إلى جنب مع نمو تنظيمات الإنتاج حتى لا يفرض تنظيم ما قراراته واختياراته على ناس آخرين دون أن يعبأ برأيهم . ويجب ألا ننسى أن الاشتراكية تعنى المستهلك الرشيد الذى يحدد اختياراته فى إطار امكانات المجتمع وامكاناته الشخصية وقد تحرر من الانصراف الكامل لاقتناء الأشياء المادية الذى يعبر عن حالة «الاستلاب» التى يعيشها فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

ما يجرى حالياً فى المجتمعات الاشتراكية

لقد تفجرت أزمة النموذج الاشتراكى السوفييتى بعد طول انتظار . ويبدو أن عمقها وتداخل أشكالها وما أورثته الأزمة من أفكار ومشاعر وطول العهد بها تضافرت لتسد أبواب كل إصلاح جزئى . وهكذا طفح على سطح الحياة العامة فى الاتحاد السوفييتى كل المخاطر التى أحاطت به من داخله وكل نواحى النقص فى بنيانه وكل تعطيل لمجرى التقدم فيه . وكان من الطبيعى أن يكون رد الفعل الأول لدى القوى التقدمية فى العالم الجزع والبلبلة ، وأن يستبد الجزع خاصة بأولئك الذين «آمنوا» بأن تحقيق الاشتراكية هو محطة الوصول النهائية لقطار التطور البشرى وأوهموا أنفسهم أن المجتمع الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى مجتمع بلغ حد الكمال فى كل شىء . ولكن هذا لا ينفى أن القلق ظهر حتى فى الدوائر التى كانت قد تنبهت فى فترة أو أخرى من عمر التجربة إلى ما رأته فيها من أخطاء تنذر بأشد الأخطار . وقد غذى كل صنوف القلق الدعاية المكثفة فى الإعلام

الغربي (وتابعه إعلام العالم الثالث) عن ما أسمى «انهيار الاشتراكية» أو تحول الاتحاد السوفييتي فى لمحة عين من قوة عظمى إلى دولة ممزقة فقيرة تستجدى الحسنة من الغرب الرأسمالى وزعامته الأمريكية. وأخيراً زاد من الاضطراب جو المناقشات المحموم الذى يسود الاتحاد السوفييتي كله والذى لا يرحم أى شيء بل يستطعم الطعن بمقدسات النظام فى السابق. فكل من زار موسكو فى عهد البروسترويكا والجلاسنوست تأثر فى الغالب بهذا الجو الذى زاد بلبلته.

إن الناس فى الاتحاد السوفييتي يحللون ويدرسون ويفعلون ويتناقشون مما لم يمكنهم حتى الآن من تقديم تحليل علمى هادى لأزمة النموذج الاشتراكى عندهم والعوامل التى ساعدت على استشرائها بعيداً عن التفسير السهل الذى يلقى بالمسئولية كلها على ستالين. فنحن نعرف أن حركة المجتمعات تحكمها فى التحليل الأخير صراعات بين قوى اجتماعية معينة. وأن أزمة مجتمع تنشأ عادة من عجزه فى تجاوز تلك الصراعات المتوالية، وأن دور الفرد فى هذا كله يمكن أن يكون هاماً ولكنه لا يمكن أن يكون حاسماً وحده. وليس وارداً أن يتصدى حزب التجمع لدراسة أزمة الاتحاد السوفييتي حتى ولو كان يملك مادياً امكانات مثل تلك الدراسة ولكن حزبنا لا يمكن أن يتجاهل وقائع ثابتة من أهمها:

١ ـ أن الاتحاد السوفييتي ودول شرقى أوروبا ثارت ضد ما عانت منه من أوضاع، وأن قيادة الحزب السوفييتي ساعدت على قيام هذه الثورة معلنة أنها تملك توفير الحرية والعلانية فى الصراعات الفكرية الدائرة ولكن الشعب وحده هو الذى يختار فى النهاية ما يبقى عليه كما هو، وما يطور، وما يلغى إلغاء. وقد كان الطابع الجوهرى لثورة تلك الشعوب هو النضال السلمى، ودور الجماهير المتدفقة فى مظاهرات لا يعرف إليها العنف سبيلاً وعدم إلتجاء

القيادات السابقة أو الجديدة للقمع أو البطش أو استخدام العنف بوسيلة مشروعة أو غير مشروعة ، والتصدى الحاسم لكل ما يشتم منه رائحة الحد من الديموقراطية أو العودة إلى القهر .

٢ ـ والأوضاع التى تؤدى إلى الثورة تصادف باستمرار قوى رجعية تريد العودة بالأمور إلى ما قبل ما يدعو إلى الثورة حالياً . وهكذا ليس غريباً أن تظهر دعاوى رجعية ومحافظة وشوفينية ورأسمالية ضمن ما تعج به الشوارع والمصانع والمحافل من تيارات سياسية وفكرية . حقاً لقد بلغت الثورة المضادة أمداً بعيدا فى بلاد مثل تشيكوسلوفاكيا وبولندا . ولكن التفاف الجماهير حول ضرورة الحفاظ على الممارسة الديموقراطية يترك أمام القوى التقدمية فرصة إعادة التفكير والتنظيم واسترداد ثقة الجماهير والعودة بالاشتراكية إلى السلطة فى ظروف أفضل نوعياً من تلك التى نشأت فيها الحكومات الاشتراكية قبل أربعين عاماً ، والتى تميزت بحضور عسكرى سوفييتى جعلت الحرب الباردة الحد منه يبدو تهديداً لأمن الجميع .

٣ ـ احترام حقوق الإنسان والتعددية الحزبية وإمكان تغيير السلطة بالاقتراع العام ليست أموراً منافية لمعنى الاشتراكية ، بل إنها جزء جوهرى منها . إن إغفال أهمية هذه الرابطة الحميمة بين الاشتراكية والديموقراطية فى الممارسة الفعلية هو فى جذر معظم أخطاء التجربة .

٤ ـ التغييرات التى شهدها وسيشهدها الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية خلال السنوات القليلة القادمة تتكامل مع تغيرات عميقة سبقت إليها الرأسمالية وما زالت تحاول أن تستكملها وتغيرات بالغة الخطورة فى مستوى التدمير الجماعى للأسلحة التى تتكدس وتتطور يوماً بعد يوم ، وكذلك ما تضمنته أساليب الإنتاج

والاستهلاك السائدة فى المجتمعات الغنية من أضرار خطير بالبيئة . ويكفى لكى ندرك أهمية الثورة فى مجال الاتصالات أن نتأمل إلتفاف أكثر من ربع البشرية لمشاهدة مباريات كرة القدم ، ونرى بعض من هاجروا من ألمانيا الديموقراطية لا يأخذون على حكومتهم شيئاً إلا التضييق عليهم فى السياحة فى بلدان أخرى . فوسائل النقل الحديثة جعلت من الانتقال عبر الحدود حاجة ضرورية للإنسان تفوق حتى حاجته إلى مشاهدة كل أجزاء وطنه . علينا أيضاً أن ندرك استحالة عزل شعب عما يجرى فى العالم دون إثارة السخط . فقد دخل العالم مرحلة البث التلفزيونى المباشر الذى يضع أقطار العالم كلها تحت نظر المشاهدين فى كل قطر ، ويحمل فيما يحمل الأفكار والقيم وأساليب التسويق والرأسمالية. . إن النظام العالمى بصورته التى تحددت فى مؤتمر سان فرانسيسكو (ميثاق الأمم المتحدة) وفى بريتون وودز (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) وهافانا (اتفاقية التجارة والتعريفات) فى الأربعينات ثم اكتملت بمؤسسات الحرب الباردة وفى مقدمتها الأحلاف ، هذا النظام قد تآكل وظهرت فى بنيانه علامات الوهن والعجز ولهذا فإن مجموع التغيرات العالمية السائدة والتى ستسود حتى بداية القرن الحادى والعشرين تحمل فى طياتها نظاماً دولياً جديداً . والأصل فى الجديد الخير ، ولكن ما يقلقنا حقاً هو قصور العالم الثالث حتى الآن عن أن يكون طرفاً فاعلاً فى تشكيل ذلك الجديد بسبب عجز حكوماته وتخلفها .

٥ ـ كما يمكن أخيراً أن نؤكد أن النظام العالمى الجديد سيضم فى إطاره مجتمعات اشتراكية متنوعة وليس بالضرورة موحدة النظرة والكلمة، جنباً إلى جنب مع مجتمعات رأسمالية تحاول التغلب على الأزمة الاقتصادية وأزمة القيم التى تعانيها ولا سيما فى مستوى سعيها

للسيطرة على الطبيعة واستنزاف مواردها ، ومجتمعات من العالم الثالث اكتشفت مؤخراً طريق تقدمها . وعلى عكس ما ذهب إليه بعض الكتاب من الحديث عن «توحد» الرأى والموقف بين الشرق والغرب على أساس استبعاد العالم الثالث ، نرى أن نهاية الحرب الباردة وامكانيات التعايش السلمى والتعاون بين كل الأقطار على اختلاف نظمها الاجتماعية أكثر الظروف مواتاة لتحرر أقطارنا شريطة أن ندقق الرؤية ونضاعف الجهد .

٦ ـ ولا ينكر إلا مدع أن الثورة السلمية فى الاتحاد السوفييتى وشرقى أوروبا كانت ممكنة بفضل ما حققته الاشتراكية فى هذه البلاد من تقدم مؤكد على المستوى المادي والمستوى الثقافي معاً . فاللجوء إلى العنف فى الظروف الراهنة فى أوروبا دليل تخلف . والتمسك بالنضال السلمى دليل التقدم الأكيد . فغير صحيح ما ادعاه كتاب وفلاسفة غربيون كثيرون من أن الحرب جزء من طبيعة الإنسان وأنه بالتالى لا يمكن تصور مجتمعات بشرية كثيرة بغير حروب بينها . والصحيح هو وجود الخلاف فى المصلحة أو فى رؤيتها أو الفكر عموماً . وأن كل الخلافات يمكن نظرياً حلها سلمياً ، وقد نظر مؤسسو الفكر الاشتراكى إلى العنف على أنه مكمل للاستغلال والتخلف . ودعوا القوى الثورية للاستعداد لمواجهة العنف بالعنف ما أصرت الرجعية على العدوان . ولكن أحداً منهم لم يمجد العنف فى ذاته ولا اختار طريق الحرب عن رضا وسعادة . كما أن الثورة بالمعنى العلمى تغيير فى طبيعة السلطة فى المجتمع وبالتالى فى أنماط الإنتاج ، يمكن أن يقع سلمياً كما يمكن أن تفرض قوى الثورة المضادة الحرب أو الحرب الأهلية على حسب الأحوال . فالاشتراكيون كانوا دائماً دعاة سلام ، وكانت أشد الدعوات فى أوروبا لأن الرأسمالية

دفعت بتلك القارة إلى حروب انتهت بحربين عالميتين ، واستخدمت مناخ الحرب فى إذكاء الشوفينية ، ووظفت تلك الشوفينية فى بناء الإمبراطوريات الاستعمارية . وقد روع الاشتراكيين فى أوروبا أن يحارب العامل والفلاح عاملاً وفلاحاً من بلد آخر لا لشيء إلا لمكاسب تعود على بورجوازية هذا البلد أو ذاك .

وأخيراً أعلنت فرنسا فى ١٧٩٣ فى ذروة ثورتها الكبرى مبدأ الاقتراع العام . ولكن سرعان ما انقضت عليه حكومة «الإدارة» وجنرالات نابليون . ولم تتحقق المساواة بين الرجال فى حق الانتخاب إلا بعد مائة عام من ذلك التاريخ تخللتها ثورات دامية ثلاث : ١٨٣٠ ، ١٨٤٨، ١٨٧١ . ولم تحصل النساء على هذا الحق إلا فى ١٩٤٥ فى أعقاب الحرب العالمية وبطولات المقاومة . فهل تخلى الناس عن المبدأ الديموقراطى الأساسى خلال هذه المدة الطويلة ؟ وهل أثنت الردة عن إقراره الى التسليم باستحالته والانفضاض من حوله ؟ أبداً يؤكد التاريخ إصرار القوى الشعبية على تحقيقه وبذلها الكثير من التضحيات فى سبيله حتى أصبح الآن ألف باء الديموقراطية ، لا تجرؤ حكومة على رفضه وإن أجلت تنفيذه أو تلاعبت بنتائجه . كذلك فإن الاشتراكية هى تجسيد لحلم البشرية التاريخى فى العدل والمساواة ، فى تصفية الاستغلال الطبقى والقهر الحكومى . ولن ينال منه ما وقع هنا أو هناك من أخطاء . ونحن نرى فيما يجرى فى الاتحاد السوفييتى بالذات محاولة ضخمة لتجديد شباب الاشتراكية ، وتخليصها مما ورثته أساساً بسبب تخلف روسيا عن باقى أوروبا عند اندلاع الثورة البولشيفية واضطرار الحكومة الثورية لأن تدبر الخبز والحرية فى آن واحد . ولم يكن ذلك سهلاً ميسوراً . ولكن المجتمع الذى يصحح أخطاءه ويناضل للخروج من عثراته مجتمع صحيح البدن والعقل ، وليس مجتمعاً فاسداً لا ينمو فيه إلا التفكك والانحلال .

- ٦ -

التنمية المستقلة

طريق انتقال إلى الاشتراكية

يطرح الانتقال من المجتمع الرأسمالى إلى المجتمع الاشتراكى قضايا كثيرة . وليس من شأننا هنا أن نبحث تلك القضايا فى حالة المجتمع الرأسمالى المتقدم ، ونحن لسنا بصدد اختراع أى نظرية عامة لفترة الانتقال . وكل ما يجب أن نشير إليه هو أن فى ذلك المجتمع يكون التقدم التكنولوجى قد بلغ مرحلة رفيعة من حيث تأكيد الطابع الجماعى للإنتاج كما تكون القاعدة المادية للإنتاج قادرة على تحقيق إنتاج واسع وهو ما من شأنه تهوين مصاعب الانتقال . ولكن ما يجب أن نتصدى له هو محاولة الإحاطة بالظروف الشاقة التى تواكب عملية الانتقال إلى الاشتراكية فى مجتمع متخلف مثل مصر ، له ماضيه الاستعماري وحاضره المتميز بالتبعية المتزايدة للغرب الامبريالى وجرت وتجرى فيه محاولات لتنمية قوى الإنتاج مع تغير فى الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذا الغرض من فترة لفترة .

والمعنى الاقتصادى للتبعية هو أن الرأسمالية العالمية طرف قوى فى العلاقات الاقتصادية الداخلية من حيث أنها تنتزع لنفسها جزءاً هاماً من الفائض الاقتصادى الذى يحققه المجتمع . ومن ثم لا يجوز الكلام عن تخلف أو تنمية بدون توضيح دور الرأسمالية العالمية .

التخلف والتنمية

ولما كان هذان المصطلحان غير المعروفين فى حياة ماركس أو فى حياة لينين قد شابهما كثير من الخلط مما فتح المجال لعودة الامبريالية

إلى بلاد كانت قد تخلصت من وجودها المادى فيها . كان من المتعين أن نحدد للجماهير ولأنفسنا ماذا يعنى كل منهما .

فالتخلف ليس مجرد تأخر زمنى . وبلادنا لم تترك وشأنها ثم عجزت عن النمو ومصر تقدم الدليل الحى الصارخ على ذلك . فخلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر بدأت فى مصر حركة تصنيع هامة بعد خمسين سنة فقط من الثورة الصناعية فى انجلترا وكان من الوارد لو استمرت تجربة محمد على وإبراهيم باشا أن يجرى فى مصر تطور يقارب ما جرى في اليابان التى بدأت التطور بعد مصر بأكثر من خمسين عاماً . ولكن الدول الاستعمارية الأوروبية تناست كل خلافاتها وحروبها وتجمعت لكي تضرب التجربة الوليدة فى مصر نظراً لموقع بلادنا وتأثيرها الدائم فى محيطها العربى . وأغلق خلفاء محمد على (عباس وسعيد) المصانع الحديثة وعدداً من المدارس وأوقفوا إرسال البعثات إلى الخارج وبدأوا فى الاستدانة ومنح سعيد للفرنسيين امتياز قناة السويس . ثم استمر إسماعيل فى الاستدانة وذهبت معظم قروضه فى مشروعات استهلاكية فى الجوهر ثم عجز عن السداد . وكانت تلك بداية تدخل انجلترا وفرنسا فى أمور مصر الداخلية (وزيران أجنبيان فى الحكومة المصرية) وانتهزت انجلترا استغاثة توفيق بها لضرب الثورة العرابية لتحتل مصر لأكثر من سبعين سنة . فماذا فعل المحتل البريطانى بالاقتصاد المصرى ؟ لقد رأى المحتلون أن بمصر من السكان ما لا يجعلها صالحة للاستعمار الإستيطانى ، وعلى العكس اكتشفوا أنها تنتج أجود قطن فى العالم تحتاج إليه مصانع النسيج البريطانية . وفى ضوء ذلك قرروا أن تكون مصر كلها مزرعة للقطن. (ظل القطن الخام يمثل ٨٥٪ من إجمالى الصادرات حتى عام ١٩٥٠) ولذلك طوروا كل ما يتصل بهذا

المحصول بدءاً بعلاقات الملكية . فكان إقرار الحكومة بحق الملكية الفردية المطلقة لواضعى اليد على الأرض لأول مرة فى تاريخ مصر كله ، ثم عملت سلطات الاحتلال على دعم فئة كبار ملاك الأراضى المصريين (تمييزاً عن الترك والشركس ذوى الولاء للعثمانيين) ولم تدخر فى ذلك وسعاً ، ثم عملت على تنظيمهم فى حزب الأمة الذى انشىء لمواجهة الحزب الوطنى فى بداية القرن العشرين . وأولى الإنجليز عناية خاصة لمشروعات الرى ليتمكن الفلاحون من زراعة مساحة قطنية أوسع . ونشأت بنوك متخصصة فى تمويل تجارة القطن فى الداخل (أى تجميعه من المزارعين) . وأنشئت فى وقت مبكر جداً سكة حديد القاهرة ـ اسكندرية أساساً لنقل القطن إلى ميناء التصدير ، وازدهرت بيوت التصدير الأجنبية فى ظل محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية وعلى مقربة من بورصة القطن التى كانت تتعامل مع بورصة ليفربول . وبعبارة وجيزة تركزت جهود الحكومة فى ظل الاحتلال فى تنمية قطاع القطن وتوفير كل الاستثمارات اللازمة لذلك . بل لقد كان أول معهد للبحث العلمى والتكنولوجى هو معهد القطن بوزارة الزراعة . وكان الثمن الفادح الذى دفعه الشعب المصرى هو الإهمال الكامل للصناعة بل ومحاربتها ، وبيع المشروعات ، والأراضى التى كانت ملكاً للدولة أو الخديوى للأجانب وأغنياء المصريين بأسعار بخسة ، وقصر التعليم على الحد الأدنى اللازم لتوفير موظفين للدولة . وحين طردت مصر الإنجليز كانت نسبة الأمية ٨٠٪ . ولذلك فنحن نتبنى المفهوم الذى ساهم فى صياغته عدد من مفكرى العالم الثالث عن أن التخلف تنمية مشوهة تخدم الخارج ، لا تعم آثارها المجتمع كله ، وتؤكد التبعية . ولا يتصور أن يغير الاستقلال السياسى بنية الاقتصاد والمجتمع كما خلفها له الاستعمار . بل لا بد من تبنى استراتيجية تنمية واعية تصحح بنية

الاقتصاد والمجتمع وتدفع بهما فى طريق التقدم ، ولكن الإمبريالية سحبت جيوشها من ناحية ثم عادت من ناحية فى ثياب أهل الخير الذين يساعدوننا على التنمية. وقد حاولت ثورة ٢٣ يوليو الاستفادة من العروض التى بدت سخية (الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٥). ولكن قيادتها الوطنية اكتشفت بسرعة الثمن الفادح من حرية الوطن الذى يدفع ثمناً للمساعدات الأمريكية المتواضعة ، ولذلك قررت أن تعتمد التنمية على موارد مصر وما يوفره لها على المستوى الدولى تعاون شريف ومتكافئ مع الاتحاد السوفييتى . ثم جاء السادات ليعيد البلاد إلى ما دون حالة الصفر (على حد تعبيره المتكرر) .

وفى ضوء ذلك يكون الفهم الوطنى التقدمى للتنمية أنها عملية تحرر من السيطرة الإمبريالية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . وهى بهذا المعنى لا يتصور أن تتم بمباركة من الإمبريالية أو بمساعدات منها. إن مقولة أن التنمية مستحيلة بدون معونات أجنبية مقولة خاطئة جذرياً. ويكفى أن نسأل أنفسنا هل حصلنا على استقلالنا السياسى بنضالنا أم تفضلاً من هذه الدولة الإمبريالية أو تلك؟ وإذا فهمنا أن جوهر الاستعمار هو استغلال عرق الشعوب، وأن الاحتلال ليس إلا وسيلة أثبت كفاح الشعوب أنها مكلفة للغاية. وقد وجد الاستعمار الحكومات التى تأبى إلا الاعتماد على الغير فى التنمية ولذلك فإنها تتملق الدول التى طرد الشعب جنودها وتحتفى بممثليها وتوفر لهم من الامتيازات ما كانوا لا يحلمون به . ويعرف الغرب كل المعرفة أن كل ما يقدم من منح ومعونات وقروض واستثمار مباشر تعود إليه أضعافاً مضاعفة ، ويعرف فوق ذلك أنها تشل أو تقتل امكانات التنمية الحقيقة.

إن ما يفرض التنمية هو ضرورة التحرر من كل الأوضاع التى كبل

الاستعمار بها المجتمع والاقتصاد . إن أول هم للتنمية هو تطوير قوى الإنتاج لتتكامل مع بعضها البعض وتنتج ما يكفى لاشباع الاحتياجات الأساسية لأفقر الناس . فالمعركة ضد الفقر وآثاره تفرض على مصر مهمة مزدوجة : زيادة سريعة ومطردة فى الإنتاج وعدالة متزايدة فى التوزيع . وهذا ما عبر عنه عبد الناصر فى الميثاق بالكفاية والعدل . ومن المعروف أن علاقات الإنتاج وكثيراً من البنى الاجتماعية المرتبطة بها فى المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية تقف عقبة كؤوداً فى طريق تنمية قوى الإنتاج ، ومن ثم لا تنمية مطردة بدون تغييرات متصلة فى علاقات الإنتاج وما يرتبط بها . ولهذا نقول دائماً إن التنمية عملية تحول شاملة لكل أوضاع المجتمع . وهذا ما يؤكد مرة أخرى على طبيعتها التحررية بل والثورية . فلا يمكن أن يحدث تغيير جسيم فى أوضاع المجتمع دون صراع بين من يستفيدون من وضع قائم وبين أولئك الذين يناضلون لإلغائه. ومن ثم لا بد دائماً من البدء بمعرفة الأوضاع الإجتماعية وبصفة خاصة الطبقية لتحديد القوى التى تستفيد من التحرير وتلك التى تؤثر التشبث بأذيال الإمبريالية .

التشكيل الاجتماعى فى مصر : ملاحظات أساسية

لا يمكن الآن وفى ضوء محدودية الدراسات الميدانية الموثقة ، أن نقدم تحليلاً دقيقاً لحركة المجتمع الديناميكية وما يطرأ عليها هنا وهناك من تغيرات كبيرة أو يسيرة . ولكن معرفتنا بهذا الواقع تسمح لنا بصياغة بعض الملاحظات الأساسية ، التى نراها تكفى حالياً لتحديد التوجهات السياسية العامة .

١ ـ الرأسمالية المصرية : إن واقع التخلف كما ذكرناه يعنى عدم التقدم الملموس فى بناء مجتمع رأسمالى متقدم . وهذا بدوره يعنى

ضرورة ضعف الرأسمالية المصرية في مجموعها وعجزها عن أن تقوم بالدور التاريخي الذى قامت به الرأسمالية فى الغرب : إقامة الدولة القومية ، الإقرار بحريات أساسية ، الزيادة الرهيبة فى قوى الإنتاج ، القدرة على الحكم دون استعانة بالقهر السياسى المنظم . وهـذا ما حدث فى مصر بالفعل «فالحرية» قيدت . و«الاشتراكية» أسقطت ، و«الوحدة العربية» تأجلت إلى أجل غير مسمى . فى حين تفاقمت أحوال الناس المعيشية ، وتجمد الإنتاج السلعى، وتراكمت الديون ، وغادر رأس المال المصرى البلاد على نطاق لم تشهده من قبل . وبقيت مصر كغيرها الكثير في العالم الثالث جزءاً من النظام الرأسمالى العالمى ، ولكنه الجزء التابع المستغل لعجز الرأسمالية المصرية أن تضع مصر موضوع الشريك المتكافئ مع الدول الرأسمالية المتقدمة وإن كان صغير الحجم (مثل وضع هولندا أو الدانمارك أو البرتغال) .

وعلى المفكرين والكتاب الذين ينادون بإبعاد العسكر عن السياسة أن يدركوا الأساس المادى لظاهرة تدخل الجيوش فى السياسة فى معظم بلدان العالم الثالث . فالأصل فيه عجز الرأسمالية المحلية عن الحكم فى إطار ديموقراطى واعتمادها بالتالى على القمع المنظم للجماهير . والمؤسسة العسكرية تتميز بالتنظيم والانضباط قادرة على الانتشار السريع فى أى جزء من أرض الدولة وهى صفات ندر أن يملكها حزب رأسمالى فى بلاد العالم الثالث . وكثرة الاعتماد على الجيوش فى تثبيت الحكم تضفى على المؤسسة العسكرية طابع الفئة المتميزة أدبياً ومادياً داخل المجتمع ، وهى تحرص على تحقيق تلك المزايا ولو على حساب فئات من الرأسمالية ذاتها . لأنها تقتطع من أرباح الرأسمالية ريع «الحماية» الذى يشبه الجزية . ويتراوح نفوذ تلك المؤسسة بين التأثير من وراء ستار ، إلى الاستئثار ببعض المناصب الرئيسية ، إلى المشاركة علنا فى الحكم وأخيراً إلى الانفراد به . وفى كل الحالات تعمل المؤسسة العسكرية

على زيادة عدد أفرادها والإفراط فى شراء الأسلحة وما يتصل بكل ذلك من استهلاك جزء لا يستهان به من ميزانية الدولة ومن الدخل القومى. ومصر فى هذا الشأن ليست استثناء من الوضع الغالب فى العالم الثالث الذي تشكل الهند الخروج الكبير عنه بسبب استقرار النظام النيابى بها منذ استقلالها. كما تحاول دول أمريكا الجنوبية إرساء الديموقراطية فيها بعد تجارب الحكم العسكرى المرة.

٢ ـ **الطبقة العاملة** : والوجه الآخر لضعف الرأسمالية هو الضعف النسبي للطبقة العاملة. فالأصل أن وجود أى الطبقتين وحجمها ينعكس على الأخرى. حقاً تتميز الطبقة العاملة المصرية بوجود جزء رئيسى منه فى مشروعات صناعية أنشأتها الدولة مما يكسبها بعض الاستقلال. ولكن واقع التخلف يعنى الضعف العددى للطبقة العاملة الصناعية بالنسبة لمجموع السكان فى سن العمل الراغبين فى العمل. فمصر حالياً تشتكى من بطالة ضخمة. وهى قد اشتكت دائماً من وجود جزء من السكان فى حالة تهميش كاملة، كل أولئك الذين ليس لهم عمل ثابت فى دورة الإنتاج والتوزيع فى المجتمع، وقد يمضى كثير من المهمشين حياتهم كاملة فى «أعمال ظهورات» غير منتظمة. وليس من قانون يحميهم حين يعملون، وهم بالطبع لا يستفيدون من التأمينات الاجتماعية. كما أن المهمشين بطبيعة وضعهم مشتتون. يستحيل تنظيمهم نقابياً، ولاتترك الحياة البائسة لهم فرصة التعليم أو الاهتمام بالسياسة. وفى ضوء هذه الأوضاع لا تكون الطبقة العاملة أكثر فئات الشعب حرماناً. بل إن الحصول على عمل فى مصنع حلم يراود ملايين المصريين، وما أقل ما يتحقق. ويعنى ضعف قوى الإنتاج عجز الاقتصاد عن توفير فرص عمل متزايدة فى الإنتاج السلعى بالذات. ولهذا يظهر ضغط البطالة والتهميش فى التكالب على وظائف فى قطاعات الخدمات التى

تزداد العمالة فيها بسبب ضعف الأجور وإهمال رفع إنتاجية العمل . ويشكل العاملون فى مختلف الخدمات شريحة كبيرة من قوة العمل تؤدى أعمالاً غير مطلوبة أو غير مثيرة لمن يؤديها. وفى مقدمة هؤلاء صغار الموظفين فى الحكومة وكثير من شركات القطاع العام ، بل وشركات القطاع الخاص أيضاً . وهم أيضاً مشتتون يصطدم العمل السياسى بينهم بمصاعب جمة. وترجع أهمية تحديد هذه الأوضاع إلى ضرورة أن يتبنى أى حزب يريد الانتساب للطبقة العاملة والفلاحين تلك الجماهير الغفيرة المحبطة والمحرومة من أى تمثيل سياسى . كما أن أول واجبات أى حكومة تقدمية توفير العمل المنتج لكل القادرين عليه ، لأنه أمر تعجز عنه الرأسمالية عجزاً كاملاً .

ويحتل الشباب مكاناً كبيراً بين جماهير المهمشين ومجموعات صغار العاملين فى الخدمات وهم اليوم أول ضحايا البطالة واليأس . ومنهم يتغذى التيار السلفى وتظهر أعمال العنف . وهذا واقع يفرض على حزبنا اهتماماً خاصاً بقضية الشباب من جذورها وليس فقط من حيث إتاحة خدمات التعليم الجاد .

وأخيراً كان من علامات الردة في مصر تنامى التيارات المعادية للمرأة ودورها الاجتماعى . لقد عادت شعارات «مكان المرأة في البيت» تطفو على السطح . كما يؤدى موقف السلفيين إلى تجريد المرأة من كل شيء إلا أنوثتها التى هى من عمل الشيطان تدعو إلى الخطيئة بمجرد وجودها ، ومن ثم فالأفضل أن تبقى فى البيت . فإن خرجت ففى زى عجيب لا أصل له فى تاريخنا وإن سمى الزى الإسلامي . ولكن العداء لمساواة المرأة بالرجل لا يقتصر بحال على التيار السلفى . إن له بقايا متحجرة ارتفع صوتها مؤخراً ولهذا ، ورغم كل ما أتاحته ثورة يوليو للمرأة من حقوق وفرص (التعليم الموحد ،

الأجر المتساوى على العمل المتساوي ، الحقوق السياسية من انتخاب وترشيح . .) ، تراجع وضـع المرأة الاجتـماعي وكثر العـدوان على حقوقها مما يفرض علينا كحزب اشتراكى أن نعيد طرح قضية المساواة الطرح السياسى والتقدمى الذى يتجاوز حلقات «سيدات المجتمع» والمثقفات ، ليصل للفلاحة والعاملة والمهمشة .

٣ - الفئات الوسطى : تتميز مصر بالنسبة لمعظم مجتمعات العالم بكبر حجم ووزن ما يسمى الفئـات الوسـطى ، التى وإن شغلت المساحة الكبيرة بين العمال وفقراء الفلاحين من ناحية والرأسمالية من ناحية أخرى لا تشكل طبقة متميزة ذات مصالح متشابهة. فهى تضم مثلاً أصحاب المصانع الصغيرة التي تستخدم عادة معدات إنتاج قديمة وعدداً محدوداً من الأجراء ليسوا عادة على مستوى عال من التأهيل الفني . وهذه الفئة تعـاني من تقلص سوقهـا تحت ضغط منتجات الصنـاعة الحـديثة (المستـوردة ، وأحيانـاً المنتجة محليـاً) ومن تشدد بيروقراطية الدولة معها لضعف نفوذها السياسي ومحدودية امكانياتها المالية للإفساد . كما أن انتاجها لا يربطها ربطاً مباشـراً بالأسـواق الرأسمالية . وهناك من ناحية أخرى صغار المزارعين الذين لا يعملون في الحقل بأيديهم ويعتمدون على عمل مأجور فى مساحات محدودة ، وهم بالطبع يتميزون عن أغنياء المزارعين الرأسماليين . وعلى طرف آخر نجد المهنيين (فى جهاز الدولة أو خارجه أو فيما بينهما) الـذين يحققون دخولاً مرتفعة (حلالاً أو حراماً) ويمارسون الملكية الفـردية (على مسكن ، سيارة ، وديعة فى بنك . . الخ) . وكذلـك صغار التجار على تنوع تجاراتهم . وواضح أنه باستثناء صغار المزارعين تكثر الفئات الوسطى فى المدن . كما أن جزءاً كبيـراً منها متعلم ، ومن أبنائها يأتى القطاع الوسيط والعالى فى مجمل أجهزة الدولة : القضاء -

الجيش - الشرطة . . الخ كما يظهر من أبنائها أيضاً الصحفيون والإعلاميون بصفة عامة ومعظم أساتذة الجامعة والمشتغلين بالبحث العلمى، وكذلك الأدباء والفنانون فى غالبيتهم .ويغلب على فكر هذه الفئات عادة أفكار الرأسمالية ، وفى مقدمتها التمسك الشديد بالملكية الفردية لا سيما بعد اتساع قاعدة الملكية فى المجتمع المصرى بسبب دولارات النفط . كما أن الاتجاهات «الليبرالية» يمكن أن تجد فيها السند الجماهيرى الأساسى . ومن ناحية أخرى تزدهر الإتجاهات السلفية عند قطاعات وأفراد منها . وتبقى أزمتها الأساسية متمثلة فى عجز الرأسمالية عن تنشيط التنمية بحيث يتمكن عدد كبير من أبناء الفئات الوسطى من أن يصبحوا رأسماليين بالفعل. بل إن ضيق فرص الحراك الاجتماعى إلى أعلى سبب أساسى لتضخم الفئات الوسطى عددياً. وهو أيضاً سبب تذمر هذه الفئات وإن بدا للوهلة الأولى أنه تذمر أخلاقى ضد الفساد أو دينى بسبب عدم اتباع الناس تعاليم دينهم ، أو على العكس المقارنة المستمرة بين تفكك جهاز الدولة والخدمات العامة مقارنة بما يجرى فى أوروبا أو حتى كوريا أو إعلان اليأس من إمكان التقدم وإعلان الحنين لعودة السيطرة الأجنبية . ومن ناحية أخرى نظراً لأهمية ما تؤديه الفئات الوسطى من أعمال هامة فى نظر الدولة والمجتمع ، تحاول الطبقات الأخرى أن تكسبها إلى صفها وفكرها . والمحصلة الأخيرة لهذا كله ، تظل الفئات الوسطى معتركاً أساسياً لأنواع مختلفة أو حتى متنافرة من الفكريات والاتجاهات السياسية . وكثيراً ما يغير أفرادها مواقعهم وأفكارهم ، أحياناً من النقيض للنقيض ، وفقاً لتغير ظروف حياة بعضهم أو تغير الأوضاع العامة للمجتمع . وليس نادراً أن يدافع بعض أفرادها فى اللحظة الواحدة عن أفكار متناقضة. فهي فئات غير متجانسة ولا تملك أى مشروع مجتمعى محدد المعالم ، ومن ثم لا يتصور أن تقود

الفئات الوسطى تحالفاً ثورياً يحجم أوضاع ونفوذ الرأسمالية . ومع ذلك يجب على حزبنا أن يتعامل التعامل الصحيح مع مختلف مكونات تلك الفئات . فليس من اليسير تغيير المجتمع بدون تعاطف واسع من تلك الفئات ، وإذا تخيل بعض الناس إمكان تصفيتها حرصاً على «نقاء» المجتمع الاشتراكي ، فإنهم في الواقع يحرمون ذلك المجتمع من طاقات إنتاج ومن كوادر علمية وتقنية ومهنية ضرورية للتنمية . ومن ناحية أخرى التوصل إلى تأييد حاسم من تلك الفئات لمطلب الديموقراطية وسيادة القانون يمكن أن يشل يد الطغيان السلطوى . ولا شك أن سحب تلك الفئات أو بعضها من تحت قيادة الرأسمالية يقتضي جهداً خارقاً فى مستوى التحليل العلمى والممارسة اليومية . وليكن بين أولويات حزبنا فى العمل السياسى التعرف على واقع تلك الفئات والكشف عن وسائل التأثير فى حركتها .

٤ ـ بقايا الإنتاج قبل الرأسمالى : ويعيش فى مصر إلى جانب القطاع الرأسمالى أشكال من الإنتاج السلعى السابق للرأسمالية . ويتمثل هذا بأعلى درجة من الأهمية بين صغار الفلاحين الذين يعملون بأيديهم في مساحة محدودة، مملوكة أو مستأجرة وما زالوا يستهلكون جزءاً من انتاجهم إلى جانب ما يحضرونه إلى السوق . ويحمل النمو الرأسمالى لهؤلاء المنتجين خطر التصفية إن نجح ذلك النمو ، وبغير النمو المطلوب يحاول القطاع الرأسمالى إحكام قبضته الاقتصادية على الفلاحين ليسحب منهم الفائض الاقتصادى لعملهم وعرقهم .

ويقابل صغار الفلاحين فى الريف الحرفيون فى المدينة . وهنا نقع فوراً فى حملات التهريج السياسى عن السمكرى الذى يكسب أكثر من الوزير ، وعن الحرفيين الذين يستفيدون من الدعم رغم أن

دخـولهم فاحشـة ، تلك الحملات التى تعمى النـاس عن معـرفـة الواقع . وهناك أمور مؤكدة نسجلها فى انتظار الدراسة الميدانيـة ، أولها أن ارتفاع أجور بعض الحرفيين كان مرتهناً بأثر الهجرة للعمل فى الخارج على العرض والطلب فى الداخل ، والملحوظ أن فئات جديدة (متعلمة) قد بدأت تتعاطى العمل الحرفى . ثانيها أن بعض الأعمال التى كانت حرفية تقليدياً قد بـدأت تأخـذ طابعـاً رأسماليـاً (حلول المغسلة الآلية محل المكـوجى مثلاً) ثـالثاً : أن وفـرة السلع المعمرة (سيارات ، ثلاجـات ، غسالات ، تكييف . . . الـخ) قد فتحت مجالات كثيرة لحـرف الإصلاح . ورابعـاً : أن الحرفيـين ما زالـوا محرومين من التنـظيم النقابى ، نـاهيك عن اشتغـالهم بالسيـاسة . خامساً : أن الأزمة الاقتصادية ستقلل حتماً من المستورد من السلع المعمرة الجديدة وتزيد بالتالى من الطلب على عمليات للإصلاح والصيانة.

ومن ناحية ثالثة لا بد من دراسة تكاثر الدخول غير الزراعية فى الريف . فكثير من القرى به عيـادات أطباء وصيـدليات ودكـاكين تسمي نفسهـا «بوتيـك» . كما انتشرت ورش الإصـلاح والصيانـة لـلآلات الزراعيـة والسلع المعمرة ، ومـا زال هناك أثـر لصنـاعـة الطوب . كل ذلك إلى جانب موظفى الخدمات وفي مقدمتها التعليم والصحة . كما يتأكد أكثر فأكثر اتجاه صغار الموظفين للخدمة فى قراهم أو ما يجاورها . وفى الإطار الزراعى كثرت المفارخ والمناحل وزراعة الفواكه فى مساحة صغيرة . . كل ذلك ، وغيره كثير ما زال موضوعاً بكراً لم يطرقه أى باحث . وعلينا فى الحزب أن نقوم بدراسة جادة لكـل هذه التغـيرات ولو فى ثـلاث قرى منتقـاة . فجـدول المهام العـادى : الدفـاع عن المستأجـرين ضـد المـلاك ، والـدفـاع عن «مكاسب الحركة التعاونية» لم تعد تكفى ، بل إنها ذاتها تستـدعى الدراسة من جديد .

وليس عيباً ألا يملك الحزب سياسة كاملة وواضحة إزاء بعض مظاهر المجتمع ومشكلاته، فهذا ما يمكن أن يكلف به المؤتمر اللجنة المركزية الجديدة . ولكن العيب كل العيب هو إغفال القضايا أصلاً ، أو مسخها باستخدام رطانة لا تغنى عن الواقع شيئاً . فليس فى الكتب سنجد الحلول ، وإنما فى الواقع الثرى وبفضل الإصغاء باحترام إلى رؤية الناس لمشكلاتهم وكذلك اقتراحاتهم لحلها .

وعلينا من خلال هذا التكوين الطبقى أن نحاول دفع المجتمع نحو التغيير وصولاً إلى مجتمع اشتراكى . وهذا ما نعنيه بالضبط باستراتيجية التنمية المستقلة .

الاعتماد على النفس

ولما كان الاعتماد على الغير الخطيئة الأولى التى تورث التنمية المشوهة ، فإن الاعتماد على النفس هو الفضيلة الأولى فى التنمية المستقلة كما كان بالأمس فى نضالنا ضد المحتل البريطانى . بالقطع تغيرت الوسائل ولكن بقي جوهر ألا أحد يبنى لشعب آخر مستقبلاً مشرقاً .

يعنى الاعتماد على النفس (العمود الفقري للتنمية المستقلة) أن يعتمد الشعب المصرى على قدراته الخاصة ، أو بعبارة أخرى مجموع قدرات أفراده . وهكذا نعيد للإنسان المصرى مكانه الرئيسى . فهو وحده يصنع التنمية . فكل موارد الطبيعة أيا كان ثراؤها تظل جثة هامدة ما لم تمتد لها يد الإنسان بعمله المبدع وفكره المجدد . وأكثر الآلات تعقيداً وتقدماً وأداء تظل كفاءتها محكومة بقدرات الأفراد الذين يستخدمونها . كما قلنا من قبل بلغة الاقتصاد إن التنمية تطرد وتتسارع إذا توافر العمل لكل مواطن قادر عليه ، وإن اطراد التنمية

فيما وراء ذلك مرتهن بالارتفاع المتوالى فى إنتاجية العمل . ومن هنا يصبح ما يسمى خدمات اجتماعية وما تظن الحكومة أنها تتفضل به على فقراء هذا البلد وما أكثرهم يصبح فى الواقع استثماراً فى التنمية .
فتوفير الغذاء والصحة (أى سلامة البدن والعقل والنفس وليس مجرد العلاج) والتعليم (بالمعنى الواسع الذى يشمل كل وسائل إتاحة المعرفة والمعلومات المتجددة للناس فى كل وقت) أهم من اقتناء الآلات وتشييد المشروعات والمنشآت ، وذلك لأنها أمور ضرورية لرفع انتاجية العمل . ومن غيرها يظل كل ما يكتب أو ما يقال عن «العلم والتكنولوجيا» هزلاً سقيماً ومملاً . فالتنمية المستقلة تعتمد على البشر وقواهم البدنية والعقلية قبل أى شىء آخر . ولا مجال هنا لتقديم أمور (مثل شراء تقنية متقدمة) بحجة أنها ضرورية للتنمية ، فذلك هراء محض إذا لم يكن بيننا القادرون على السيطرة على تلك التقنية . كما أن كل محاولة لخلع الإنسان المصري عن المكانة التى يحتلها فى التنمية تضر التنمية الاقتصادية ذاتها وقد تصل إلى جمودها .
وقد ميز اللّه البشر بالإدراك والتفكير والاختيار بما فى ذلك التحمس لشيء أو عدم المبالاة به . ومعركة التنمية المستقلة عنيفة وطويلة تستلزم أكبر الجهود وتفرض كثيراً من التضحيات . ومن هنا لا بد من اكتشاف الدوافع التى يمكن أن تحفز القوى العاملة بأوسع معانيها على الجد والاجتهاد وتقبل بعض التضحيات . قطعاً للمشاعر الوطنية مكان ممتاز ولجدية الحكم ونزاهته تأثير إيجابى ، وفى الديموقراطية فرصة الإقناع الحقيقى وليس مجرد موافقة سلبية على ما يريده الزعيم أو الحزب القائد ولا الانصياع لأوامر ديكتاتورية مجرمة . ولذلك يجب أن تؤدى التنمية ، وفى وقت سريع ، إلى **توفير الاحتياجات الأساسية للجماهير الشعبية** . فليس المطلوب مجرد زيادة في الإنتاج أيا كان طابعها (وسيكون بالضرورة على غير صلة بحاجة الفقراء

والمهمشين). وإنما يجب أن نسأل أنفسنا لمن ننتج بالأولوية: للأغنياء القادرين أم للفقراء المحرومين؟ ولا يمكن أن يكون اختيارنا غير الفقراء والمحرومين. وعندئذ يمكن أن نحدد ماذا ننتج؟ السلع والخدمات اللازمة للجماهير العريضة قبل أي شيء آخر. وبالطبع يحدث في مصر عكس ذلك تماماً حيث تزرع الفراولة والزهور في حين نستورد الفول والعدس.. ولقمة الخبز.. ثم يتعين بعد ذلك اختيار **التقنية الإنتاجية الملائمة لظروفنا في فترة معينة**. فننشيء المصانع المتقدمة، وأخرى أقل تطوراً ولكنها توفر فرص عمالة أكبر، ونحاول تطوير التقنيات التقليدية والمحلية. فحاجات الجماهير تحتاج لإنتاج وفير، ولا يجوز اطلاقاً تعطيل طاقات إنتاجية قائمة بأية حجة ما دام إنتاجها يغنينا عن الاستيراد. وقد تتمكن مصر بسرعة من توفير ما يشبع الحاجات الأساسية إلى حد يبقى ويحفظ الحياة ولكن على مستوى متواضع كما أو نوعاً. ولا عيب فى هذا، إنما العيب أن يتضور أناس جوعاً ويهلكون مرضاً وسوء تغذية، والبعض الآخر مشغول بتكديس الأموال ليرسلها للخارج. ومع ذلك فإن الشعب يجب أن يعرف أن الارتفاع بمستوى معيشته وضمان مستقبل أولاده، يقتضي إدخار جزء من الناتج القومى ليعاد استثماره فى طاقات إنتاجية إضافية. فبدون تراكم رأس المال الوطنى فى شكل طاقات إنتاج لن يطرد تقدم ولا تزايد فى الإنتاج ولا ارتفاع فى الإنتاجية. ولهذا كله لا بد من أن يقتنع سواد الناس أن مردود ما يبذلون من جهد وما يتقبلون من تضحيات فى الانتاج هو لهم ولأولادهم وليس لحاكم أو فئة حاكمة أو لطبقة ترسل الأموال للخارج أو للشركات متعدية الجنسية مباشرة أو بالواسطة. وبغير الاقتناع المتجدد بسلامة مسيرة التنمية لا ضمان لاستمرار تحمس الناس لها وتنافسهم فيها.

ولكن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده. وللجماهير حاجات أخرى

غير مادية تتجاوز الغذاء والكساء والسكن وما إلى ذلك . وتجتمع تلك الحاجات حول مفهوم الديموقراطية وحقوق الإنسان . فالناس لا يعملون بحماسة لسنين طويلة فى ظل القمع والإرهاب ، بل إن الطغيان ـ كما ثبت فى مواقع كثيرة ـ يقتل القدرة على التجديد والإبداع لدى الأفراد والجماهير . وإذا كان من يتضور جوعاً لا يهتم إلا بلقمة العيش ، فإن من جاوز حد الجوع المطلق يتطلع بالطبيعة للحرية . والإنسان حيثما وجد يريد أن يأمن على نفسه وجسده ورأيه وإرادته ، ويطمح فى أن ينمى جماعة بشرية من حوله (الأسرة) وله طموحات فى الحياة يسعد بتحقيقها ولو جزئياً ، وهو يعمل من أجل ذلك ولأن التعلق بالعمل المجدى اجتماعياً حاجة طبيعية فى البشر . وهو يريد أن يعرف الكثير عن المجتمع الذى يعيش فيه . ومن يسير أموره وما مكانه هو فيه وكيف يتأثر به ويؤثر فيه . وهذا كله ليس مشروطاً بالتعليم. إنه رغبة جامحة لدى الإنسان وإذا لم يتح له التعليم المعرفة الواقعية لهذه الأمور فإنه يعتمد على الخرافات والأساطير فى تفسير ما يعجز عن تفسيره . ومن هنا يقول بعض الفلاسفة المحدثين بأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدون «كوسمولوجيا» (الأفكار المتعلقة بالكون ونشأته وحركته ومكان البشر فيه . . الخ) أو «ايديولوجيا» (مجموعة الأفكار والقيم المتعلقة بحياة المجتمع وتنظيم العلاقات بين أفراده) . فالعقل والخيال معاً هبة تلقاها الإنسان تميزه جوهرياً عن سائر الحيوانات . إنه الحيوان الوحيد الطموح الذي دأب منذ أن وجد على ظهر الأرض على اكتشاف المعارف واكتساب المهارات لكى يتخذ منها ما يثرى عمله الذى لا يكل للارتقاء بمستوى المعيشة .

وحتى تكتمل صورة التنمية المستقلة لا بد من إضافة سمات

أخرى. فهناك أولاً حقيقة أن إعطاء الأولوية لإنتاج ما يشبع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة يوفر السوق الداخلية للإنتاج ويوحدها ويقلل اعتمادها على الواردات وبالتالي ضرورة أن تزيد باستمرار من صادراتها ولو بحرمان مواطنيها من استهلاك بعض ما ينتجون ، وبهذا الطابع يتوافر الأساس المادى لما يسمى **«الانسلاخ الانتقائى عن النظام العالمى»** . فكل مبادلة بين مصر والغرب هي بالضرورة مبادلة غير متكافئة تنطوي على معدل استغلال . ومن ثم كلما حصرنا التجارة الخارجية تمكناً من تحريره . ولكن الانفصال المطلق غير ممكن وقد تؤدى محاولة الأخذ به إلى جمود التنمية (انظر حالة بورما مثلاً) . ولكن البديل الآخر للانسلاخ الانتقائى هو الاندماج الكامل فى الحضيض من النظام الدولى . ومن ناحية أخرى بدأ العالم كله فى إدراك الثمن الفادح الذى تدفعه البشرية كلها فى مقابل التقدم الرأسمالى . فموارد الأرض مهددة بالفناء وبعضها الآخر يقضى عليه التلوث ، بل لقد وصل التلوث إلى تهديد الأنساق البيئية الحافظة لحياة الإنسان : أزمة المياه العذبة العالمية ، تقطع طبقة الأوزون ، وارتفاع درجة الحرارة على الأرض . ونحن فى مصر فى ظل حكم الرأسمالية غير المسئولة نلوث يومياً مياه النيل بأشكال متعددة من التلوث العضوى والكيميائى ولا نستخدمها على أية حال الاستخدام الرشيد . مع أن النيل مصدر المياه الوحيد لشعب متزايد العدد وموارد النيل معروفة ومحددة وكذلك الإمكانيات المحدودة لزيادة نصيب الفرد من الماء . والقاهرة وغيرها من المدن الكبرى أصبحت أكثر قذارة وتلوثاً من القرى ، وتلوث الهواء فيها يورث أمراضاً كثيرة . وهذا كله أمر طبيعى فى ظل طبقة لا تفكر إلا فى تعظيم الربح فى أقصر وقت وإرساله للخارج ، وحكومات عاجزة عن فعل أى شىء جاد . ولكن التنمية المستقلة تفترض معرفة الشعب ببيئته

الطبيعية وترشيد تدخله فيها وضمان حق الأجيال المقبلة فى الموارد المحدودة (مثل الأرض الزراعية التى يلتهمها العمران فى المدن والقرى على السواء) .

ويأتى الاعتماد الجماعى على النفس مكملاً وميسراً لتوفير الاعتماد على النفس على المستوى القطرى . وبقدر ما يجب الحذر من المعاملات مع الرأسمالية العالمية ، يجب أن تزيد المعاملات مع بلدان العالم الثالث . ويقول الخبراء فى شئون العالم الثالث إن التعاون والتداخل والتكامل على المستوى الإقليمى ضرورة حيوية لصالح كل الأطراف فيها . وإذا كان ذلك وارداً لمجرد التجاور الجغرافى ، فإن وحدة اللغة والثقافة والحضارة التى تملكها الأمة العربية تجعل الوحدة الاقتصادية العربية بطبيعتها أيسر من الوحدة الأوروبية مثلاً . كما أن الضرورة المستقبلية لتلك الوحدة تثرى الحركة من أجلها لأنها تبنى ليس على الماضى المشترك وحده ولكن أيضاً على ضرورات الحاضر والمستقبل . إن حزبنا الذى يدافع بثبات منذ نشأته عن القومية العربية يجب أن ينتقل بها خطوة أخرى إلى الأمام فى وجدان الجماهير ومن حيث اقتراح الحلول المتقبلة شعبياً .

مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية

لقد أثبتت التجارب بما لا يدع مجالاً للشك أنه لا استقلال حقيقياً بدون تنمية مستقلة . وبهذا يمكن أن نستبعد من التحليل موضوع «ثورة أو ثورتان» الذى طالما شغل اليسار المصرى منذ عهد التنظيمات الشيوعية الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية . فما يسمى استكمال مهام الثورة الوطنية الديموقراطية التى عجزت الرأسمالية عن إتمامها . نعرف الآن أنه لا يمكن أن يستكمل إلا فى ظل توجه

اشتراكى . كما أن المجتمع الاشتراكى المنشود يفترض البناء المادى والعلمى لقوى الإنتاج وتغيير العلاقات الإنتاجية التى تقف عقبة فى سبيل ذلك . أى أنه لا يمكن أن يبقى محصوراً فى تلك المهام التى قامت بها الرأسمالية فى الغرب وعجزت عنها فى بلادنا . وبدل البحث فى كتب ألفها أصحابها قبل بروز مشكلة التخلف والتنمية (مثل مقولة الطريق اللارأسمالي) يجب أن نسمى الأشياء بأسمائها ونقول التنمية المستقلة طريق انتقال للاشتراكية منذ بدايتها وأنها تستغرق فترة تطول أو تقصر نسبياً على حسب الظروف المحددة للمجتمع الذى يقرر انتهاج هذا النهج . وهو على أى حال نهج ثورى بكل المقاييس ما دمنا قد فضضنا الارتباط الوهمى بين مفهومى الثورة والعنف. ولا مانع من أن نؤكد مرة أخرى ما هو واضح من أن التنمية المستقلة ليست طريقاً ثالثاً بين الرأسمالية والاشتراكية لأن هدفها المعلن والمؤكد بناء القاعدة الانتاجية اللازمة للمجتمع الاشتراكى .

وأية مرحلة انتقال تشهد بالضرورة تغيرات مطردة فى الأوضاع تختلف عن تلك الموجودة فى البداية وتلك المنشودة فى نهايتها . ولما كانت النهاية مسلماً بها وهى الاشتراكية ، يبقى أن نرى فى مصر على وجه التحديد البدايات وآليات التطور . فنرى فى البداية ما شرحناه للتو من تعايش أنماط إنتاج مختلفة فى الاقتصاد المصرى ، وفى المقابل نرى أن أول مهمة يجب أن تتصدى لها «حكومة التنمية المستقلة» إن صح التعبير ، هى توفير الاحتياجات الأساسية فى حدها الأدنى لكل مواطن (الغذاء ، الكساء ، السكن ، الصحة ، التعليم . . .) . ومن غير المقبول أن يعطل المجتمع أى طاقة إنتاجية فى هذه الظروف . وتتميز مصر حتى الآن بوجود قطاع عام قوى فيما يسمى القمم المسيطرة على الاقتصاد القومى ، كما تعرف ظاهرة هجرة رءوس الأموال إلى الخارج مما يجعل وحدات القطاع الخاص الكبيرة

تعيش أساساً على قروض من البنوك لو اضطرت لسدادها لأفلست .

ومن كل ذلك نرى أن الحاجة إلى تأميم جديد غير ظاهرة بل وغير متوقعة . ولا بد فى مرحلة التنمية المستقلة من توفير كل أشكال المساندة للإنتاج السلعى الصغير وللمبادرات الفردية فى إطاره. كما أن المشروعات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة التى يبرز دور المالك فى تسييرها الفعلى يجب تشجيعها فى إطار الأهداف العامة للتنمية المستقلة . وفى مجال التقنيات يجب تفادى تصفية أى تقنية قائمة حتى لو كانت «تقليدية» قبل التمكن من إحلال تقنية جديدة محلها حتى لا ينمو الإنتاج فى مكان وينكمش فى مكان آخر . ويجب أن يهتم أهل العلم والتكنولوجيا بإمكانيات زيادة الإنتاجية بتطوير تقنيات قائمة دون تصفيتها . وبمضى الوقت لا بد أن تظهر فى المجتمع الوحدات الإنتاجية الأكفأ فى إطار الأشكال المختلفة للملكية الاجتماعية وكذلك فى القطاع الخاص . فالملكية الاجتماعية يزيد دورها حتى تصبح الطابع الغالب على المجتمع لا من خلال تصفية قسرية للقطاع الخاص وإنما من طريق نموها وتكاثرها (فى المجالات التى يجفل القطاع الخاص عنها أساساً) حتى تصبح لها الغلبة وزناً لا عدداً ويجب أن نتذكر أن الهدم أسهل بكثير من البناء. وأن مرحلة التنمية المستقلة تعمل قبل كل شيء على مضاعفة الإنتاج أضعافاً بنمو قوى الإنتاج وعلاقات إنتاج جديدة والتقدم المستمر من خلال ذلك فى رفع مستوى معيشة الجماهير، وخلاصة ذلك أن فترة التنمية المستقلة لا بد أن تشهد تطوراً مستمراً فى تركيب طبقات المجتمع وفيما ينشأ بينها من علاقات.

ونرى أن نقطة البداية فى مصر أن أوضاعها الراهنة لا تسمح لطبقة واحدة مهما تكن ثوريتها بتغيير الأحوال وتعبئة الناس وإجراء التطور الاجتماعى دون اعتماد أساسى على القهر السياسى . ويترتب على هذا بادىء ذى بدء إمكان أن تدخل قوى اجتماعية كثيرة فى تحالف من أجل التنمية المستقلة يضم كل القوى التى لن تضار ، ويمكن أن تستفيد ، من التغييرات المنشودة . وهذا الحلف الاحتمالى ليس بعيداً تماماً عما أسماه عبد الناصر «حلف قوى الشعب العاملة» وبغض النظر عن حال ذلك الحلف الفعلى فى إطار الاتحاد الاشتراكى تبقى الفكرة ذاتها صالحة .

ولكن الطبقات الاجتماعية لها ، إلى جانب ما يظهر أنه مصالح مشتركة ، مصالح طبقية متميزة تصل إلى حد التناقض الواضح مثلاً بين العمال والقوى الرأسمالية التى تقدم على الانضمام إلى الحلف . ولا يكسب أحد شيئاً من التعمية على التناقضات ، ولا يكفى إنكارها حلاً لها . ومن ثم لا بد أن تأخذ كل تلك المصالح مكانها المشروع والمعترف به فى أى تحالف طبقى . ومن ناحية ثالثة يتفاوت مدى قبول الطبقات والقوى المختلفة للمثل الأعلى الاشتراكى ، ومن باب أولى الفروق إذا أخذنا فى الاعتبار مدى التعلق الحقيقى لكل طبقة بالهدف الاشتراكى الفعلى . ولهذا فنحن ننحاز بصراحة إلى جانب القوى التى طال حرمانها والتى هى صاحبة المصلحة الأولى فى النضال من أجل الاشتراكية وهى **العمال وصغار الفلاحين وصغار الموظفين والمثقفين الثوريين . هؤلاء يجب أن يكونوا جيش الثورة الأساسى وقواتها الزاحفة وطليعتها القادرة. وحزبنا يدافع بشرف**

عن هذه الفئات ويسعى لأن يجند من بينها القاعدة الشعبية الواسعة التى يعتمد عليها نضاله . ولكننا لا نستنفر بـدون دواع الطبقـات والقوى الأخرى التى يمكن أن تتبنى مفهوم التنمية المستقلة . بل على العكس لا بد من كسبها فعلاً بالحوار والنضال المشترك المولد للثقة المتبادلة والتعامل الصريح مع التناقضات الطبقية أيا كانت طبيعتها . وبإيجاز نحن نرى أن حلفاً طبقياً واسعاً من هذا النوع هـو أفضل سبيل لبدء مـرحلة الانتقال إلى الاشـتراكية بـأقل تكلفـة إجتماعيـة ممكنة . ولكننا نؤكـد أهمية بـروز دور العمال والفـلاحين والمثقفـين الثوريين فعلاً وليس قولاً مضللاً أو متباهياً فى داخل الحلف الواسع . أما مصير هذا الحلف ومن يمكن أن ينضم إليه أو ينسحب منه أو حتى يتحول إلى معاداته فتلك أمور يحسمها فى الأساس تغـير العلاقـات الـطبقية المـترتب على تـطور قوى الإنتـاج وظهور أشكـال الملكيـة الإجتماعية . ودون مضاربة فكرية لا مجال لها هنا نريد أن نؤكد أن فترة الإنتقال بطبيعتها قـابلة للارتـداد والانقلاب عليهـا ليس فقط نتيجة لتآمر الاستعمار الخارجى والرجعية المحلية ، ولكن أيضـاً بل وفى الأساس نتيجـة الأخطاء التى يمكـن أن تقع فيها القيـادة وتستمرئ الاستمرار فيها والتى تبعدها عن دائرة التواصل الحميم مع الجماهير . كذلك نتصـور نتيجة للتـطور المنتظر فى فـترة الانتقال (لا سيـما فى مجـالات التصنيع والعلم والتكنـولوجيـا) أن يقـترن بنـاء المجتمـع الاشتراكى بوصول الطبقة العاملة إلى موقع القيادة داخل التحالف وإلى مكانة النفوذ الغالب داخل المجتمع . ولكننا نضيف أنها ستكون طبقة عاملة متجددة ارتفع بين أفرادها مستوى التأهيل المهنى وجذبت فى صفوفها العمال الذهنيين جنباً إلى جنب مـع العمال اليـدويين . وذلك استقراء بسيط للتطورات التكنولوجية النشيطة فى العالم والتى تؤدى أكثر فأكثر إلى تزايد دور العاملين الذهنيين فى صميم العملية

الانتاجية وليس من داخل مكاتبهم أو من دورهم الإشرافى الحالى عندنا .

وأخيراً ، وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، نحن ضد تضخم بيروقراطية الدولة وجمعها لكل السلطات فى يدها واتجاهها الطبيعى للإجراءات السلطوية بما فيها إجراءات القمع . ولذلك فإننا نرفع شعار المشاركة الجماهيرية بمعنى اشتراك الجماهير فى كل موقع إنتاج أو عمل وكل ركن من أركان البلاد فى اتخاذ القرارات وبالتالى فى تحمل نتائجها . وهذا ما يجعل الجماهير ليس فقط متمتعة بحقوق الإنسان ، ولكن أيضاً فاعلة وإيجابية فى اتخاذ القرارات . ويجب فى الوقت ذاته أن يخف تركيز السلطة فى يد الدولة تدريجياً لتنتقل الصلاحيات إلى هيئات شعبية منتخبة ، بما فى ذلك تشجيع المبادرات غير الحكومية التي يتطوع الناس للقيام بها والتى تشكل مع التنظيمات النقابية والفئوية نسيج المجتمع المدنى اليقظ الذى يملك من التأثير ما يحد من افتئات الدولة . كذلك نرى أن نقل كثير من الصلاحيات إلى مجالس محلية منتخبة ضرورة حتمية لا لتفادى نمو البيروقراطية فحسب بل لضمان إشراف الجماهير المباشر على أداء الصلاحيات التى تتعلق بحياتهم .

٢

برنامج مرحلى

\- ١ -

حزب التجديد

لقد عرضنا فيما سبق لما نعده السمات المميزة للعالم وللوطن العربي ولمصر في هذا العقد الأخير . ولاحظنا فى أكثر من موضع تراجعاً للقوى الاشتراكية . وفى تقديرنا أن القاسم المشترك فى كل تلك التراجعات كان الجمود العقائدى الذى عزل القيادات عن مشاعر الجماهير ، والسلطة اللاديموقراطية التى آثرت الاستقرار فى الخنادق فحرمت نفسها وحرمت الشعوب من استنشاق رياح التغيير ثم الانكباب على تحليلها وفهمها وتطوير أساليب عملها فى ضوء ذلك الإدراك . ومن ثم فإن تجديد هوية التجمع ومحتوى برنامجه المرحلى وتطوير خطابه السياسى والمطلبى فى أواخر ١٩٩١ يقتضى جهداً فائقاً وافقاً مفتوحاً وتركيزاً شديداً على ما هو جوهرى قبل الدخول فى مطالب عاجلة أو جزئية . إن المطروح على المؤتمر الثالث يكاد يرقى إلى مستوى إعادة إنشاء الحزب . فنحن نواجه واقعاً جديداً تماماً وما لم نستوعب أبعاده لنكشف عما يضر فيها وما ينفع الجماهير العاملة لتفصل على مقاسها مطالبنا ومعاركنا فلن يكون لنا فى الساحة

السياسية المصرية والعربية إلا وجود شكلى محدود الأثر برغم ما يتحمله مناضلونا من أعباء وتضحيات . ولا يجوز أن نجزع أمام خطورة المهمة فلنا تاريخ فى التعامل معها تجريبياً ثم نظرياً . إنه يحق لحزبنا ، فى أيام التجديد التى نعيشها فى السياسة وفى الفكر وفى العقل ، أن يفخر بأنه كان سباقاً إلى التجديد منذ وضعت فكرته ثم جرى تأسيسه .

إن صيغة التجمع كانت عملاً ثورياً لم يستمد من أى تجربة سابقة فى مصر أو فى العالم . وقد عانينا بسببها الكثير من التشكيك فى المقاصد والاتهام بأننا هجرنا المبادئ والنظريات المكرسة بالتجربة والمشروحة فى كتب الأصول . إن التقدميين على عكس السلفيين يدرسون تجاربهم الماضية لا بهدف تكرارها وإنما لتقييمها فى إطارها التاريخى المحدود وكذلك المعرفة الدقيقة لظواهر التجديد التى ظهرت على أيدى الثوريين الكبار مثل لينين وماوتسى تونج وعبد الناصر وما أثبتته وقائع التاريخ من نواحى الصواب والخطأ عندهم . إننا نواجه مرحلة جديدة تماماً من مراحل النضال الوطنى والتقدمى والوحدوى وما لم نطور فكرنا وأساليب تنظيمنا وحركة أعضائنا نفقد صفة التقدمية . وفى ضوء ذلك كله يكون تحديد هوية التجمع وما تميز به فكر التجمع تعبيراً عن الظروف الجديدة وليس إهداراً لما مضى من تجارب . نعم لقد كنا سباقين فى فتح باب الاجتهاد وذلك من شأنه أن يحملنا على أن نسأل أنفسنا هل انعكس تفكيرنا الجديد بالصدق فى مواقف سياسية ونشاط إعلامى وعمل تنظيمى وصلة بالمنظمات الجماهيرية ؟ إن السبق فى الاجتهاد بشأن قضية واحدة لا بد أن يفتح بالتالى الأبواب للاجتهاد فى قضايا أخرى دون أن نجفل أو نتردد . وبهذه الروح نطرح فيما يلى قضايا هوية التجمع ثم نقترح إطار

مرتكزات استراتيجية خلال السنوات الأربع القادمة وأخيراً نسرد عناصر برنامج مرحلى يركز الاهتمام على الأمور العاجلة .

حزب اشتراكى

لقد اختار حزبنا منذ البداية ، وأصر حتى الآن على اختياره هذا ، طريق الاشتراكية ورفع شعار التقاء كل القوى الاشتراكية فى صفوفه . وعلينا أن نبدد الأقاويل المغرضة عن أنه جاء تنفيذاً لإرادة السلطة . فهى كذب صراح وافتراء على الواقع رخيص كثيراً ما يتردد على ألسنة أناس لم يتخذوا لأنفسهم أصلاً موقفاً تنظيمياً فى ساحة النضال الشريفة . لقد بدأ التفكير فى إنشاء التجمع والاتفاق على اسمه منذ ١٩٧٢ حين أصبح واضحاً أنه برحيل عبد الناصر لم يعد فى السلطة أى وجود اشتراكى . وكان اتجاه من تجمعوا حول هذه الفكرة ضرورة جمع القوى الاشتراكية وفى مقدمتها الماركسيون والناصريون فى حزب واحد يستأنف مسيرة التحول الاجتماعى والنضال ضد الإمبريالية والصهيونية ويستطيع بالتالى أن يعبىء كل القوى الشعبية التى التفت حول عبد الناصر . . كنا نريد ألا يتمزق تيار الثورة أو تشتت كوادره وينضوى بالتالى وجود اليسار البارز فى المعترك السياسى . وكنا نريد أن يرتفع صوت الاشتراكيين رغم كل ضجيج من كانوا يحاولون الردة . كان الواقع النضالى فى مصر يوحى بضرورة ذلك وكان أمامنا سابقة حل الحزب الشيوعى لنفسه فى ١٩٦٥ مع إعلان دعوته إلى تكوين حزب اشتراكى ثورى يضم الماركسيين والناصريين بقيادة عبد الناصر نفسه . هذه وقائع ثابتة شارك فيها الأمين العام والأمين المساعد لحزبنا الآن كما شارك فيها المناضل الكبير كمال رفعت رحمه الله . وكنا نعلم حق العلم أن حركتنا لن تحوز فوراً موافقة كل قوى اليسار . ولكننا قررنا ألا ندخل مع أى منها فى

صراع . فقد علمتنا خبرة الحركة التقدمية فى مصر وفى الوطن العربى أضرار الانقسامية والتشرذم التى جعلت التقدميين يفعلون ببعضهم البعض أفظع مما فعله الإستعمار والرجعية بالقوى التقدمية كلها . وكنا مصرين على تجربة التجمع من قبل ظهور المنابر ثم تحولها إلى أحزاب . ولم تكن للسرية أو للشرعية دور حاسم فى اختيارنا . وحين بدأت الاجراءات الرسمية لتكوين المنابر ألح السادات وأعوانه فى محاولة إقناع الماركسيين منا بأن أمامنا أول فرصة لقيام حزب ماركسى شرعى فلماذا نعقد الأمور باشتراكنا مع الناصريين . وقد رفض الزملاء الذين فوتحوا فى ذلك هذا العرض رفضاً حاسماً لأننا كنا وما زلنا نضع مصالح الجماهير ومستقبل مصر وشعبنا فوق كل «ميزة» يمكن أن يحصل عليها بعض أطراف اليسار .

وكان من الواضح أن التجمع منذ البداية ، وكما جاء بالتفصيل فى برامجه ، يرفع راية النضال باسم الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين قبل مصالح أى طبقة أو فئة أخرى . إننا لم ندع لأنفسنا حق الانفراد بتمثيل الطبقة العاملة أو الطبقات الشعبية بحكم نص أى كتاب أو قول أى مفكر . ولم نلتمس من أحد أن يعترف بنا ممثلين لها . فقد كنا وما زلنا نؤمن إيماناً عميقاً أن أحداً لا يملك أن ينصب نفسه متحدثاً باسم جماهير العمال والفلاحين ، ولا أن يفترض أنه بحكم معرفته بنظرية أو بأخرى أدرى بمصالح الجماهير من الجماهير ذاتها . إننا نقف بثبات إلى جانب منهج تمكين الجماهير من أن تختار ممثليها بحريتها . وحيث تستقر الديموقراطية النيابية يكون الحكم الأخير صناديق الاقتراع . إن الحزب الشيوعى البريطانى وعمره الحالي سبعون عاماً لا يمكن أن يدعى تمثيل الطبقة العاملة الموجودة فعلاً فى صفوف حزب العمال

والتى لا تنتخب نائباً شيوعياً واحداً . وعلى العكس يمثل الحزب الشيوعى الإيطالى (٢٥٪ من الأصوات فى آخر انتخابات) الطبقة العاملة فى إيطاليا بلا نزاع . ولكنه يعترف بوجود الحزب الاشتراكى الإيطالي ويطالب بتوحيد نضال الاشتراكيين جميعاً ليجتمع حولهم فى إيطاليا بديل ديموقراطي للأغلبية التى يقودها الحزب الديموقراطى المسيحى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . وقد مكننا هذا الاختيار الحزبى من تبنى موقف ديموقراطى أصيل ، ومن التخلص من وثنية النماذج التاريخية . ومن ناحية أخرى حين تغير أحزاب قديمة اسمها ضمن حملة لتجديد شبابها وشباب الاشتراكية نسعد لأننا اكتشفنا طريقنا مبكراً واستمداداً من واقعنا وفهمنا لهذا الواقع ، وهو أن تنظيم القوى الشعبية فى شكل نضالى أمر جوهرى تفرضه ضرورة توفير فرص النجاح لنضال تلك الجماهير أما شكل تنظيمها فقضية تحل فى ضوء الظروف الملموسة . لقد قلنا منذ البداية بأن الشعب المصرى تبنى دائماً حزباً كبيراً : حزب عرابى ، وحزب مصطفى كامل ، حزب الوفد ، إن الأمر الطبيعى أن يكون حزب اليسار هو الحزب الكبير الذى تهوى إليه الأفئدة فى طول البلاد وعرضها . ومكمن التجديد هنا هو التعامل مع واقع أن المثل الأعلى الاشتراكى والتجربة الناصرية لهما تأييد غامر بين الجماهير . وأنه ليس من حق القوى التقدمية أن تترك تعبئة هذا التأييد لإحداث التأثيرات السياسية وينصرف كل منها لتأكيد أنه الحفيظ على تراث النضال : الحزب الشيوعى فى نظر بعض الماركسيين ، والحزب الناصرى فى نظر قيادات ناصرية كبيرة .

حزب ديموقراطى

لقد أكد حزبنا ارتباطه الكامل بالديموقراطية . وحتى الآن ورغم

ما ساد الحزب من توترات فى مناسبات تكررت ، حرص الحزب قيادة وأعضاء على إعمال اللائحة واحترام مشروعيتها والالتزام بديموقراطية المناقشة والتصويت . ولنا أن نفخر بأننا الحزب الوحيد الذى يختار قياداته كلها بالانتخاب الحر . وحتى حين تشتد نبرات النقد وتتجاوز حدود اللياقة لا يفكر أحد فى المصادرة على أحد أو حرمانه من حقه المقدس فى إبداء الرأى وفى التصويت بما يمليه عليه ضميره ، ونعتقد أن هذا الخط يمثل رصيداً كبيراً من المصداقية لدى كل الناس فى نضالنا من أجل الديموقراطية .

وابتداء من هذا الموقف الأصيل لم نحاول إطلاقاً النيل من قوى اليسار التى رفضت فكرة التجمع أو حتى نقد تنظيماتها أو ما تتخذه تلك التنظيمات من مواقف سياسية حتى وإن استباحت هى النيل من التجمع على نحو أو آخر . «لم نخطف» أعضاء من أى منها لينضموا إلى صفوف حزبنا رغم تورط بعض تلك التنظيمات فى محاولات من هذا القبيل . كان رأينا ، وما زال ، أن صراعنا الأساسى ضد اليمين والرجعية وليس من حقنا أن نفتح جبهة داخل قوى اليسار . كان حديثنا مع تلك القوى جميعاً هو الدعوة لإقامة حلف اشتراكى يجمع حزبنا وغيره من الأحزاب اليسارية وأن نمهد لذلك بإقامة علاقات صحية فيما بيننا وألا يتدخل طرف فى الشئون الداخلية للطرف الآخر . وفى نهاية الأمر الجماهير وحدها هى الحكم فمن أقبلت عليه ارتفع شأنه وقام الدليل على صحة مسعاه .

كذلك ناضل حزبنا بشرف من أجل الديموقراطية في صفوف المعارضة ، وساعد على أن يكون فى الأعمال الجبهوية مكان للقوى السياسية التى ليس لها وضع شرعى . وكان ذلك اتساقاً مع نضالنا من أجل حرية تكوين ونشاط الأحزاب دون أى قيد مسبق ومهما تكن

توجهاتها . وقلنا إن القيود المفروضة حالياً فى هذا الصدد تضعف من امكانات الأحزاب المعترف بها لأن التعددية لا تتجزأ . ورحبنا بنشأة أى حزب جديد ، أو وعد بذلك ، وزاد سرورنا كلما كان الحزب الجديد منتسباً لليسار . فلا يملك أحد غير الجماهير نفسها نمو حزب وتعاظم مكانته واضمحلال حزب آخر من خلال الممارسة الديموقراطية الحرة . ولم يمنعنا تحفظنا الشديد على أفكار هذا الحزب أو ذاك من محاولة الاشتراك معه فى عمل جبهوى ما دام ذلك العمل يخدم موضوعياً مصالح الجماهير الشعبية .

وليس من داع لحصر معاركنا ضد الحكومة ومن أجل الديموقراطية . فقد شغلت تلك المعارك جنباً إلى جنب مع معركتنا المتصلة ضد كامب دافيد ونهجها معظم نضالات الحزب . وإن لم تمنعنا من تبنى التحركات العمالية ومساندتها بكل ما نملك من وسائل . ولكن كل هذا من صميم طبيعة الحزب وجوهر مهامه . ولكن الجديد حقاً الذى أتى به الحزب هو التركيز على الأساليب الديمقراطية لتمكين الجماهير الشعبية من تحقيق الاختيار الاشتراكى ، وما رأيناه كذلك من أن الحلم الاشتراكى لا يمكن أن يكون سبيلاً للتضييق على الديموقراطية . وهنا أيضاً كنا سباقين ، وليس من قبيل الغرور أن نفخر بهذا السبق . فقد كلفنا الاختيار الديموقراطى الواضح كثيراً . ونحن من جهة أخرى لا ندعى ملكية الصواب المطلق . فالخطأ وارد دائماً فى حق البشر ، وهذا سر سعادة أى إنسان تثبت الأحداث أنه على حق .

والتجديد هنا يتم فى مواجهة أمرين : الأول افتقاد التقاليد الديموقراطية فى كل الأحزاب العربية حتى تلك التى كانت تناضل أحياناً فى سبيل الديموقراطية . وبهذا المعنى نحن أول حزب

ديموقراطى يقام فى مصر . وربما كان فى هذا الواقع ما يفسر بعض أخطائنا فى التطبيق . والأمر الثانى تراث المركزية الديمـوقراطيـة فى الأحزاب الشيوعية وفى أحزاب التحرر الوطنى التى حاكتها . ولم تكن دعوتنا إلى الديموقراطية إلا انعكاساً لشعور الجماهير .

ولا بد فى مجال الحديث عن التجديد أن نؤكد أننا أول حزب اشتراكى يلتزم فى وضوح وجلاء بأنه يعتمد الأسلوب الديموقراطى فى الوصول إلى الحكم وأنه فى الحكم سيتمسك بالديموقراطية ويوسـع مضمونها عن طريق أشكال المشاركة الشعبية التى ندعو إليها .

الاشتراكية فى مصر

وأخيراً أعلن الحزب بأنه يستلهم الاشتراكية العلمية . ولكنه أكد أنه لا يريد محاكاة أحد فى ذلك قائلاً إن نضال الجماهير ونشاط العناصر الاشتراكية فى هذا النضال وطبيعة أوضاع المجتمع المصري والظروف التاريخية التى يقرر فيها الشعب الانتقال للاشتراكية هى وحدها التى تحسم قضية معالم التطبيق الاشتراكى فى مصر . ولا نقول إننا سبقنا غيرنا فى هذا الكلام . فمقولة تعدد الطرق المؤدية إلى الاشتراكية ، بل وشكل المجتمع الاشتراكى نفسه كتاب مفتوح يخط فيه كل شعب قصته . ولا نريد أن نقول إننا انفردنا بمحاولة تطبيق هذا الكلام لما فى مثل هذا القول من تعريض بقوى ثورية أخرى وكثيرة فى مصر وفى الوطن العربى وفى هذا العالم .

ولكننا نصر على إبـراز الترابط الـداخلى لاختيـاراتنا الثـلاثة . ففكرة التجمع كانت تفرض الديموقـراطية وتقبـل باختلاف الـرأى داخل الحزب والاعتراف بالقوى اليسارية خارج التجمع والتعامـل معها من واقع الندية لا الوصاية . وحرصنا على الديموقراطية جعلنا

نتمسك بأن الجماهير وحدها تملك القرار فيما يتعلق بحاضرها ومستقبلها وليس من حق أى أحد وتحت أى دعوى أن يفرض وصايته عليها لا متستراً باسم الدين ولا متحمساً باسم النظرية الثورية أو متعلقاً بأى تراث . ونحن نسلم بهذا مع تسليمنا بأن الجماهير نفسها ليست معصومة من الخطأ . ولكننا نقول إذا كانت الأحداث قد أثبتت أن قيادات ثورية كبيرة قد ترديت فى أخطاء قاتلة ، فلماذا نتيح الخطأ للقيادات وننكره على الجماهير؟ خطأ بخطأ فليكن خطأ الجماهير . إن محاولات الوصاية على الجماهير حمقاء بالضرورة لأنها تفترض لنفسها ما لا تملك من علياء وترد الجماهير إلى وضع القاصر الذي لا يعرف كيف يهتدى إلى طريقه .

النقد الذاتي

هذا ، ولكن الأمانة تفرض علينا إجراء نقد ذاتى ، فلم تكن السنوات السابقة سنوات تقدم ونمو متزايد لحزبنا . فالزيادة فى العضوية محدودة والرابطة العضوية مع الجماهير تكاد تكون مفقودة . ونحن نعرف ضعف آدائنا الانتخابى . وليس هنا مجال التفصيل فى تفسير غيابنا من اتحادات الطلبة ونوادى الشباب والنوادي الريفية والجمعيات التعاونية والأهلية ، بل وفى المساجد ما دام فى صفوفنا أعضاء كثيرون يواظبون على أداء فريضة الصلاة . ولا يغنى شيئاً فى هذا المجال أن نتعلل بالبطش الحكومى أو تزييف الانتخابات أو قوة التيار السلفى ولا بنفوذ الاستعمار ونشاطه فى مصر . فكل حزب تقدمى نشط ابتدأ فى بيئة غير مواتية لأنه بالضرورة يدعو لخروج على المألوف الذى تعوده الناس ، ولأن أى تغيير اجتماعى محسوس يفيد طبقات وفئات ويضر بأخرى أو على الأقل تراه هى مضراً بها . فلا تقدمية بلا صراع اجتماعى ، ولا يسار إلا بوجود اليمين والرجعية فى

مواجهته . وليس على المؤتمر العام للحزب الذى ينعقد فى ظروف محلية وعربية وعالمية بالغة التعقيد والخطورة أن يجرد كل جزئيات الخطأ أو القصور التى شابت نضال الحزب . كما أن مثل هذا الجرد يفقدها التمايز والتفاوت فى مستوى الخطورة والأهمية . لذلك فإننا نركز هنا على ما نراه أخطاء كلية أثرت فى حياتنا الحزبية وفى صورتنا لـدى الجماهير . ويرجع جذر معظم أخطاء الممارسة ونواقص العمل الحزبى بشكل أساسى إلى عدم الاستيعاب الكافى لدى قادة الحزب وكوادره للسمات التجديدية لحزب التجمع وعجزهم بالتالى عن استثمارها . بل إن فكرة الحزب الجماهيرى الواسع بدت غير مقنعة تماماً فى نظر بعض الكوادر .

وحتى لا نظلم أنفسنا يجب أن نوضح أن السمات التجديدية لم تكن مألوفة فى مصر ولا فى الحركة الحزبية فيها . فمثلاً إصرارنا على الديموقراطية الداخلية فى الحزب ليس له سابقة فى مصر . فبلادنا لم تعرف حزباً يدار ديموقراطياً فى تاريخها السياسى كله . ومن ثم كان من الوارد أن يخشى البعض من الانتخابات الحرة والاقتراع السرى ويحاول توفيق «قائمة» والتصويت عليها علنا . وليس غريباً أيضاً أن يأخذ بعض الزملاء بجانب واحد من الديموقراطية وهو النقد الشديد لقيادة الحزب دون التعرض لتقديم بديل حقيقى مـدروس لمواقف القيادة . وكان من الواجب على القيادة أن تعد برامج تثقيف خاصة لموضوع الديموقراطية داخل الحزب . والأدهى من ذلك الوضع العام هو أن تراث اليسار المصرى بمختلف تنظيماته واتجاهاته لم يسمع عن الديموقراطية الحزبية إلا فى بعض الكتب . وقامت أكثر فصائله على تقديس زعيم وانضباط شبه عسكرى . ولسنا هنا بصدد تحليل الواقع التاريخى الذى أفرز ذلك النمط السلطوى من الأحزاب ، ولا نحن

بصدد نقد أى منها على حدة . ولكننا نشير فقط إلى أن التعامل بين أى تنظيمين أحدهما ديموقراطى والآخر مركزى القرار ليس أمراً سهلاً . وكان من أثر ذلك أن كثيراً من تنظيمات اليسار أخذت من التجمع موقفاً سلبياً ، أهونه التشهير به ، وأقصاه محاولات التدخل فى شئونه الداخلية وفرض الوصاية عليه ، والتجنيد من بين أعضائه ، والضغط المستمر على كوادره لابتزاز مواقف سياسية بعينها وبغض النظر عن مصالح التجمع ومصالح الشعب كما يراها التجمع . ويجب هنا أن نطرح على الزملاء فى المؤتمر أسلوب القيادة فى معالجة التناقضات الداخلية والذى اتسم فى كثير من الأحوال بنوع من الترقيعية بإضافة فقرة هنا وجملة هناك . وكانت محصلة ذلك وثائق طويلة حافلة بالرطانة لا تجذب المواطن العادى ومواقف ينقصها الوضوح والحسم فتقبل بالتالى شتى التفسيرات . ربما كان هذا النهج وارداً فى السنوات الأولى من حياة الحزب . وقد آن الاوان بكل المقاييس لحسم المواقف بالأغلبية والأقلية لينطلق الحزب بين الجماهير بدل استغراق وقت وجهد الكوادر فى مناقشات عقيمة لا تحل شيئاً ولا تزحزح أحداً عن موقفه المسبق . **إن التجمع حزب وليس نادياً سياسياً ولا مركزاً بحثياً** ويجب لذلك أن نعمل التحليل بالقدر اللازم للعمل والنشاط بين الناس . التحليل العميق ليس واجبنا الأول لأننا لا نقيم مناظرات ولا نجرى البحوث وإنما نريد تغيير واقع مصر المؤلم بعمل دؤوب وحضور مثابر وسط الجماهير . كما أننا نعلم أن المناقشات «النظرية» غير المعتمدة على دراسات ميدانية موثقة ولا بنضال يومى بين الجماهير لا تفيد شيئاً . لقد تجاوزنا مرحلة التأسيس وضرورات التوفيق . ولن تفهمنا الجماهير إلا إذا كانت مواقفنا واضحة ومتسقة ومنصبة على همومهم ولا تهدر أولوياتهم ، ولا تتعالى عليهم بتلك البدعة الفجة التى تلصق بالجماهير صفة تغيب الوعى أو قلته أو

انعدامه إذا ما لم تمش تلك الجماهير على دقات أصحاب النظرية وأرباب الأصالة الثورية .

ولا بد فى هذا المؤتمر من وقفة حاسمة وقاطعة مع كل من يدعى أن الحزب جبهة ولا يمكن أن يكون إلا كذلك . ويعجب المرء هل نحن فى معمل كيميائى نحاول معرفة طبيعة «غاز» غير معروف لنا لنضع له القانون الكيميائى الخاص به ؟ ليس هناك تشريع إلهى أو وضعى يفرض على مناضلين فى تنظيم معين أن يكونوا مالاً يريدون . ولا كهانة فى الفكر الاشتراكى ولا حتى فى الفكر السياسى . فنحن حزب ، كما يقول اسمنا ، وطنى تقدمى ، وحدوى . وقد أفضنا فى شرح ذلك ودارت مناقشات طويلة مرة أخرى داخل الحزب وانتهى المؤتمر الثانى بتأكيد جديد على طبيعة حزبنا . ومن ذا الذى يعطى لنفسه الحق فى أن يجادلنا فى طبيعتنا وفى اختيارنا . إننا كديموقراطيين أصلاء لم نحاول فى أى لحظة فرض اختيارنا الحزبى على أى فريق من قوى اليسار . ولكن بكل أسف لم يكن الرد فى المستوى المطلوب كما ذكرنا . ولذلك لا بد أن يحسم المؤتمر القادم للمرة الأخيرة : أن **التجتمع حزب وجد ليبقى ويزدهر** ، وأنه ليس «محطة انتظار» لمن يبغون تنظيماً آخر ، أو شكل مرحلى ومؤقت عليه أن يختفى فى الوقت المناسب وألا ينمو بحيث يتعذر التخلص منه . إن نضال التجمع وتضحيات أعضائه طوال السنوات الأربع عشرة الماضية ، مضافة إلى عناصر القوة والتجديد فيه تؤهله لأن يكون حزب التقدم والاشتراكية الكبير بجماهيره ، المؤثر فى حياة المجتمع بالتفاف الناس حوله ألوفاً مؤلفة .

ومن ناحية أخرى التجمع أول حزب تقدمى علنى فى مصر منذ ١٩٢٤ . ولذلك ليس فقط لم يجد نسقاً تاريخياً محلياً يستند إليه . بل

أيضاً احتفظت بعض كوادره بشيء ليس بالقليل من عادات العمل السرى . كما تأثروا بتاريخ الحركة الشيوعية فى مصر وما شهدته من انقسامات ، وعاشوا كل حياة التشرذم التى تعيشها الحركة التقدمية فى مصر والوطن العربى كله . ومن شواهد ذلك «حلقات النقاش» التى تتكاثر بديلاً لاجتماعات النضال وانتشار «النصوصية» وعبادة الألفاظ الغريبة والمزايدات الخطابية التى لا تكلف شيئاً لأنها لا تتجسد أبداً فى أى نضال ، والإصرار على تصنيف المناضلين دورياً لأصناف ما أنزل الله بها من سلطان : فهذا يسارى مغامر ، وذلك يمينى مراجع ، والثالث انتهازى سلطوى . . الخ ولم يقل لنا أحد ما هى المغامرة ولا المراجعة . ولا مراجعة ماذا ؟ ولا ينظر أحد نظرة موضوعية متواضعة لمحدودية وزننا الجماهيرى . بل تمتد هذه التصنيفات لتشمل أقطاراً عربية أخرى . والضحية المفضلة كحقل تجارب وموضوع مبارزات هى قضية شعب فلسطين ومنظمة التحرير ممثله الشرعى والوحيد . وامتد التصنيف حالياً إلى غير العرب بدأ بجورباتشوف . ونحن فى التجمع لا نفرض وحدة الفكر ولكننا نطالب باحترام خط الحزب كما تحدده الأغلبية ، نريد أن يكون محور نقاشنا أعمالاً نضالية لا محاورات صوفية . نريد أن ننشط بين الجماهير وليس على المقاهى . ونحن نرفض بشدة موقف أولئك الذين يقفون بعيداً عن كل عمل منظم وكل نضال مشروع ويمضون وقتهم فى مزايدات على التجمع تأسيساً على «ثورية» مزعومة لا نعلم ما هم بها فاعلون .

لقد حرص حزبنا على تآلف قوى اليسار جميعاً بغض النظر عن ما بينها من خلافات إيماناً منا بأن ما يجمع بين قوى التقدم أكثر وأخطر مما يفرق بينها ، وأن المستفيد الوحيد من تشرذمها هو الرجعية والاستعمار والصهيونية . فتحنا أبواب الحزب ، ونريد فتحها أكثر

لكل مناضل شريف يتعلق بالاشتراكية ويريد تحرير الوطن والمواطن من الإستغلال والقهر وما يجرانه من أدواء دون تمييز بين ماركسى أو ناصرى أو متدين مستنير أو مثقف حر أو عضو جديد ليس له أى انتهاءات سابقة . والأمل الحقيقى فى نمو الحزب هو التزايد المستمر فى عضويته بحيث تصبح الأغلبية الساحقة لأعضائه من الشباب المناضل الذى طرق مباشرة باب التجمع حين أراد الاشتغال بالسياسة . ودعونا مع ذلك قوى التقدم بتنظيماتها المستقلة للالتقاء حول برنامج عمل يحقق حلف اليسار ، لأن هذا الهدف مطلوب ولا ندخر جهداً فى سبيل التوصل إليه . ولكننا نجرم فى حق الحزب إذا غضضنا النظر عن العضوية المزدوجة التى تحظرها لائحة الحزب أو خضعنا لمحاولات تسييره من خارجه . إن الحلال بين والحرام بين فلا مجال للتردد الذى يطمس الممارسة الديموقراطية بالارتداد إلى ممارسات التكتل والشللية .

والنقد الذاتى ضرورة حيوية ليس فقط لأنه وجه أساسى من أوجه الحياة الديموقراطية ، ولكن أيضاً لنضرب العادة الفكرية المتأصلة فى الثقافة السياسية العربية أن «حزبنا» لا يخطئ وأن النتائج السيئة لنشاطه سببها عوامل خارجية .

لا بد إذن أن يلعب المؤتمر دوراً بارزاً فى تطوير البناء الحزبى والخط السياسى وبرنامج مرحلي جديد . لقد عجزنا لظروف كثيرة عن استثمار ١٤ عاماً من الوجود الشرعى لأول مرة فى مصر . وعلينا الآن أن نصلح أمورنا ونضاعف جهودنا لتعويض ما فات وكسب الجديد فلا ضمان في بلد مثل مصر لاستمرار تمتعنا بالوجود الشرعى . والحماية الحقيقية لأي حزب تكمن في التفاف الجماهير حوله واستجابتها لحركته واحتشادها فى المعارك الانتخابية وراء مرشحيه .

أننا الحزب الوحيد الذى يتصدى لقضايا المستقبل والذى يصبر ويصابر ويثابر لتجعل الجماهير من آمالها حقائق ناصعة .

-٢-

المهام الاستراتيجية

ليس الغرض من هذا التقرير الذى يقدم إطاراً عاماً للتفكير السياسي فى الحزب ، طرح نقاط برنامجية لبرنامج مباشر أو انتخابى . وإنما تقضي طبيعته بأن نعدد المحاور التى تدور حولها برامجنا وتحركاتنا ومواقعنا النضالية التفصيلية والجزئية والوقتية والعارضة ، ومن واجبات المؤتمر أن يقر وثيقة بهذا الشأن يلتزم بها الحزب خلال الفترة بينه وبين المؤتمر الرابع . وبعبارة أخرى علينا قبل كل شيء أن نضع استراتيجية لمرحلة بأكملها تحكم تصورنا للمعارك التكتيكية التى تخدم تلك الاستراتيجية .

وبالإيجاز نقول إن استراتيجيتنا تعني النضال من أجل تصفية كل أشكال التبعية الاقتصادية والسياسية والفكرية جنباً إلى جنب مع إرساء حقوق الإنسان وبنوع خاص الحرية الكاملة للعمل السياسى والنقابى والاجتماعى ، وتوفير سلامة عمليات الانتخاب التى تجعل ممكناً انتقال السلطة سلمياً، وحق كل مواطن فى عيشة كريمة مبنية على عمله وانتاجه . وتلك كلها أمور لو نجحنا فيها لهيأنا أفضل الظروف لتمكين الشعب من الأخذ بطريق التنمية المستقلة التى نريدها طريقاً لبناء الأساس المادى والفكرى للمجتمع الاشتراكى الذى نرجوه .

أولاً : مقرطة المجتمع والدولة

يجب أن يراعى الحزب فى كل أشكال نشاطه وصور تفكيره أبعاد

القضيــة الديموقراطية. واتصــالاً بمــا جـاء آنفـاً من افتقـاد للتراث الديموقراطى وعدم توافر أى نسق مرجعى لها فى تاريخنا القريب أو البعيد وكذلك تخلى الرأسمالية المصرية عن المطلب الديمـوقراطى ، يجب أن نعرف أن مقرطة الدولـة والمجتمع عمليـة نضاليـة تثقيفية وتدريبية طويلة . إن الديمـوقراطيـة لا تمنح وإنمـا تؤخذ ، كـما أن المواطن يصبح ديموقراطياً بالممارسة الفعلية والتعلم من نتائجها وليس لأن دستوراً أو قانوناً ينص على حقوق الإنسان . وتوقف الدولة عن التدخل فى مجال عمل جماهيرى معين ، لا يأتى بذاته بالديموقراطية . ويكفى أن نذكر هنا ما دار من أساليب غير ديموقراطية في الصراع داخل معظم النقابات المهنية رغم أن الحكومة لم تقدم مرشحاً رسمياً يخوض الانتخاب باسمها أو اسم حزبها الحاكم . وليس بعيداً أيضاً ما شهدته عدة أحزاب من انشقاقات وانقسامات عبرت عن عجز فى الممارسة الديموقراطية ، لأنه حين تستبعد احترام رأى الأغلبية نسوغ سلفاً كل انقلاب أو انشقاق . كما أن التأثير على التصويت فى أى انتخابات سياسية لن ينعدم إذا امتنعت الحكومة عن تكليف موظفيها بمهمة التزوير. سنرى عندئذ مدى سلطة المال فى تضليل الناخبـين ورشوة الموظفـين وتأليب فـرق «بلطجية» تحـرق خيم الاجتماعـات الشعبية أو تفضها بالقوة أو تسرق صناديق الاقتراع وترشو أعضـاء لجان الإنتخاب . ولن تنتهى تلك الأشكال إلا بنضال مستمر ضدها وتثقيف للناس بالكلمة والممارسة بأهمية الديموقراطية وأهمية الحفـاظ عليها وتوفير سلامة عمليات الانتخاب بحيث يستنكر المجتمع بصفة عامة مثل هذه الأعمال فيمكن معاقبتها جنائياً .

«واحات الديموقراطية» ولا بد جنباً إلى جنب مع نضـالنا من أجل تحطيم كل القوانين والقرارات الحكومية المعادية للديموقراطية ،

أن نتحرك ايجابياً بدعم وتشجيع كل أنواع الممارسات الديموقراطية فى المجتمع . لنخض مرة حملة قومية لإلغاء قانون الجمعيات الذى لا نظير له من حيث تكميم أى نشاط غير حكومى واخضاعه لسلطة وزير الشئون الاجتماعية ووزير الداخلية . فإنشاء أى جمعية علمية خالصة أو اتحاد مستأجرى عمارة ، أو جمعية لنظافة شارع أو مجاورة لا بد أن تمر من خلال بيروقراطية وزارة الشئون وإذن سلطات الأمن . ويحس كثير من الناس بضيق من تلك الإجراءات التى كثيراً ما تحبط المبادرة الجماهيرية الحقة . ومن ثم من الوارد أن ننجح فى حشد قوى اجتماعية متعددة حول هـذه القضية . وإذا انتهت الحملة بتعـديل جوهرى للقانون كان ذلك نصراً جزئياً يمهد لنصر أكبر . وحيثما وجد زملاؤنا فى أى جمعية أو نـــاد أو رابطة أو نقابة يتعين عليهم ليس فقط أن يجددوا بسلوكهم العملى تمسكهم بالديموقراطية بل أن ينـاضلوا أيضـاً من أجل تخليص الجمعيـة أو التنظيم من أى «تقـاليد» غـير ديموقراطية . وحين يوجد عدد منا فى نادى شباب مثلاً لا يجوز أن يكون نضالهم مقتصراً على استبعاد قبضة الحكومة أو الحزب الوطنى على النادي ليتولى زملاؤنا إدارته . فهذا صراع لا يهم سائر الأعضاء الذين يترددون على النادى لممارسة الرياضة مثلاً . وإنما نعمل من أجل حياة ديموقراطية لأعضاء النادى جميعاً ، وحرية ترشيح وانتخاب كاملة ، واحترام للارادة المنتخبة مع التنبـه المستمر لأى ممارسات غير ديموقراطية . وبالمثل واجب زملائنا الأول فى جمعيات هيئات التدريس في الجـامعة هـو جذب الأغلبيـة العظمى إلى المسـاهمة فى نشـاطها والاستفادة من وجودها وطلب عضويتها والاهتمام بالتالى بانتخاباتها حتى لا تتمكن أى مجمـوعة «قـادرة عـلى الحشد» ، فى حـين يهمـل التقدميون عادات الحشد ، من أن تستولى على تلك الجمعيات الواحدة تلو الأخرى .

وتبرز النقابات العمالية كمعقل جماهيرى بالغ الأهمية . وقد أقر حزبنا دائماً بمفهوم «استقلال الحركة النقابية إزاء الحكومة وإزاء كل الأحزاب» . وهذا شيء جيد ، ولكنه لا يكفى لأن النظام الحالى لهذه النقابات يعلى يد الإدارة الحكومية فى شئونها ، ويسمح بأساليب تجميع على أسس متخلفة (على حسب محافظاتهم مثلاً) ويصرف القاعدة العريضة عن الاشتغال بالعمل النقابى مفسحاً بذلك المجال لممارسة منافية للديموقراطية من جانب القيادات ، ولا يجوز أن يقتصر اهتمامنا على فترة الانتخابات النقابية لتحسب عدد من نجح من أعضاء التجمع أو أصدقائه . علينا أن نكلف زملاءنا النقابيين بالعمل مع زملائهم النشطين على بحث ودراسة ما يرونه نقصاً فى الأوضاع الراهنة للحركة النقابية وأن يعدوا الحلول التى يطرحونها على القاعدة العمالية ، وعندئذ يقف الحزب بصلابة مسانداً لتحرير الحركة النقابية وألا يعلو داخلها صوت فوق صوت القاعدة العريضة من العمال .

وما زالت مشكلة تنظيم الفلاحين الفقراء والمتوسطين بدون حل ، والتعاونيات الإجبارية التى انتشرت فى الستينات كانت تحت سيطرة وزارة الزراعة وأجهزتها البيروقراطية التى تقف الآن من ورائها . ولهذا لم يبكها الفلاحون بحرارة حين ضيقت عليها حكومات الانفتاح . وتتميز مجمل الأجهزة الحكومية وشبه الحكومية (الاتحاد التعاونى المركزى مثلاً) بالبيروقراطية والرشوة على مستويات كثيرة وبأساليب متنوعة كما يلجأ أحياناً لفرض أتاوات على كل فدان مع أن الدستور ينص على أنه «لا ضريبة إلا بقانون» . ويجب أن نقر بصراحة أن حزبنا لم ينفق الوقت والجهد الضرورى لدراسة أوضاع الريف المصري الراهنة وتحديد الفئات الطبقية وكيف يأمل الفلاحون

أنفسهم فى اصلاحها ثم اقتراح الأشكال التى تراها ذات أثر إيجابى فى تنظيم يعبر في النهاية عن المصالح اليومية والفئوية لحوالى ٤٠٪ من المصريين . وبدون هذا سنبقى منعزلين عن الفلاحين وقضاياهم بكل ما يعنى ذلك من آثار سلبية في الانتخابات المحلية والبرلمانية .

ونكتفى بهذه الأمثلة التى يمكن أن نضيف إليها الكثير فى سبيل إعمال الديموقراطية فى كل تنظيمات المجتمع . فمن الصعب تصور دولة ديموقراطية في مجتمع غير ديموقراطي وعلى العكس كلما تزود الناس بتجارب وممارسات ديموقراطية . زاد تمسكهم بقيم الحياة الديموقراطية وإدانتهم لمخالفتها أو التحايل عليها أو مسخها بأى شكل من أشكال العدوان . ولا بد من توفير هذا الضابط الاجتماعى لحماية الديموقراطية من كل افتئآت . لقد رفضنا فى هذا التقرير شكل احتكار الدولة لتمثيل المجتمع ونفيها بالتالى لوجود المجتمع المدنى المتميز عن وجود الحكام والحكومة . وقلنا إن التنمية المستقلة تفترض الاعتماد على النفس وإطلاق كل المبادرات . ومن هنا يبرز جانب من الحياة الديموقراطية طال إهماله فى مصر . وهو ما يسميه البعض مؤسسات المجتمع المدنى . ويسميه البعض الآخر المنظمات غير الحكومية أو القطاع الأهلى . فلا استقرار للديموقراطية ما دام كل شيء بيد الدولة وبيروقراطيتها التى تحول حتى الأفكار الطيبة إلى مسخ (انظر مثلاً فكرة مجالس أولياء الأمور فى معاهد التعليم) إن الديموقراطية تقول «دعوا مليون زهرة تتفتح» ونحن الاشتراكيين نحبذ باستمرار العمل الجماعى على العمل الفردى فى حل مشكلات الحياة . قد تحتاج الجماهير إلى بعض الأفكار أو الاقتراحات من حيث أشكال التنظيمات الأهلية . فلنقدم ما لدينا ، ولنناقش ما يطرح غيرنا ولنترك للجماهير فرصة حقيقية للاختيار . أمر مكتوب على فقرائنا

ومحدودي الدخل منا أن يقضوا جزءاً من عمرهم فى طوابير الجمعيات ؟ أليس المناسب أن ندعو لتكوين اتحاد مستهلكين فى نطاق كل جمعية يدافع عن حقوق المستضعفين ومتوسطى الحال ممن يعتمدون إلى حد كبير على هذه المنافذ ؟ أنظل جميعاً تحت رحمة الاكتشاف الإدارى النادر لأغذية مستوردة لم تعد صالحة للاستهلاك الآدمى ؟ إن المواطن المصرى يفتقد الحماية فى تعامله مع الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص . فلماذا لا ينظم المتعاملون مع كل مرفق جمعية تعبر عن مصالحهم وتدافع عنها . إن النضال من أجل انتشار الممارسات الديموقراطية داخل كل خلايا وأجزاء المجتمع لا ينفصل عن النضال من أجل مقرطة الحكم .

لقد ذكرنا آنفاً بأنه ليس فى تاريخنا نموذج ديموقراطى يمكن يكون النسق المرجعى للمطالبة بالحريات العامة وحقوق الإنسان . كما أن الطبقة التى رأت مصلحتها فى تقبل الحكم بالأساليب النيابية استجابة لنضال الجماهير المثابر والعنيف أحياناً ، ليس لممثليها فى بلادنا مثل تلك القدرة وذلك التوجه ولما كانت الجماهير بل والكوادر السياسية والنقابية والاجتماعية فى حاجة إلى تثقيف ديموقراطى يستند إلى ممارسة ناجحة ، كان من الواجب على قوى التقدم والديموقراطية فى مصر أن تدخل الممارسة الديموقراطية فى حياة المجتمع المدنى ، أن تنشئ واحات للديموقراطية يضرب بها المثل ويتحمس الناس لمحاكاتها .

مقرطة الحكم : ولا يكفى فى مجال النضال من أجل حكم ديموقراطى أن ننادى بإلغاء كل القوانين سيئة السمعة فهذا كلام عام لا يتصور حدوثه مرة واحدة . وعلينا لكى يكون نضالنا فعالاً أن نفحص تلك القوانين سياسياً وأن نصنفها تنازلياً بحسب ما تفرضه من قيود على الحريات . ثم نركز سلسلة من الحملات الكثيفة والتى

لا تخف حدتها ما لم تحقق الجماهير مكسباً . إن المجتمع المصرى ناضج نفسياً وعقلياً الآن للتحرك ضد مفاسد قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومهازل الانتخابات ، وستتم بالقطع بعض التعديلات . ولكن المهم هو أن يتصدى حزبنا بحملة مكثفة تجمع ولا تفرق تهتم بالأساس وليس بالتفاصيل محل الخلاف الطبيعى بين الناس وذلك بهدف إحداث تغيير جذرى فى ظروف إجراء الانتخابات فى مصر . ومن الوارد فى ضوء الانتخابات البرلمانية الأخيرة تخصيص حملة موازية أو تالية لإلغاء قانون الأحزاب لمخالفته للدستور ويمكن للنضال الكفء أن يحرز نجاحاً فى هذا المجال أيضاً . وبعبارة أخرى إن الوسيلة الناجحة لطرح الديموقراطية طرحاً دائماً هى تناولها جزئية بجزئية حسب تقديرنا لمدى استعداد المجتمع لفعل شىء فى جزئية معينة فى لحظة معينة من حياته السياسية . وليكن لنا فيما تفعله الرجعية قدوة : لقد نجحت الرأسمالية فى تركيز النيران على ضريبة التركات حتى ساد إحساس بأنها كالقنبلة الذرية يمكن أن تفتك بالمجتمع وحصلت بالفعل على إلغائها فى فترة أقل من شهرين . يمكن أن تعيش مصر فترة نضال طويلة وانتصارات للديموقراطية هامة لو أخذ حزبنا المبادرة فى اختيار القضية والوقت الأكثر مناسبة لإثارتها . وبعبارة أخرى يجب أن يضع الحزب برنامجاً عملياً لتحقيق مقرطة الحكم من خلال معارك حول قضايا محددة يتم الحشد حولها على التوالى . كما يجب أن ينشط بكل جدية فى إجراءات مقرطة المجتمع لأنها توفر وعياً جماهيرياً يكون له دور حاسم فى إعمال قرارات مقرطة الحكم .

ثانياً : التنمية المطردة

قلنا إن التنمية المستقلة تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس ويبدأ ذلك بالاعتماد على مواطنيها . وتطور الإنتاج فى أى مجتمع محكوم

بأفراده وما يملكون من معارف ومهارات ، وما بيدهم من أدوات للإنتاج والبيئة الطبيعية التى يعيشون فيها . فماذا يعنى هذا بالنسبة لمصر فى المرحلة القادمة ؟ .

التنمية البشرية ، يعنى ذلك أولاً وقبل كل شىء إعداد البشر القادرين بدنياً وعقلياً ونفسياً على التعامل المتقدم مع البيئة ومع استخدام أدوات الإنتاج الحديثة . ومن هنا تبرز الأهمية المطلقة لقضايا التنمية البشرية التى أصبحت الدوائر الرأسمالية نفسها وبالتالى الهيئات الدولية تهتم بها اهتماماً كبيراً فى هذه الأيام ، والتى تسبب التقصير فيها فى تباطؤ نمو الإنتاج السوفييتى كما وكيفا . ليس من المعقول أن نفكر فى التنمية ونصف المصريين ما زالوا أميين (النسبة من النساء أعلى بكثير) والأدهى من ذلك أن المدارس لا تستوعب كل الأطفال الذين فى سن الإلزام ذكوراً وإناثاً . كما أن نسبة كبيرة منهم (تقدر بحوالى ٣٠٪) تترك المدرسة قبل انتهاء سنواتها الست وهو ما يسمى التسرب . وفى مستوى ثالث يؤدى تردى التعليم إلى وصول التلميذ إلى السنة السادسة دون أن يجيد الكتابة والقراءة ، كما أن عدداً كبيراً ممن لا يكملون المرحلة الاعدادية يرتدون إلى الأمية . أى أن ثغرات الأمية تغذى جنبات النظام التعليمى وأن فيض الأميين الجدد لن يتوقف. وبذلك فإن العدد المطلق للأميين يتزايد فى مصر حتى وإن انخفضت نسبته إلى السكان . وعدد الأميين اليوم أكثر من عدد المصريين جميعاً فى تعدد ١٩٤٧ . وفى مجال الصحة يكفى أن نشير إلى أن سوء التغذية فى مرحلة النمو (حتى ١٨ عاماً) أدى إلى ظهور جيل من المصريين المتخلفين جسدياً وعقلياً ، ويكفى مثلاً لهم أفراد الأمن المركزى بقاماتهم القصيرة وأجسادهم النحيلة وقدراتهم العقلية التى تجعلهم يعجزون عن المقاييس الدنيا للتجنيد في القوات

المسلحة . وتكاد الصحة الوقائية أن تنعدم . فالمجارى تصب فى القنوات والمصارف وترتد للناس أمراضاً . وانفاق المجتمع على الصحة مبذر تبذيراً شديداً فيما يخص علاج القادرين ومقتر تقتيراً شديداً فيما يتعلق بعلاج الفقراء ومحدودى الدخل ، بل وإن القدرات الطبية نفسها مهددة بسبب تدهور مستوى التعليم الطبى فالمستشفيات الخاصة تستفيد من القروض الطائلة من البنوك لتقتنى أكثر الأجهزة تعقيداً وميكنة ولا تجد المستشفيات الجامعية والتعليمية بعضاً من المعدات أو الأدوية الضرورية . ومرة أخرى نقول إن صحة وتعليم الشباب الذى ينضم لقوة العمل كل عام ، أمر حيوى لرفع انتاجية العمل . ولكن هل يعنى هذا فى شىء الفئات الطفيلية التى تنشط تحت شعار «انهب وحول للخارج» ؟ .

وما أكثر ما يتكلم الحكام ويثرثر الكتاب عن عصر العلم والتكنولوجيا وضرورة اللحاق بالدول المتقدمة .. الخ . هذا الكلام المعسول والفارغ فى الوقت ذاته . فلا الدولة ولا القطاع العام ولا القطاع الخاص يعمل على استثمار طاقة البحث العلمى والتكنولوجى المتاحة حالياً فى مصر . وفى كل مشكلة تطلب المعونة والخبير الأجنبيين . وبدون طلب اجتماعى على البحث العلمى والتكنولوجى يبقى الباحثون المؤهلون بلا عمل (إلا التدريس ما أمكن) وتهاجر أفضل العناصر ويخيم الإحباط على الباقين . إن حزبنا يطالب بالشروع فوراً فى بناء قاعدة علمية تكنولوجية فى مصر والوطن العربي . ويبدأ ذلك بالاستثمار الكامل للطاقات مع مراعاة تكاملها بين الأقطار العربية ، ثم وضع سياسة قومية للعلم والتكنولوجيا يدخل بها البحث عندنا عصر التكنولوجيا الرفيعة بناء على تخطيط واقعى ومتوازن فى إعطاء الأولوية لهذا المجال أو ذاك من المجالات الجديدة : الطاقة

الشمسية ، المياه العذبة ، الهندسة الوراثية ، والمعلوماتية . ولا بد للطاقة المصرية أن تتعاون عربياً لكى يصبح بالوطن العربى القاعدة العلمية والتكنولوجية القادرة بالفعل ، حيث أن تكلفة الاستثمار فى هذا المجال عالية ، ومردودها يمكن أن يعم كل بلاد العرب . ولا يمكن ونحن ننظر للمستقبل أن نرى مصر فى حالتها الراهنة : انتشار الأفكار الغيبية والشعوذة ، ضحالة الإعلام وجهالته ، تدنى التعليم إلى ما يقارب الصفر ، الخمول الفكرى والإبداعى . لقد طالبنا الغرب بالتحديث بمعنى محاكاته ونحن نقول إن التحديث فى كل حضارة يعنى استعادتها لقدرتها على انتاج المعرفة وإبداع الجمال لكى تتعامل مع الحضارات الأخرى من موقع الندية وليس من موقع التبعية .

البيئة : لقد أهمل حزبنا طوال السنوات السابقة قضية تدهور البيئة . ولا يغفر لنا واقع أن كثيرين حولنا ظنوا لأمد طويل أن اعتبارات التلوث وما إليه أمور كمالية يهتم بها الأغنياء ، لأن هذا القول خطأ بعيد . فالفقر الشديد يلوث البيئة على نحو لا يقل كثيراً عن تلويث الثروة والأثرياء . فإذا كان هؤلاء يهددون الكرة الأرضية بما يخرج من سياراتهم من غازات ، فإن الفقراء يلوثون بيئتهم بسبب عدم وجود صرف صحى . فالتلوث أيضاً قضية طبقية تريد حلولاً اجتماعية ، كما أن النظرة إلى مقاومة التلوث تختلف بحسب الفقر والغنى . فأغنياء الرأسمالية العالمية يريدون الإبقاء على الأنشطة الملوثة والاستثمار فى معدات جديدة تضاف إلى المصانع والمركبات للتغلب على ما تحدث من تلوث . أما نحن فى العالم الثالث فنحاول أموراً ثلاثة : التخلص من الفقر وبشاعته ، اختيار التقنيات غير الملوثة للبيئة ما أمكن ، مطالبة الأغنياء بالإنفاق على علاج ما سببوه هم من تلوث فى

بيئة الأرض كلها من غازات تحفر فى طبقة الأوزون إلى نفايات نووية وكيمائية تلقى على سواحلنا وأغذية غير صالحة ترسل إلينا ، وأدوية غير مأمونة تجرب فينا ، ومبيدات زراعية محظورة عندهم . كذلك لا بد أن نلاحظ أن النظام الرأسمالى بأنماط انتاجـة النهمة من حيث الطاقة والمواد الأولية ، والدافعة دفعاً لزيادة الاستهلاك بغض النظر عن ضرورته ، وبحسابات تعظيم الربح عن طريق تحمل البيئة والمجتمع جزءاً من تكاليف الإنتاج ، صنعت من التدمير فى البيئة الطبيعية ما لم يحدثه البشر جميعاً منذ أن وجدوا على سطح الأرض وحتى القرن الثامن عشر . ولهذا فإن حركات الخضر فى الدول المتقدمة توجه فى الواقع أقوى نقد جذرى للرأسمالية . فشعارهم نريد سلعاً أقل ونوعية حياة أفضل ، وهذا نقض لما تفخر به الرأسمالية . وغنى عن الذكر أن جو القاهـرة أكثر تلوثاً من معظم المدن الكبرى فى العالم . كذلك نحن نلوث الآن بشـكل متعاظـم مياه النيل ليس فقط بالمخلفـات العضوية ، ولكن أيضاً بالكيماويات التى تعود إليه من المبيدات الحشرية والعشبية مع مياه الصرف التى تصب فى النيل ، إلى مخلفات المصانع الحديثة . وتسبب التلوث حالياً في انتشار الأمراض : أمراض الجهاز التنفسي في المدن المزدحمة ، أمراض الكبد عند الفلاحين ، ولم يحصر أحـد حالات السرطـان المرتبط بالتلوث . إن فلسفة الغرب الرأسمالى القائلة بسيطرة الإنسان على الطبيعة خرافة مدمرة . فالإنسـان جزء لا يتجـزأ من الطبيعـة يتعامل معها فى كل نفس يتنفسـه أو جرعـة ماء يشربهـا . وكانت الحضارات القديمة تحاول التوفيق بين حاجات الإنسان وطموحاته ، وبين احترام قوانين الطبيعة . ومن أغفل ذلك من المجتمعات القديمة اندثر أو تشتت أيدى سبأ . ونحن نعلم اليوم أن للبيئة أنساقاً يمكن التعرف عليها وأن لكل نسق منها قدرة تحميل معينة يمكن أن تنهار إذا

حمله عامل خارجى (مثل النشاط الإنسانى) أكثر من تلك الطاقة . كما أن تلك الأنساق تتداخل وتتراكب ويؤثر بعضها فى بعض . ونعلم كـذلك أن حسـابات علم الاقتصـاد كما ظهـر واستقـر فى الغـرب الرأسمالى لم تأبه إطلاقاً بدراسة الأوضاع البيئية ولا بحساب تكلفة الإضرار بها لأن الفرض الضمنى كان أن «الموارد الطبيعية» لا تنفد فى أجل منظور . ونحن اليوم نعرف أن كل مورد طبيعي نسق له طاقة تحميل لو جاوزها لانتـهى الأنتفاع به . لقـد وصل التـلوث فى نهر الراين مثلاً إلى حد قتل الأسماك وقضى على كل أشكال الحياة المائية وكان قبل ذلك بكثير قد أصبح غير صالح للشرب .

والمهم أن ندرك فى مصر أمرين : أولهـما أننا فقـراء فى الموارد الطبيعية فالثروة المعدنية عندنا تافهة والبترول بكميات محدودة ينتظر نفادها فى بداية القرن المقبل . ونحن البلد الوحيد الذى يعيش على ماء مستورد فقط (ومعنى المستورد ماء النهر الذى تقع منابعه وروافده خارج الحدود القـومية) . ونصيبنـا من مياه النيـل محدود ومـربوط ومقدرة واحتمالات زيـادات فيه متـواضعة . ونحن لا نكتفى فقط بسوء استخدام المياه وإنما أيضاً تلوثها . إننا بصدد جريمة كبرى هى قتل النيل . أما مواردنا من الأرض الممكن زراعتها لو توافرت المياه فهى لا تتجاوز مليونى فدان فى أكثر التقديرات تفاؤلاً ، وهى فوق كل ذلك تربة ضعيفة . ومن واقع الأمور يمكن أن نستخلص توجهين أساسيين فى تنمية مصر : التعميروالتصنيع .

التعمير بمعنى توطين ملايين المصريين خارج الدلتا والوادى . فقد اقتطع الضغط البشرى (زيادة السكان) من أرض مصر الجيدة التربة ، أكثر من كل ما استصلح من أراض فى الصحراء . ولما كان عدد السكان مستمراً في الزيادة (حتى لو فرضنا انخفاض معدلاتها فى

القرن القادم) يعني المزيد من العدوان على الأراضي الجيدة . ولا يغني في هذا الصدد أي قانون يمنع ذلك العدوان ففيض البشر كفيض النهر يجب أن يتصرف إلى جهة أو أخرى . ومن ثم فإننا بالفعل لا نمنع الاقتطاع من الأرض الزراعية ، أي أننا سنأكل مصدر قوتنا . فمصر بدون هذه الزراعة صحراء بلقع لا تصلح سنداً لحياة مجتمعات مستقرة .

لذلك لا بد أن نضع في رأس معارك التنمية الكبرى بناء مستوطنات جديدة . والمقصود بالبناء هنا ليس تشييد المباني ، ولكن توفير الأنشطة الاقتصادية المتنوعة التي توفر فرص عمل مستقر لشباب قادم من الوادي والدلتا بأعداد كبيرة . إننا لا نستعمل كلمة التعمير هنا بالمعنى الجاري في الحكومة المصرية وإنما بالمعنى اللغوي الأصيل : فالناس يعمرون الأرض ، ولا تعمير بغير هدف واضح لاستقرار أعداد غير قليلة من المصريين .

التصنيع : وفي ضوء ما سبق يظهر أن مستقبل التوسع الزراعي في مصر محدود على الأقل إلى اليوم الذي يمكن فيه تحلية مياه البحر بتكلفة مقبولة . وقد كان ما قاله السادات من أن مصر بلد زراعي وستبقى كذلك ، هراء وحمقاً . وإزاء قلة الموارد المعدنية كذلك ، لا يمكن تصور مستقبل مصر إلا كبلد صناعي متقدم يستورد المواد الأولية وجزءاً من غذائه ويصدر منتجات صناعية . ونحن كاليابان تماماً من حيث شح الطبيعة مع كلا الشعبين ومن حيث أن ثروتنا الوحيدة هي البشر المنتجون . وبتصدير المنتجات الصناعية نصدر في الواقع قوة العمل المتاحة في شكل «قيمة مضافة» للمواد الأولية المستوردة . أما تصدير البشر أنفسهم فهو بالضبط ما يؤخذ على كل بلد يصدر ثرواته خاماً لأن الكسب الأساسي يأتي من التصنيع . هذا

فضلاً عما للهجرة العمالية من آثار سلبية على التنمية لا مجال لتفصيلها هنا . ويلاحظ من ناحية أخرى أن الصناعة الحديثة يمكن أن تستقر بعيداً عن مصادر المواد الأولية وحتى عن الموانئ وخطوط السكك الحديدية حيث تمتاز مستلزماتها ومنتجاتها بخفة الوزن الأمر الذى يتدنى بتكلفة النقل . وعلى هذا يجب تخطيط مناطق العمران الجديدة على أساس وجود صناعات كثيرة بها لأن الزراعة وحدها لن تغطى أبداً تكاليف التعمير ولن توفر فرص العمل الكافية لاستيعاب مستوطنين كثيرين .

والتصنيع ليس مجرد إنشاء مصانع هنا وهناك . ولكنه بالضرورة حركة ديناميكية فى المجتمع كله تستهدف إقامة بناء صناعى متكامل تغذى فيه المشروعات بعضها البعض فيعظم بذلك العائد من البناء كله . كما أن مردود حركة التصنيع نفسها مرتبط بالضرورة بوتائرها المرتفعة فكلما تسارع وتزامن إنشاء المشروعات المتكاملة كان العائد أكبر .

الإجراءات الملحة : ولا يتأتى أى شىء من كل ذلك إلا إذا تم وضع حد فوراً للتدهور المستمر فى أوضاع الاقتصاد المصرى الذى يتحمل الفقراء ومتوسطى الحال كل عبئه فى حين يجنى الطفيليون منه أضخم الأرباح . ولا يمكن وقف التدهور إلا بتطبيق سياسات متكاملة لوقف التضخم المتسارع ثم تخفيض معدله وكذلك لسد العجز الغذائى فى الحبوب .

وكما أوضحنا أهم سبب للتضخم هو عجز الموازنة العامة للدولة . وأقصر طريق لعلاجه هو إعادة النظر فى كل الإعفاءات الضريبية الشاملة التى منحتها الحكومات الانفتاحية لمن يسمونهم المستثمرين . والسياسة الواضحة هنا هى أن الإعفاء الجزئى من

الضرائب يمنح لمشروعات حيوية تستغرق وقتاً طويلاً فى الإنشاء والتشييد حتى تصل لمعدل ربحها المقدر الذى لا يكون عادة مغرياً ، وعلى أن يطبق الإعفاء على هذه المشروعات دون تمييز بين قطاع عام أو خاص . ويلى ذلك فى الأهمية الجدية فى تحصيل الضرائب بعيداً عن الفساد فالضريبة الوحيدة المحصلة عندنا بالكامل هى ضريبة المرتبات والأجور التى تحجز قبل صرف المرتب . ويقتضى وقف التضخم أيضاً تخفيض العجز الضخم فى الميزان التجارى بحظر استيراد الكماليات وأيضاً التخفيض الكبير فى استيراد الأغذية . وهكذا نصل إلى الأمر الثانى وهو سد العجز الغذائى . فالواردات الغذائية تمثل حوالى ثلث إجمالى الواردات . ومن الممكن أن نكتفى ذاتياً من الذرة فوراً وأن يهبط عجز القمح من ٨٠٪ إلى ٣٠٪ خلال عامين ، والأمر لا يحتاج إلى استثمارات كبيرة حيث أنه يعتمد أساساً على تعديل الدورة الزراعية . وبهذا يعتدل الميزان التجارى ونوفر العملة الأجنبية اللازمة لمستلزمات الإنتاج والسلع الإنتاجية . من القول السائد أن «**من لا يملك قوته لا يملك إرادته**». وهذا ينطبق على مصر بشكل مأسوى فنحن نستورد ثلاثة أرغفة من كل أربعة نأكلها . وهذا فى ذاته تهديد خطير لاستقلال البلاد . ولكن الأدهى من ذلك هو أننا نقترض لكى نأكل ، قرضاً تجارياً بفائدة عالية أو قرضاً ميسراً ما دامت أمريكا تتفضل وتمد إلينا فرصة الاستفادة من برنامج فائض الحاصلات الزراعية .

ولا نعنى بذلك أن أمراض الاقتصاد المصرى ترجع كلها لهذين السببين . ولكن نقول إنهما يشكلان الخطر الداهم . ويبقى بعد ذلك قضية البطالة التى تزيد سنة بعد سنة . وقضية النمط الظالم لتوزيع الدخل القومى والذى يستدعى إعادة نظر عاجلة . ثم تميع جهاز

الدولة البيروقراطى العتيق وحاجة التنمية إلى جهاز دولة حديث وكفء. وقضايا أخرى كثيرة ونحن نناضل لإصلاح هذه الأمور فوراً . كما أن أفضل حلول لها تظهر فى ظل استراتيجية التنمية المستقلة التى تفترض تغيير الطبيعة الطبقية لسلطة الدولة كما أوضحنا سابقاً .

ثالثاً : التحرر الوطنى والتوحيد القومى

إن القضية الوطنية فى عصرنا هى قضية التخلص من الاستغلال الإمبريالى واسترداد حرية الإرادة الوطنية . . إنها النضال ضد التبعية . وقد أوضحنا سابقاً أن التخلص من التبعية مرتهن بوجود السلطة بيد تحالف طبقى يتبنى استراتيجية التنمية المستقلة . ولكن هذا لا ينفى النضال حالياً وإلى أن يتحقق التغيير من أجل الحد من التبعية . وفى رأس قائمة المطالب الوطنية التخلص نهائياً من القيود التى فرضتها معاهدة الصلح مع إسرائيل (وفى مقدمتها دخول الجيش المصري سيناء) . ويواكب هذا فى الأهمية الحد من التبعية لأمريكا . هذا الهدف ينصب أولاً على توفير قوت الشعب من عمل الشعب وليس بما يشبه التسول لدى أمريكا أو غيرها . ولكن أساس التبعية الأكبر هو الاعتماد على منح وقروض أمريكية تبلغ سنوياً ٢٣٠٠ مليون دولار (أكثر من ستة آلاف مليون جنيه) أى بنسبة ١٢,٤٪ من حجم الناتج المحلى الإجمالى . ولا يهون من ذلك أن معظم هذا المبلغ منحة ، بل على العكس فإن المقترض فى وضع أفضل من المتسول . ولا يجوز الاعتراض بأن أمريكا تعطى المنح بالنظر إلى «مصالحها فى المنطقة» فهذه المصالح تتحقق على الوضع الأكمل كلما كانت التبعية لواشنطون كاملة . وأخيراً ليس سراً أن دوائر الحكومة والكونجرس تدرسان حالياً استحالة استمرار أمريكا فى إعطاء منح لمصر .

فالأصل أنها كانت لمساندة كامب دافيد ، وقد مضت على كامب دافيد ومعاهدة الصلح ١٢ سنة ، ولم يكن وارداً أصلاً أن تستمر هذه المنح إلى الأبد . ومن ثم ستطفو فكرة التخفيض على السطح ، وستطالب واشنطون الحكومة المصرية بمزيد من التنازلات حتى تقنع الكونجرس بعدم الإلغاء أصلاً وأن يكتفى بالتخفيض . وليس لدى الحكومة أى بديل آخر . لأنها ترفض مجرد التفكير فى البديل .

ولا يكتمل أمن مصر إلاّ فى إطار أمن قومى عربى وستكون التنمية المستقلة عسيرة فى أى قطر عربى على حدة . ومن ثم فإن ضرورات التنمية المستقلة ذاتها تدعونا إلى التعاون والتكامل والتوحد . وإذا كانت هذه الأمور تتحقق بين بلاد لا تنطق بلغة واحدة وحارب بعضها بعضاً عدة مرات فى الماضى غير البعيد . فكيف تتعطل جهود التعاون والتكامل والتوحد بين أقطار أمة واحدة ؟ إن شعار الوحدة لا يرتكز فقط على تاريخ مشترك وماض حضارى واحد ولكنه يرتبط جوهرياً بضرورات الحاضر وحتميات المستقبل . ولذلك فنحن نصر على رفع شعار الوحدة العربية مجدداً ونبذل كل الجهود للاقتراب منها . ولنا فى هذا الشأن فكرتان أساسيتان الأولى أن الوحدة بطبيعتها عمل شعبى تقره برلمانات منتخبة انتخاباً حراً ويشرف على التنفيذ هيئات منتخبة كذلك . كما أن الشعوب أكثر حرصاً على الوحدة من الحكومات العربية والفئات الرأسمالية ، لذلك فإننا ننادى **بضرورة النشاط الشعبى فى مجال الوحدة** . وهذا ما يقتضى وجود نواة للتمثيل الشعبى فى كل المنظمات العربية القائمة أو التى ستقوم. كما يفرض على المنظمات الجماهيرية قطع مسافات على طريق الوحدة أطول من تلك التى يمكن أن تقطعها الحكومات . ولا يمكن أن تظل قضية الوحدة العربية حبيسة أدراج الوزراء ولقاءات الملوك والرؤساء .

والفكرة الثانية هى أن الجانب الاقتصادى فى العمل من أجل

الوحدة ما زال أضعف الحلقات رغم كل الخطب الحماسية والتنظيمات البيروقراطية . إن جملة المصالح الاقتصادية الفاعلة فى الوطن العربى ترتبط بصورة أو بأخرى بالغرب الإمبريالى وشركاته متعدية الجنسية . وما زالت المكاسب الاقتصادية للتعاون والتكامل ثم التوحيد فى أمور الاقتصاد أموراً احتمالية لا تعبر عن وجود مادى . ولذلك فلا بد من تغيير جذرى فى هذا المجال (بصفة خاصة عن طريق المشروعات المشتركة المتكاملة) لتوفير قاعدة اقتصادية لها مصلحة أكيدة فى الوحدة وتعمل على توسيع التعاون وتأكيد التكامل وصولاً إلى الوحدة . ويتعين على القوى التقدمية والوحدوية أن تخرج من رومانسية القومية الواحدة والدولة الواحدة ومن عاطفية استرجاع التاريخ وتقصى جذور الحضارة المشتركة إلى برامج عملية محددة تدعو لها بين الجماهير وتثقف بها الرأى العام . يجب أن تستعيد قضية الوحدة وجودها فى وسط كل مشاغل الساعة . إن الحرية والاشتراكية والوحدة أمور مترابطة ومتشابكة ولا مجال لأولوية مطلقة بينها . وعلينا أن ندافع عنها جميعاً فى كل وقت .

ولا تكتمل الأمور فى الوضع العربى من غير تجديد وتأكيد فهمنا للخطر الصهيونى . ونحن نصدر فى هذا ليس تضامناً فقط مع الشعب الفلسطينى البطل . ذلك أننا نعرف أن أمن مصر كان دائماً مرتبطاً بفلسطين ، وكل من غزاها بدأ بالتمركز هناك ثم وثب عبر سيناء . ولهذا عمل كل نظام حكم قوى فى مصر حتى أيام محمد على وإبراهيم على تأمين وضع فلسطين كخط الدفاع الأول عن البلاد . وفى إطار النظرة المستقبلية للأمور نرى أن طموحات إسرائيل مع سوريا أو لبنان أو السعودية قضية توسع اقليمى وحدود، ولكن التناقض بينها وبين مصر مشكلة وجود. فلن يخرج مستقبل المشرق العربى

عن أحد أمرين : إما حركة تحرر وطنى وتوحيد قومى عربية تقودها مصر، وإما هيمنة إسرائيل على المنطقة كلها أو على معظمها. ومع ذلك فنحن نرفض بشدة إهدار حقوق الشعب الأصيلة فى تقرير مصيره واختيار ممثليه دون وصاية من أحد وتحت أى دعوى كانت . لقد عانت قضايانا القطرية كثيراً من تدخل حكومات قطرية أخرى فيها . ونحن نريد التوحيد عن طريق الاتفاق الشعبى وبالأسلوب الديموقراطى . لقد عانت القضية الفلسطينية بالذات من تدخل أقطار عربية أخرى المرة بعد المرة . حقاً إن فلسطين قضية العرب الأولى ــ وفى رأينا أن معنى ذلك أن تقدم كل الأقطار حكومة وشعباً ـ كل أشكال المساندة للشعب الفلسطينى دون أى شروط . ونؤكد بالذات أن قضية العلاقة بين الدبلوماسية وأشكال النضال الأخرى بما فيها الخيار العسكرى حق كامل لمن يحملون السلاح والحجر . ونذكر هنا أنه حين وقعت حكومة الجزائر المؤقتة اتفاقيات ايفيان التى أنهت حرب التحرير انبرت حكومات عربية لتنقدها بشدة بحجة مساس تلك الاتفاقيات بالسيادة الكاملة للشعب الجزائرى . وانفرد جمال عبد الناصر بقوله لا تعقيب على ما يختاره المحاربون واستمر فى تأييد شعب الجزائر وحكومته تأييداً غير مشروط . وكذلك يقول حزبنا إننا نساند ممثلى الشعب الفلسطين ما دام ذلك الشعب لم يسحب منهم ثقته مساندةغير مشروطة ونستنكر أي محاولة للضغط على منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب البطل ، للشعب الذى يقف فى خط النار الأول فى مواجهة الصهيونية العالمية والعنصرية الإسرائيلية التى تساندها أمريكا فى كل شىء . إن التاريخ قد وضع شعب فلسطين الصغير بعدده ، الكبير بنضاله فى موقع طليعة الشعوب العربية فلا أقل من أن تقف بقية الشعوب وراءه وتمده بكل ما يحتاج إليه .

ـ ٣ ـ

برنامج عاجل

يهدف البرنامج العاجل إلى تصفية الأوضاع السلبية التى يعيش فيها المجتمع المصرى والتى شرحها التقرير السياسى عند الحديث عن الأوضاع الداخلية . وتصحيح هذا الوضع شرط ضرورى لتطوير سياسة مصر العربية وسياستها الخارجية .

أولا : التنمية البشرية

الإنسان هو المنتج الوحيد على هذه الأرض ، ومن ثم لا تنمية مادية فى أى مجال إلا إذا واكبتها تنمية البشر أى تأهيلهم لممارسة أعمال الانتاج المتعددة والمتطورة بخطى سريعة . ويناضل الحزب فى الفترة القادمة من أجل الوصول إلى الأهداف التالية :

١ ـ التعـليم

* الاستيعاب الكامل لكل الأطفال بنين وبنات خلال فترة الإلزام التى نص عليها الدستور أو فيما يسمى التعليم الأساسى .
* الوصول بمعدل الاستيعاب فى مرحلة التعليم الثانوى بفروعه المختلفة إلى ٧٥٪ من إجمالى الفتية والفتيات فى الفئة العمرية المحصورة بين التعليم الأساسى والتعليم العالى .
* تطوير محتوى العملية التعليمية فى مجال العلوم الطبيعية والتطبيقات التكنولوجية مع ربط المدارس باحتياجات البيئة التى تعيش فيها .
* تنظيم تدريب تحويلى فوراً لإعداد كل جامعى وجامعية فى حالة

بطالة تربوياً لسد العجز الحالى فى عدد المعلمين ، وإقرار سياسة أن تصبح كليات التربية المركز الأساسى لتأهيل المعلمين والارتفاع المستمر بمستواهم العلمى والمهنى والحرص على أن يتوافر مستوى معيشة مادي مكافئ لما يحصل عليه غيرهم ممن أتموا مرحلة التعليم العالى والجامعى أو يفضله قليلاً .

* تطوير أدوات التعليم ومواقعه باستمرار مع تزايد الدخل القومى والإنفاق الحكومى .
* مكافحة الأمية بعدة طرق مثل اشتراط معرفة الكتابة والقراءة لدى التعيين أو الترقية وتنظيم دورات محو الأمية فى موقع العمل تحت إشراف اللجنة النقابية وكذلك إنشاء مدارس مسائية يتعلم فيها الأميون مبادئ المعرفة جنباً إلى جنب مع تدريب عملى للاشتغال بمهنة محددة .

٢ ـ الصحة

* البدء فوراً بدراسة حالات التلوث الكثيرة وما يترتب عليها من أمراض . ووضع مخطط للتخلص منها أو معالجتها على مدى ٥ أو ٧ سنوات .
* تدبير الإنفاق الكافى على الصحة الوقائية بدءاً من القضاء على الأمراض المتوطنة وتوفير مياه الشرب والصرف الصحى معاً .
* اعتماد أسلوب البطاقة الصحية والاهتمام بالإحصاء الصحى ولا سيما فى أماكن تجمع المواطنين : المدارس والمصانع والإدارات الحكومية . . الخ .
* تحفيز الناس على الاشتغال بمهنة التمريض بحيث نصحح الإختلال الحالى بين أعداد الأطباء ومرتباتهم وبين نقص المشتغلين بالتمريض وارتفاع أجورهم . كل ذلك مع الأخذ فى الاعتبار

حاجة الدول العربية والإفريقية لهذه المهنة بالذات .

* تعميم التطعيم المقرر من منظمة الصحة العالمية والاهتمام بالإرشاد الصحى وكذلك قياس درجة التلوث فى مواقع مختلفة فى طليعتها هواء المدن والماء فى الريف وتعريف الناس بمخاطرها وتحديد طرق الوقاية منها .
* عدم الترخيص لمستشفيات استثمارية بمعدات حديثة وعالية التكاليف إلا إذا وافق أصحاب المستشفى على فتح أبوابه لدارسى الطب .
* إعطاء أولوية مطلقة داخل ما ينفقه المجتمع على الصحة لرعاية الأمومة والطفولة بما فى ذلك توفير الغذاء الضرورى للحامل والمرضع والطفل وأن تتركز الدعوة لتنظيم النسل حول وحدات رعاية الأمومة والطفولة حيث تكون الأم ، بل والأب، أكثر استعداداً لتقبل التنظيم .

٣ ـ الإسكان

* إعطاء أولوية مطلقة لمشروعات توطين المصريين خارج الدلتا والوادى لأنه بدون حل لهذه القضية سيتوالى إرتفاع سعر الأرض ، وبالتالى ينتشر العدوان على الأراضى الزراعية فى حين تصبح القيمة الإيجارية أبعد كثيراً عن متناول أغلبية الناس .
* وضع سياسة قومية للسكان توفر إعادة توزيع السكان على أراضى الجمهورية وتحد من التكدس الهائل فى القاهرة والإسكندرية .
* البناء على حافة الصحراء كلما أمكن لمقاومة ارتفاع أسعار أرض البناء ، واستخدام مواد البناء المتاحة محلياً والكامنة لتغطية احتياجات معظم سكان القرى تخفيفاً للعبء المالى الباهظ الناتج

عن الاعتماد على الحديد والأسمنت وحدهما فى كل ما يبنى حتى ولو لم يكن استخدامهما ضرورة لا بديل عنها .

* يجب أن نصل إلى وضع تقوم فيه علاقة المالك بالمستأجر أساساً على التعاقد وهذا ما يفترض صدور قانون جديد يحل بصفة خاصة مشكلة تكاليف الصيانة المتزايدة من ناحية ، وحالة التضخم السائدة فى المجتمع من ناحية أخرى . وتشجيع وحدات الإنتاج والخدمات الكبيرة على بناء مساكن للعاملين فيها ، وليكن التشجيع مثلاً استنزال تكلفة البناء من الأرباح القابلة للتوزيع . ويتمثل التدخل الحكومى هنا فى أمرين برزا فى المجتمعات المتقدمة وتقررت إجراءات لمواجهة كل منهما . فقد تقرر فى تلك الدول فصل قيمة الإيجار عن تكاليف الصيانة بحيث يتقاسم المستأجرون أعباء الصيانة من واقع الإنفاق الفعلى الذى لهم حق الإشراف عليه ومراجعته ، أما القيمة الإيجارية فتتغير من عام لآخر بنسبة يحددها مجلس الوزراء .

* ولما كان واقع الأمور عندنا أن كثيراً من المواطنين لا يملكون دخلاً يكفى لدفع نسبة الإيجار المقررة بالنسبة لتكاليف إقامة المبنى فلا بد من تدخل الدولة ووحدات الحكم المحلى ووحدات الإنتاج الكبيرة على أن يتحمل المال العام جزءاً من الإيجار المتفق عليه بين المالك والمستأجر. والأسلوب العملى لذلك هو أن تحدد الحكومة فى ضوء الدراسات الواقعية نسبة معينة من دخل الأسرة لا يجوز أن تدفع الأسرة أكثر منها ، وتتحمل الحكومة وغيرها من الهيئات دعم الأسر الفقيرة بتحمل الفرق بين القيمة الإيجارية الفعلية وبين ٢٠٪ من دخل الأسرة مثلاً. وميزة هذا الحل أنه يتحرك وفقاً لظروف الأسرة والمجتمع ، فإذا تحسن دخل الأسرة بحيث كان فى

وسعها دفع القيمة الإيجارية لأنها لا تزيد عن ٢٠٪ المقررة اختفى الدعم تلقائياً. وهكذا يمكن التخلص من سلبيات التثبيت المطلق للإيجارات فى زمن يتغير فيه كل شىء بسرعة مذهلة .

٤ ـ المـرأة

يناضل الحزب من أجل :

* المساواة الكاملة بين المرأة والرجل فى كل المجالات والأعمال .
* تحقيق الاستيعاب الكامل للبنات فى مرحلة التعليم الأساسى ثم بعدها فى الثانوى .
* تطبيق المبدأ الديموقراطى «أجر متماثل لكل عمل متشابه» ويحارب كل تمييز ضد المرأة فى فرص العمل أو فى الأجر .
* توفير خدمات خاصة للحوامل والمرضعات : كمية غذاء إضافية ، إجازة الحمل والوضع وتوفير دار حضانة فى كل مؤسسة أو منشأة يزيد عدد العاملات فيها عن خمسين .
* إقرار مبدأ التعويض عن الأضرار على الحالات التى يسىء فيها الرجل استخدام رخصة الطلاق مع عناية خاصة بحالة المتقدمات فى السن .

٥ ـ الطـفل

ويناضل الحزب كذلك من أجل :

* إعطاء الطفل أولوية عليا فى كل الخدمات التى يوفرها المجتمع .
* توفير غذاء إضافى للطفل والأم المرضع .
* توفير أماكن للرياضة فى كل حى ليذهب إليها الأطفال بدل أن يلعبوا فى الشوارع معرضين لمختلف أشكال العدوان .
* تعميم التطعيم وأدوية لكافة أمراض الأطفال .

* توفير الكفاءات المتخصصة لجعل برامج الأطفال فى الإذاعة والتلفزيون موجهة علمياً إلى ما يزيد من قدرات الطفل العقلية وينمى خياله وإحساسه الفنى ويحميه من الخزعبلات وألوان ثقافة الاستهلاك المنحطة .
* ألا يترك طفل بلا مدرسة فيجب تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال من الجنسين وإعداد فصول أو مدارس للمعوقين منهم وهم فى بلادنا نسبة عالية .

٦ - الشــباب

يريد حزبنا تحقيق ما يلى :

* الاستخدام الكامل للمدارس ونوادى الشباب وقصور الثقافة وقاعات الاجتماعات فى المؤسسات ليتمكن كل شاب من ممارسة الرياضة بشكل منتظم من التدريب الذى يستهدف توفير سلامة الجسم وليس فقط استلقاط «الأبطال» .
* أن يمارس الشباب حق المشاركة فى اتخاذ القرارات التى تمس حياتهم أو تؤثر فى مستقبلهم . فتكون لهم وحدهم إدارة المخصص لخدمتهم من أدوات التربية البدنية أو الثقافة أو الهوايات . ويجب أن يسمع صوتهم فى إدارة شئون المدرسة .
* تمكين الشباب من تشكيل كل ما يريد من جمعيات في كل المجالات دون تدخل من أى سلطة ما لم تقع جريمة ، وإن تكون اتحادات الطلبة منتخبة ديموقراطياً وتتمتع بحرية كاملة فى أداء مهامها ولا تخضع إلا لرقابة الجمعية العمومية لأعضاء الاتحاد .
* أن يحقق تطوير التعليم الانتقال من أسلوب التلقين والحفظ إلى أسلوب تنمية قدرات الطلبة العقلية ونظرتهم النقدية لكل ما يسمعون أويرون .

٧ ـ تصفية الفقر المدقع

ومهما يكن من أهمية كل الإجراءات السابقة لا يجوز أن نتوهم أنها تكفى لتصفية الفقر المدقع فى المجتمع المصري . فثمة شريحة من المواطنين لا تحصل على عمل ، وليس لها دخل منتظم ، انقطعت فى العادة عن التعليم وأخذت تكد فى مسالك المدن بحثاً عن لقمة اليوم . ولم تسمع فى حياتها شيئاً عن التأمينات الاجتماعية أو الضرائب أو النقابات والجمعيات ناهيك عن الأحزاب السياسية . تبيت مكدسة فى أضيق الأمكنة ومن ثم فهى خارج سوق الإسكان بالمعنى الرأسمالى فهى لا تملك ما يطلب منها من «خلو رجل» أو مقدم إيجار . وهى لا تنتظر شيئاً من الدولة ومؤسسات الحكم والإعلام إلا الإساءة إليها أو البطش بها . وهى بالضرورة أرض خصبة لانتشار الجريمة . هذه الفئة المهمشة من السكان فى الحضر وفى الريف تقدر بالملايين وليس بعشرات الألوف . وقد ثبت من تجارب العالم الثالث كلها أنها خلت من أى آلية تحول جزءاً من الزيادة فى الدخل القومى إلى المهمشين . أما فى بلادنا فإن المسؤولين فى الحكومة وفى الحزب الحاكم ، بل وفى بعض أحزاب المعارضة يضجون من الشكوى من هذه الفئات التى تريد دعم الفقراء ومجانية التعليم والعلاج وتتكاثر كالجراثيم بمعدلات عالية . وقد سلمت بحقيقة التهميش الهيئات الدولية ودوائر الرأسمالية العالمية فدعت إلى حملات منتظمة لتصفية الفقر المدقع كعنصر أساسى فى استراتيجية التنمية .

وفى هذا الإطار يدعو الحزب إلى :

* خلق عدد متزايد من فرص العمل إلى أن يتحقق عدد فرص العمل الجديدة يساوى عدد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة . وفى سبيل ذلك لا يجوز إهمال أى نشاط أو أى قطاع يسهم فى

زيادة فرص العمل المطلوبة من قطاع عام إلى قطاع خاص ، إلى التعاونيات ، إلى الورش والدكاكين الصغيرة التى تندرج تحت اسم «القطاع غير المنظم» .

* الحرص على تقرير حد أدنى للأجور ، يتغير وفقاً لمعدلات التضخم ، تلتزم به كل قطاعات الاقتصاد القومى وأن يكون هذا الحد كافياً لشراء ضرورات الحياة وفى مقدمتها الغذاء .
* إلى أن يكتسب الاقتصاد القدرة على تصفية البطالة المستقرة لا بد من تقديم دعم غذائى لهذه الفئات المهمشة وكذلك دعم كسائى فى ضوء نموذج الإنفاق الذى ينشره جهاز الإحصاء والتعبئة عن ميزانية الأسرة .
* تكتسب المدرسة بالنسبة إلى أولاد المهمشين أهمية خاصة يجب تدعيمها ، فهى المكان الأمثل لتقديم وجبة مجانية وملابس بسعر متهاود ، وكذلك لضمان التطعيم والفحص الدورى الرامى لاكتشاف آثار سوء التغذية أو الأمراض غير الظاهرة للعين . فنحن إذاً لا نكتفى برفض العدوان على مجانية التعليم ، ولكننا نطالب بزيادة الإنفاق لتقوم المدرسة بدور شامل فى رعاية التلاميذ .
* إعادة نظر شاملة للإنفاق الحكومى مع تقدير من يستفيد من هذا الإنفاق للحد من مظاهر الاستهلاك غير الضرورى مع ضمان توفير الضروريات .

ثانياً : التنمية المطردة وقضايا البيئة

يصنع الإنسان المعجزات فى كل المجالات ، إلا أنه لا يخلق شيئاً من العدم . فكل إنتاج بالمعنى الاقتصادى هو زيادة فى قيمة مادة أو مواد أولية يعمل الإنسان فى تحوير شكلها وتحويلها إلى الشكل الذى

يشبع احتياجات الإنسان أو رغباته . فالمادة كما هو معروف لا تفنى ولا تستحدث والأصل فيها مهما ابتعدت حالياً عن مكونها الأصيل موجود فيها . كان الاقتصاديون يسمونه إلى عهد قريب جداً «الطبيعة» والذى انتشر الاهتمام به تحت اسم البيئة . وقد ثبت أن بطش الإنسان بالبيئة قد بدد وأتلف أو قضى نهائياً على كميات كبيرة جداً من المواد الطبيعية . وعلى أساس ذلك الفهم يتفق المهتمون بالبيئة على أنه لو استمرت بلدان العالم الثالث فى محاولة إعادة صنع تجربة الرأسمالية الغربية فإنه ستصدم بعقبات بيئية تتوقف عندها التنمية . هكذا أصبحت قضية الإدارة الرشيدة للتنمية بعيداً عن التلوث والتبديد قضية اجتماعية وسياسية واقتصادية تلتقى وتتصادم بشأنها المصالح الطبقية المختلفة فى داخل كل مجتمع ويتصادم فيها الشمال مع الجنوب .

ولهذا يناضل الحزب من أجل :

* وضع قضية البيئة بمكوناتها الطبقية والسياسية فى موقع بارز فى الفكر وفى العمل السياسى ويشجع الجهود التى تبذل لشرح القضية وتفصيلها لتصبح مفهومة للمواطن المصرى فى كل موقع لأن هذا الوعى ضرورى لتصور خطوات التنفيذ وضمان تحويلها إلى وقائع فى المجتمع .
* بحث الآثار الضارة للبيئة فى كل ما نستورد وكذلك الآثار الجانبية لكل تكنولوجيا إنتاج أو خدمات . ويساعد الحزب على نشر كل البيانات التى تنشر بهذا الصدد فى الخارج .
* التنفيذ الفورى لمخطط حماية النيل من التلوث الذى تزعم الحكومة أنها وضعته وندعوها لطرحه على مؤتمر علمى واسع ونشره على

الناس كوسيلة لزيادة الوعى بهذه المشكلة الخطيرة .

* البدء فوراً فى تجارب حقلية لاستخدام وسائل المقاومة الحيوية للآفات الزراعية للحد من استخدام المبيدات الكيماوية ذات الآثار الجانبية المعقدة والضارة .

* تحقيق الربط الدائم بين توصيل مياه الشرب وبناء أسلوب للصرف الصحى حتى ننقذ قرانا التى حولتها مياه الصرف الصحى إلى حقول مرض وأوبئة .

ـ العمل المنظم فى كل مجال انتاجى لجمع مخلفات الإنتاج لإعادة استخدامها بحالها أو مع إجراء التعديل الضرورى لذلك .

* العمل على ربط محطات الصرف الصحى الكبيرة بوحدات لفرز ما تحمله المجارى وإعادة استخدام مكوناته ولا سيما مكوناته المائية . فعلى هذا النحو يسترد المجتمع جزءاً هاماً من التكلفة فضلاً عن صيانة النيل من مخلفات البشر .

* التخلص من القمامة فى المدن عن طريق الفرز وإعادة الاستعمال ، وما يبقى من مكونات عضوية يصنع كسماد عضوى تحتاج إليه الزراعة المصرية .

ـ صيانة التربة الزراعية وتحسينها باستمرار أو على الأقل وقف تدهورها .

* الاستخدام الرشيد لمياه النيل وإعادة استخدامها بعد التنقية .

* تلتقى مصلحة البيئة مع مصلحة الجماهير . فالفقر أكبر ملوث للبيئة ومدمر لمواردها ومن ثم لا بد لحماية البيئة من تصفية الفقر المدقع والحرص على التحسين المستمر لمستوى وظروف المعيشة .

* يجب الحد من الاستهلاك الترفى السفيه الذى فرضه الطفيليون على المجتمع ككل مما أدى إلى تراجع معدل الادخار القومى والتوسع فى

إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للجماهير .

ثالثاً : التنمية المتكافئة

يرى الحزب أن قضية الشعب المصرى الأول هى التنمية الشاملة القائمة على الديموقراطية والعدل الاجتماعى ، ومن ثم فإنه يقف بشدة ضد كل ما من شأنه تعطيل تلك التنمية أو تبديد الموارد فيما لا يفيدها . ويبادر دائماً باقتراح الإجراءات التى تساعد التنمية ويرحب بكل اجتهاد وطنى فى هذا المجال . ونحن ندرك جيداً أن طريق التنمية المستقلة طريق شاقة بسبب ما يقف فى سبيلها من مصالح آنية أو أنانية . وما يصرف الجماهير عن تبنيها من معارك وهمية وشعارات جوفاء أو أفكار رجعية تهدر العقل الذى هو سبيلنا الأساسى للتقدم . ومن ثم فإن الحزب يتصدى بالأهداف للمرحلة التالية على أساس أنها تفتح الطريق أمام تنمية ترتكز على الاعتماد على النفس .

١ ـ الإصلاح الاقتصادى

يناضل الحزب بكل ما يملك من وسائل لإسقاط الاتفاقية التى وقعتها الحكومة مؤخراً مع صندوق النقد الدولى . فقد أثبتت تجارب بلدان العالم الثالث المتنوعة فساد تلك «الوصفة العقائدية» إنها تبدأ بتجويع الفقراء وإفقار الفئات الوسطى مع تحقيق المزيد من الثراء للرأسماليين الذين لا هم لهم إلا تحقيق الربح فى مصر ثم تحويله إلى الخارج ، وهى تحمل دائماً معها استفحال التضخم وامتداد الغلاء ليشمل كل شيء ، وتراجع الأجر الحقيقى للعمل (صافى الأجر بعد اقتطاع ما يعادل معدل التضخم السنوى) وانتشار البطالة ، والتدهور المستمر لسعر صرف الجنيه المصرى . وقد بدأت الخطوات الأولى لتغيير

بنية الاقتصاد المصرى فى اتجاه مضاد لصالح جماهير العاملين فى الريف والحضر . وقد عرف الناس بوعيهم الحساس أن قوانين «قطاع الأعمال» وضريبة المبيعات وتعويم سعر الفائدة لا تحمل أى خير لأى فئة من الفئات الاجتماعية غير مجموعات الطفيليين الناهبين الفاسدين والمفسدين ، والأدهى من حجم كل تلك المعاناة يكمن فى أن شروط الصندوق لا تؤدى إلى زيادة الإنتاج على النحو الذى يعوض الناس عن فترة الحرمان . ففى كل التجارب المعروفة كان النمو الاقتصادى الضحية الأولى لسياسة انسحاب الدولة من الإنتاج وإهمال التخطيط وترك عجز ميزان المدفوعات ينكمش أساساً على حساب تخفيض الواردات من السلع الإنتاجية وهذا ما يعنى تعطيل عملية الإحلال والتجديد والصيانة ، ناهيك عن إضافة قدرات إنتاجية جديدة .

ويدرك الحزب أكثر من غيره الاختلالات الخطيرة التى تهدد الاقتصاد المصرى فى الصميم وكان ممثلوه فى المؤتمر الاقتصادى الذى دعا إليه رئيس الجمهورية (فبراير ١٩٨٢) الوحيدين الذى طرحوا تلك الاختلالات وكذلك وسائل تصفيتها فى خطة ثلاثية تسبق التخطيط الخمسى ، وتكررت هذه المعانى فى وثائق حزبية كثيرة . ويرى الحزب الإصلاح الحقيقى فى الاقتصاد المصرى يكون بمعرفة المصريين مع احترام لحاضر العاملين ومستقبل الحياة على أرض مصر يقتضى ما يلى :

أ - إلغاء الإعفاءات الضريبية الشاملة التى وفرها القانون لأى مشروع انفتاحى ، وعدم إعطاء إعفاء جزئى أو كامل إلا فى حالات استثنائية لا علاقة لها بملكية المشروع ، وفى الوقت ذاته يدعو الحزب لتطوير الإدارة الضريبية فى مصر وتدريبها المتكرر ، ومدها بأجهزة الحاسبات الآلية ، ورفع مرتبات العاملين فيها .

ويدعو الحزب إلى رفع الحد الأدنى من الدخل الذى لا تمسه الضريبة إلى خمسة آلاف جنيه كما يدعو لدراسة الآثار المحتملة على موارد الدولة إذا تم تخفيض أسعار الضرائب كلها فى ضوء إلغاء الإعفاءات وتطوير طرق الربط والتحصيل . كذلك يطالب الحزب بتقديم مشروع قانون الضريبة الموحدة إلى مجلس الشعب لأن تلك الضريبة هى الأساس العادل لتطبيق أى تصاعد فى سعر الضريبة . وهى التى تساعد على توزيع الأعباء الضريبية وفقاً للقدرة التمويلية لدافعى الضرائب ، كما أنها تظهر جور الحكام المتمثل فى التوسع المطرد فى الضرائب غير المباشرة التى يعانى منها غالبية الناس .

ب ـ حظر استيراد السلع الترفية تماماً وتقييد استيراد السلع الكمالية . كذلك الاعتماد على الإنتاج المحلى فى توفير الغذاء وبالتالى تخفيض الاستيراد حتى من سلع ضرورية يقابل ذلك بالطبع الحرص الشديد على تنشيط التصدير مع العلم بأن أفضل الأمور هو تصدير المنتجات الصناعية .

جـ ـ إعادة النظر فى توزيع الإنفاق الحكومى للحد من تخفيض ما يخصص فيه لخدمات التنمية . ويقتضى هذا إعادة النظر فى نفقات القوات المسلحة وقوات الأمن على مختلف مسمياتها . وعلى أية حال يجب ألا تفضى اعتبارات السرية إلى حرمان مجلس الشعب من أن يدرس بشىء من التفصيل كيف تنفق تلك المجموعات من الإنفاق التى يعلن عنها بالقيمة الإجمالية (وهذا ما يجرى فى كل البرلمانات المحترمة) .

وبهذه المجموعة من الإجراءات تكون مواجهة العجز فى الموازنة العامة للدولة والعجز فى ميزان المدفوعات بما يحد من تدهور سعر

صرف العملة الوطنية وما يعنيه كل ذلك العجز من التهاب فى الأسعار (تسارع معدل التضخم) .

٢ ـ الكـفاية

لا يسعى التجمع ، على عكس ما يقول بعض الجهلة ، إلى توزيع الفقر على المواطنين وإنما يرى الحزب أن عملية إعادة توزيع الدخل تستغرق عدة سنوات يجب أن يزيد الإنتاج خلالها زيادة مرموقة . وليس فى فكرنا الاشتراكى أى مكان لتسووية فجة حتى ولو كانت على أساس أدنى الدخول. ونحن نحافظ على المبدأ الذى وضعه ميثاق العمل الوطنى (١٩٦٢) وهو مبدأ الكفاية والعدل، أى الزيادة المطردة فى الإنتاج التى تجعل من الممكن أن يتزايد معها أثر إجراءات توزيع الدخل . وعلى عكس ما نريد سارت الحكومات التى تعاقبت على مصر منذ أواسط السبيعينات على الإنحياز للرأسمالية الطفيلية والتجاوب مع مطالبها مهما كان مردودها على المجتمع . وهكذا شهدت تلك الفترة تراجع الإنتاج السلعى فى قطاعات كثيرة وجموده فى قطاعات أخرى . واستخدمت الحكومة سلطاتها فى تخريب القطاع العام بحرمانه من توظيف عائداته فى إجراء أعمال الصيانة والإحلال والتجديد ، كما حرمته من استخدام حصيلة صادراته من العملات الأجنبية ليشترى بها مستلزمات الإنتاج . وتقادمت مصانع وعمل بعضها الآخر بجزء محدود من طاقتها . ووقفت وحدها تدفع الضرائب وتخضع للتسعير الجبرى . كما تعمدت تلك الحكومات إهمال تصحيح الهياكل المالية لشركات القطاع العام . وكان من شأن ذلك أن تراجع معدل الإنتاجية ومستوى الإنتاج وحجم الأرباح في ذلك القطاع على نحو يسهل مهمة من يعادونه عقائدياً فيطالبون صباح مساء بتسليمه لقمة سائغة للانفتاحيين والطفيليين . وكان هم

الطفيليين خلال تلك الفترة كلها النهب بكثرة وفى سرعة لا تجاوزها إلا سرعة توظيف الأرباح خارج مصر .

ولذلك لا يقنع الحزب بما تكرره الحكومة عن زيادة الإنتاج بالفعل أو بالأمل ، فالقضية ليست قضية مناشدة أو مصالحة أو استرضاء لهذا الطرف أو ذاك ، وإنما هى قضية تخطيط وسياسات تنفيذ تدرس بعناية وتعرض على الشعب وتلتزم بها الحكومة على الأقل ، ثم المنتجون والمستهلكون عن طريق السياسات المؤثرة فى العرض والطلب والأسعار والعمالة والأجور وفى هذا الإطار يناضل الحزب من أجل التوجهات الآتية :

أ ـ تلبية الاحتياجات الأساسية للجماهير ، فلا يجوز أن يعيش الناس وخبزهم اليومى مهدد بوقف سفينة أو سفينتين أمريكتين لعطل فنى . ومن لا يملك قوته لا يملك إرادته كما صرح بذلك رئيس الجمهورية فى أكثر من مناسبة . والعمل على تحقيق هذا الهدف يخفف من العجز فى ميزان المدفوعات . كما أن الإنتاج لإشباع الحاجات الأساسية (غذاء ، كساء ، ملبس ، تعليم ، صحة . .) يفتح فرصاً حقيقية للصناعة الصغيرة والمتوسطة وكذلك فرص عمالة أكثر مما تستوعب الصناعات المتطورة . كما أن للقطاع غير المنظم دوراً هاماً لو لقى من الحكومة الدعم والمساندة .

ب ـ يجب ألا تعتمد الصناعات بصفة دائمة على الحماية الجمركية . وعلى قيادات الصناعة أن يحسبوا أمورهم على الأساس من المنافسة الدولية . وهذا ما يعنى العناية الكبرى بتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل . وهذا أمر مطلوب فى ذاته . كما أن تخفيض التكاليف يجعل إنتاجنا الصناعى قادراً على المنافسة فى السوق العالمية . وعلى أساس هذا التوجه يمكن أن يكون لمصر

منعطف تصديرى واضح لتتمكن من استيراد ما يلزمها من آلات ومستلزمات إنتاج ومواد أولية وخبرة تكنولوجية .

جـ ـ دخول مجال صناعة معدات الإنتاج وتطويرها فليس فى وسع بلد بحجم مصر وعدد سكانها أن يعتمد التحديث كله على ما يمكن أن يتيحه لنا الغير من تكنولوجيا صلبة (الآلات والمعدات والمواد الخام . .) والتكنولوجيا اللينة (الخبرة والمعرفة الفنية) كما أن النجاح فى هذا المجال يفتح له أبواب تصدير فى الوطن العربى وأفريقيا ومع سائر بلدان العالم الثالث .

د ـ تطوير الزراعة للوصول إلى أكبر عائد من شريط الأرض الزراعية الذى ما زلنا محصورين فيه . إن محدودية الرقعة الصالحة للزراعة (ولو بعد استصلاحها) ومحدودية موارد المياه تفرض علينا فرضاً أن نعظم العائد من الزراعة التى عليها أن توائم طلبات متعددة : توفير الغذاء، انتاج مواد أولية للصناعات الغذائية والنسجية، التصدير . وهذا الفهم الشامل لمعطيات المشكلة الزراعية فى مصر لا يمكن أن يصدق ما يعرفه بتصريحات وزراء الزراعة المتعاقبين من أرقام وهمية عن استصلاح الأراضى ، أو زيادات غير حقيقية فى إنتاجية الفدان . إن للبحث العلمى والتكنولوجى أهمية قصوى فى تطوير الزراعة . وكذلك لا يمكن أن ننظر إلى الأرض ونغفل الناس . أولئك الذين يزرعون ويسهرون على تحقيق ما نتمناه : من هم فلاحو مصر الآن . ما نسبة التعليم بينهم ولأى مستوى يوفر المجتمع لهم الخدمة الصحية . ما أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وما رأيهم فى الزراعة كنشاط إنتاجى ، أهو مرض لهم أما أنهم اندفعوا إليه حين طردوا من القطاعات الأخرى أو على الأقل سدت فى وجوههم منافذها . ومع هذا فثمة أمور واضحة لا تحتاج لكثير من

البحث والتنقيب : هناك ضرورة كف يد بيروقراطية وزارة الزراعة ومؤسساتها ليتحرر الفلاحون حقاً . لماذا نتراجع ونعتذر عن إجراءات الرقابة والتخطيط أمام الرأسمالية ، ثم نأبى ونتجبر إزاء الفلاحين ؟ وهما جناحان من جسد واحد هو القطاع الخاص ؟ إن المسوغ الأدبى لتدخل البيروقراطية كان حجم الدعم والتسهيلات التى تقدمها الحكومة للفلاح ، ولقد سقط هذا الدعم تماماً ومن ثم السند الشرعى لسلطة وزارة الزراعة . لتترك الزراعة لآليات السوق وللتعامل مع المزارعين والفلاحين بأدوات السياسة الاقتصادية وليس بالأوامر الإدارية . ولا خشية من «انفلات الأسعار» فالقطن والقمح وغيرها لها أسعار عالمية فلا مفر من أن تقترب أسعارها فى مصر من تلك الأسعار . فإذا أدت محدودية الأرض والمياه وزيادة الطلب الناتج عن زيادة السكان إلى ارتفاع فى أسعار سلع غذائية معينة يفوق مستوى الأسعار العالمية يكفى لرد الأمور إلى نصابها أن تلغى الحكومة هذه «الميزة الاحتكارية» بالاستيراد فوراً والبيع بالسعر العالمى .

هـ - ينبه الحزب الحكومة والمجتمع كله إلى واقع أننا نهدر طاقة انتاجية بالغة الأهمية . ففي بلادنا ألوف مؤلفة من الباحثين العلميين والمشتغلين بقضايا التكنولوجيا المعطلين عن الاشتغال بالبحث العلمى والتكنولوجى . فالحكومة وشركات القطاع العام والقطاع الخاص إذا صادفت أى مشكلة فى أى مجال تتجه فوراً إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية . وقد ساعد على ذلك وهم أن «المساعدات» الأجنبية التى نتلقاها تمول البحث والدراسة فى المجالات المطلوبة وبلا مقابل . وقد وفد إلينا عدد ضخم من بيوت الخبرة من الولايات المتحدة وكندا وانجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا . . الخ وسرعان ما اكتشفت كلها أن الخبرة المصرية موجودة فأقبلوا على

التجنيد من بين الباحثين المصريين لأن تكلفة البحث تكون بطبيعة الحال أقل بكثير من حالة الاستعانة بخبراء من بلاد تلك البيوت.

والعالم يعيش اليوم عصر التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع. ولا يجوز لدولة من العالم الثالث أن تهمل فى تأهيل وتعليم وتدريب قاعدة راسخة من العلميين والتكنولوجيين. ولهذا يطالب التجمع بإصدار قانون ينظم أعمال البحث العلمى والخبرة التكنولوجية ويعطى الأولوية لوحدات البحث فى القطاعين العام والخاص وكذلك فى الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة. كما يجب أن تعود أعمال الباحثين على الباحثين بشكل عائد مادى مناسب للأفراد وتجهيز مقبول للمعدات والمراجع وأدوات البحث. إننا نرفض أسلوب الحكومة فى إهمال الباحثين وعدم تقدير احتياجاتهم المادية والمهنية. لقد هاجرت وما زالت أعداد كبيرة من العناصر العلمية عندنا. والذين بقوا بيننا محرومين من التواصل مع العالم وما يجرى فيه ومن التدريب والتأهيل من خلال الأعمال البحثية لا بد أن يفقدوا مع الزمن المستوى الرفيع والانضباط اللازم لمهنة البحث العلمى.

و ـ ويؤكد الحزب أنه لن يكون يوماً من عبدة آلة الدولة البيرقراطية التى تتدخل حتى فى خصوصيات حياة الأفراد. إننا كديموقراطيين لا يمكن أن ننتظر الخير من سلطة تستبد بأمور المجتمع ومشارب أفراده. ولكن يرفض بكل قوة سياسات التصفية التدريجية لدور الدولة فى التنمية الشاملة. ويتمثل هذا الدور فى نظرنا فى أن الدولة تساند وتدعم جهود البحث والتطوير وتطويع التكنولوجيا المستوردة والارتقاء بالتكنولوجيا التقليدية وتنمى روح المبادرة والإبداع بإعتبار أن ذلك هو عصب العمليات التنموية فى كل مكان. وعلى الدولة ثانياً أن ترسم السياسات العامة التى تحكم مسار

الاقتصاد والمجتمع وبالتالى التخطيط للتنمية أو وضع استراتيجيات وسياسات التنمية . وعليها ثالثاً أن تتولى المبادرة بإنشاء وتشغيل الوحدات الإنتاجية الضرورية للتنمية والتى لا يقدم على إنشائها القطاع الخاص . ولذلك يدافع الحزب عن القطاع العام ويرى أن توفر له الاستثمارات الضرورية على أن تكون وحداته مسيرة على أساس حسابات اقتصادية دقيقة وواضحة . وفى مصر - كما فى كل بلدان العالم الثالث - تملك الدولة عدداً لا يستهان به من مراكز الإنتاج التى يفترض أن تكون قدوة فى حسن الإدارة وفى التطوير التكنولوجى وفى جودة المنتجات . إننا نرحب بأى نشاط انتاجى يقوم به القطاع الخاص . ولا نرى ضرورة لمنع ذلك النشاط فى أى مجال . ولكننا أيضاً نرفض محاولات الاستيلاء على ملكية الشعب بأرخص الاسعار . ولهذا نحن نرفض قانون «قطاع الأعمال» ونريد مواجهة ديموقراطية وصريحة بين المسئولين فى القطاع العام وأهل الخبرة المتابعين لنشاطه وممثلين للعاملين فى شركاته بل وبعض رجال الأعمال بهدف الوصول إلى صيغة إدارية تضمن حسن إدارة الأصول العينية الضخمة التى اشتراها هذا القطاع بأموال الشعب . ويرفض الحزب كل مساس باشتراك العاملين فى الإدارة وفى اقتسام الأرباح . فتلك ليست أوضاعاً اشتراكية وإنما هى أوضاع تأخذ بها الرأسمالية الغربية (ألمانيا مثلاً) لتقوية انتماء العاملين لشركتهم وارتباطهم بها وحرصهم على نجاحها .

ونحن فى الحزب نتحدث عن دور الدولة الديموقراطية فى الحياة الاقتصادية ومن أهم سمات الديموقراطية اشتراك الناس فى مناقشات كل السياسات وشفافية عمليات اتخاذ القرار . كذلك تكون الحكومة منتخبة شعبياً ومسئولة أمام برلمان منتخب وتجد فى مواجهتها أحزابا

ومعارضة تناقش وتراجع وتكشف على مسمع من الجميع ومن ثم حين تضع حكومة منتخبة خطة ويقرها برلمان منتخب فى حرية وجدية فإنها تصبح إرادة الأغلبية التى يتعين على الجميع احترامها . وبهذا ينتفى طابع التحكم والعجلة فى القرار وقلة الدراسة السابقة لإصداره التى يتسم بها الحكم الاستبدادى .

ويرى الحزب علاوة على ذلك ضرورة إعمال مبدأ اللامركزية فى إصدار القرارات على أوسع نطاق . إقليمياً إلى وحدات الحكم المحلى المنتخبة ، ونوعياً عن طريق التوسع فى مشاركة العاملين فى إدارة وحدات الإنتاج واشتراك المستفيدين فى وحدات الخدمات . وأخيراً يدعو الحزب إلى تنشيط الجمعيات والروابط الأهلية باعتبارها فى حرية نشاطها يمكن أن تسهم فى حسن إدراك الحكومة لرغبات الشعب على تنوع فئاته .

٣ـ العـــدل

لقد كان التأميم والإصلاح الزراعى تاريخياً الوسيلة الجذرية لتقليل الفوارق بين الطبقات بتوزيع الأصول الإنتاجية ذاتها ، وفى إطار أحوال مصر الراهنة يرى الحزب ضرورة العمل على إعادة توزيع الدخل القومى . وهذا هو المسلك الذى سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة . فهناك لا مساس تقريباً بقواعد الملكية . ولكن الدخل المتولد عن هذه الملكية لا يبقى بأكمله فى يد صاحبها . فالدولة تستقطع من هذا الدخل عن طريق الضرائب على الدخول ما يمكنها من توفير خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات لكل المواطنين أيا كان دخلهم . كذلك تساهم نظم التأمينات الاجتماعية التى يتحمل أصحاب العمل والدولة الجزء الأساسى من أقساطها ، فى

تعديل نمط توزيع الدخل القومي بهدف كسر ما فيه من ظلم . ولذلك فإن حزبنا يناضل من أجل :

* ضريبة عامة موحدة على الدخل ، تصاعدية بحيث يقع عبئها الأكبر على الفئات الغنية وتوجه حصيلتها لتغطية الإنفاق على الخدمات المختلفة التى تنهض بها الحكومة .
* تصفية ما ابتدعته الحكومة من ضرائب غير مباشرة يقع عبئها الأساسى على الفقراء ومتوسطى الحال ، وأحدثها ضريبة المبيعات .
* التوسع فى نظم التأمينات الاجتماعية لتشمل البطالة والعجز والمرض لكل المواطنين .
* يجب إجراء دراسة واقعية لتقدير الحد الأدنى من الدخل اللازم لمعيشة الأسرة من ٤ أو ٥ أفراد . وعند نقص دخل أسرة عن هذا الحد يتعين أن تحصل من السلطة أو من التأمينات الاجتماعية الفرق إلى أن يزيد دخل الأسرة .
* تحديد عدد العاطلين عن العمل بغير ذنب منهم وتقرير إعانة بطالة لكل من يستحقها منهم .
* البحث الجدي فى مشروعات تنموية تحتاج لعمالة كثيفة حتى نقترب من تحقيق القدرة على استيعاب من يدخلون سنوياً سوق العمل لأول مرة .
* اشتراك الشركات والمحليات فى حصر وتوصيف البطالة التى تحيط بها بهدف زيادة فرص العمل وتشجيع الحكومة لتلك المبادرات .
* الاستفادة من الخبرات الدولية فى الهجوم المباشر على الفقر المدقع بهدف اكتشاف وإبداع الأشكال الملائمة لاستيعاب أعداد من المهمشين وكذلك إتاحة فرصة التعليم مع التأهيل المهنى لأبناء تلك الفئات التى حرمت من ذلك .

رابعًا : مجتمع المشاركة

حقوق الإنسان

لقد دافع حزبنا دائماً عن حقوق الإنسان أيا كان الإنسان الذي تهدر حقوقه لأن حزبنا يعرف تماماً أن تلك الحريات الأساسية قضية لا تتجزأ ولا يمكن أن يكون لطرف ما مصداقية إذا لم يمارس احترام حقوق الإنسان فى كل لحظة وفى كل بقعة . فللإنسان حيثما وجد الحق فى أن يأمن على حريته وعلى جسده وعلى ماله بحيث يعجز المجتمع نفسه عن إهدارها . فتلك الحقوق الأساسية أرفع من كل نصوص الدساتير وفوق كل الشرائع يملكها الإنسان بصفته تلك ودون حاجة لاكتساب صفة أخرى كالمواطنة أو الاشتراك فى العقيدة الدينية أو كونه ذكراً أو أنثى . كما أن التشريعات الجنائية العصرية تقصر العقوبة على تقييد حرية من يخالف القانون الذى حددها وترفض التنكيل بالمسجون أو المساس بجسده أو عقيدته . ولا مجال للإطالة هنا فقد أصدرت الأمم المتحدة إعلاناً عالمياً يفصل حقوق الإنسان التى يتعين مراعاتها فى المجتمع الحديث وصدقت مصر على ذلك الإعلان ، وإن بقيت مخالفات الحكومة له كثيرة .

الحريات العامة وتداول السلطة

ولكن الإنسان يعيش دائماً ضمن جماعة تدخل بدورها فى نطاق اجتماعى أوسع . ومن ثم لا يجوز أن تقتصر حقوقه على تلك الحماية السلبية ضد العدوان على حريته أو جسده أو ماله . وبالتالى لا بد أن توفر القوانين حرية استخدام الإنسان للأطر الاجتماعية التى يرعى من خلالها مصالحه أو ينشر آراءه ومعتقداته . وجانب الحريات العامة هذا ما زال مكبلاً بالقيود وما نشهده من قدر مسموح به منها يبدو

وكأنه تسامح من قبل الحاكم لأن كل التشريعات المقيدة لتلك الحريات ما زالت كما هى ، ولهذا يحرص حزبنا بنوع خاص على إلغاء القوانين التالية :

* قانون منع التجمهر الذى صدر فى العقد الثانى من القرن العشرين بناء على طلب المحتل البريطانى .

* قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذى تفنن واضعوه فى ابتكار أساليب مصادرة فرص العمل الأهلي بكل صورها . لقد هدم هذا القانون تراث الحركة الأهلية فى مصر ، وكان تراثها مزدهراً قبل الثورة . ويرى الحزب أن حق تكوين الجمعيات مكفول بنص الدستور وفى القانون المدنى وهو ممارسة لحرية التعاقد بين أعضاء الجمعية ولا يجوز أن يكون لأحد عليه من سلطان . ثم يكون للجمعية أن تكتسب الشخصية القانونية الاعتبارية بمجرد شهر انشائها بتسجيله لدى الشهر العقارى مثلاً . ويجوز للحكومة أن تبدى الرأى إذا كانت تقدم للجمعية مزايا مالية أو قانونية لأنها ترى «نشاطها مما يفيد النفع العام» . إن حق تكوين الجمعيات هو الأصل الذى تفرعت عنه حرية النقابات وحرية الأحزاب والغرف التجارية والاتحادات المهنية والرياضية . . الخ .

* إلغاء قانون الأحزاب نظراً لما فيه من عدوان صارخ على الحقوق التى ضمنها الدستور للمواطنين ولأشكال متعددة من الرقابة والتدخل من قبل الأجهزة الحكومية . فالحزب ليس إلا جمعية تسعى للوصول إلى الحكم عن طريق إقناع الناخبين ببرنامج سياسى للحكم . ويذكر الحزب هنا بالقاعدة القانونية التى تفترض في الناس احترام القوانين إلى أن يثبت العكس . وتنطبق تلك القاعدة على

الأحزاب السياسية . فإذا لجأ حزب ما إلى تغذية فتنة طائفية أو دعا إلى كراهية فريق من المواطنين باسم الاختلاف فى الدين أو العقيدة أو الأصول العرقية ، أو زيف فى الانتخابات . . الخ تحقق النيابة مع المسئولين فيه فإذا ثبتت لديها جريمة ما قدمتهم للمحاكمة أمام القضاء العادى .

* إلغاء قانون حماية القيم من العيب الذي يشكل تهديداً على الحريات العامة لا مثيل له فى بلد ديموقراطى . كما أنه يفتئت على القضاء فيكف يد النيابة العامة إذا قرر التصدي بنفسه بطريقته السياسية .

* إبطال كل نص تشريعى أو عرف سائد فى بعض الأجهزة يحرم المرأة من الفرصة المتكافئة مع الرجل .

* إعطاء حق الانتخاب والترشيح لمن بلغ سن ١٨ سنة من الجنسين . ففى هذه السن يستدعى الرجال إلى أداء الخدمة العسكرية ومن غير المقبول أن يقدم الشاب دمه لخدمة وطنه ولا يكون له صوت فى إدارة شئونه. ومراجعة كل قوانين الانتخاب لتوفير ضمانات جدية لسلامة العملية الانتخابية : توافق قوائم الانتخاب مع سجلات الأحوال المدنية دون أن يحتاج مواطن لتقديم طلب خاص بالقيد فى دفاتر الانتخابات ، أن يكون إثبات الشخصية أمام لجان الانتخاب بإبراز البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز سفر ، تشكيل لجنة عليا دائمة تكون لها كافة الصلاحيات اللازمة لضمان نظافة الانتخابات .

* النظر فى قوانين النقابات العمالية والمهنية لتنقيتها من أشكال التدخل الحكومى والحزبى فى نشاطها .

* النص صراحة على مشروعية حق الإضراب وكذلك على عقود

العمل الجماعية بعد أن أطلقت الحكومة يد رجال الأعمال فى التعيين والفصل ومنح العلاوات والحوافز والترقية وتنظيم العمل . فالمقابل الطبيعي لحرية أصحاب الأعمال ومن يمثلونهم هو حرية العمال فى أن يعملوا أو يضربوا وفى التفاوض الجماعى مع الإدارة فى ما يمس الأجور وظروف العمل .

* كف يد الحزب الحاكم عن السيطرة على أجهزة الدولة الإدارية وعلى المنظمات الشعبية وغير الحكومية .
* تأثيم كل محاولات الإرهاب الفكرى ومصادرة العقل ورفض العقلانية . فالدولة هنا مطالبة ليس فقط بعدم الاعتداء بل بتوفير الأطر القانونية اللازمة لممارسة حرية التفكير والتعبير ، ومنها حرية البحث العلمى والإبداع الفنى .

ويرى الحزب أن لا استقرار لأوضاع ديموقراطية إلا بعد أن يتمكن الناخبون من الإزاحة بحكومة والمجىء بغيرها . فتداول السلطة بين الأحزاب بالطريق السلمى هو الضمان الأساسى للرقابة الشعبية ولتجديد مجموعات الحكام وأنصارهم واستقطاب العناصر الشريفة الواعية فى الحياة السياسية .

المشاركة الجماهيرية

ويرفض الحزب بكل شدة مقولة أن الفقر والجهل يحول دون قيام مجتمع ديموقراطى بدعوى أن الأحزاب يمكن أن تكون ستاراً لنشاط قبلى أو طائفى أو اقليمى لا ترعى المصلحة العامة . ويؤكد الحزب على العكس من ذلك أنه لا مجال لتنمية مطردة وتقدم علمى واجتماعى بدون ديموقراطية . وهذا ما أثبتته تجارب العالم الثالث فى العقود الثلاثة الماضية . وما حصلت عليه الشعوب فى البلدان الرأسمالية

المتقدمة من حقـوق سياسيـة واقتصاديـة واجتماعيـة جاء فى ركـاب تحولات الديموقراطية . توجب نضال الجماهير الشعبية وبذلها عـطاء الدم .

إن الحزب لا ينكر واقع غياب التراث الديموقراطي عن معظم شعوب العالم الثالث . كما أنه يؤكد ضرورة نشر الثقافة الديموقراطية ومقرطة المجتمع كله وليس فقط أسلوب الحكم . ويعتقد الحزب أن الـطريق إلى اجتـذاب الجـماهـير للحيـاة العـامـة وكسبهـا لقضيـة الديموقراطية يتمثل فى توفير الفرصة لها لتشارك في صنع القرارات التي تمس حياتها على مختلف المستويات . فإصدار قرار يولد مسئولية لدى من يصدره . وهذا الشعور بالمسئولية هو وحده الذى يصون المجتمع من الفوضى أو من الخروج على القانون من جانب الحكام والمحكومين على سواء . ويناضل الحزب بنوع خاص من أجل :

* الانتقال من نظام الإدارة المحلية الحالي الذى أثمر توسعاً كبيراً فى البيروقراطية وجعل من رجال الإدارة المحلية بديلاً لنشاط العمد فى عهـد الملكية ، إلى حكم محـلى ديمـوقـراطى . وهـذا يقتضى التحديد العلمى للوحدات القاعدية ، ثم تجمع هذه الوحدات على مستوى اقليمى واسع . كما أنه لا يؤتى ثماراً حلوة إلا إذا بنى عـلى الانتخاب من القـاعـدة إلى القمـة بمـا فى ذلـك انتخـاب المحافظين . كذلك يتعين أن يتسع اختصاص المجالس المحليـة المنتخبة شعبياً ليشمـل كل أنشـطة الخدمـات وكذلـك الأنشطة الإنتاجية التى تقع كلها داخل الوحدة المحلية الواحدة . بهذا يمكن أن تتحقق الرقابة الشعبية لتحل محل أجهزة الرقابة الحالية .

* تعميم مشاركة العـمال فى الإدارة والأرباح عـلى كل الـوحدات الإنتاجية فى القطاع الخاص والعام وفى بنية الحركة التعـاونية .

وكذلك انتخاب ممثلين للمستفيدين من نشاط الوحدات الخدمية . وليس فى هذا المطلب ما يخالف طبيعة اقتصاد رأسمالى . فقد اتجه عدد من أكثر الدول الرأسمالية إلى تحقيق هذه المشاركة بعد أن اثبتت نجاحها بالممارسة الحرة المبنية على اتفاقات بين الإدارة والعمال (ألمانيا مثلاً) .

* إدارة العملية التعليمية فى مستوياتها المختلفة على أساس مشاركة التلاميذ أو الطلبة فى تنظيم حياة المدرسة أو المعهد أو الكلية جنباً إلى جنب مع العمل على تربية روح النقد والتفكير والإبداع بينهم . فالدولة الديموقراطية فى أمس الحاجة إلى مدرسة ديموقراطية .

* تشجيع ودعم المبادرات غير الحكومية التى تعتمد على العمل التطوعي لأعضائها فى سبيل تطوير المجتمع وتحديث الإدارة ونشر الثقافة . ونذكر هنا بأن من أهم مقاييس الديموقراطية فى أى مجتمع هو عدد الهيئات غير الحكومية والتنظيمات الشعبية التى يشترك فيها المواطن .

* مراجعة برامج التلفزيون بهدف استخدام وسيلة الاتصال الثرية هذه كسند لعمليات التعليم وكأداة لنشر الثقافة وكأسلوب لاستثارة الذكاء وأعمال الفكر لدى المشاهدين . فهذا الجهاز يعمل حالياً على تسويد أنماط استهلاك وقيم اجتماعية ضارة بالتنمية كما أنه ينشر الجهل بدعوى تلهية الناس .

خامساً : تصفية التبعية

يرفض الحزب كل الدعاوى القائلة بوحدانية العالم ومن ثم بسقوط المشاعر الوطنية وعدم المبالاة بالحدود وتقبل كل القيم التى

تسود فى مجتمعات الاستهلاك الواسع . فكما أن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى باطراد يمكن أن يحقق زيادة كبيرة فى ثروة بلد معين مع بقاء فريق هام من السكان فى حالة فقر مدقع ، كذلك يمكن أن توحد الرأسمالية متعدية الجنسية الرأسمالية العالمية دون أن يحمل هذا التوحيد لمئات الملايين من البشر الذين يعيشون دون حد الفقر فى العالم الثالث أى بشير بأدنى تحسين فى أحوال معيشتهم . إن الاستغلال تشتد وطأته كلما تقدمت الرأسمالية وشددت قبضتها على العالم . وما يعنينا هنا هو فى المقام الأول واقع أن الغرب قد تخلى عن أساليب السيطرة بالقوة المسلحة لأنها باهظة التكلفة معتمداً على آليات السوق الشهيرة التى تؤدى فى الواقع إلى مزيد من الاستغلال دون تدخل عسكرى سافر . وهذا ما نعنيه بالضبط بمقولة التبعية . فهى تعبير عن ظاهرة موضوعية تتمثل فى عدد من العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة تحد من حرية الإرادة الوطنية فى انتهاج السياسات التى تدفع بالتنمية إلى الأمام . وأبرز تلك الآليات التى تورث التبعية :

* التبعية الغذائية .
* التبعية الناتجة عن الاعتماد على القروض والاستثمار الأجنبى .
* التبعية المتمثلة فى استثمار الرأسماليات المحلية لأموالها فى الدول الصناعية الكبرى لأنها تعنى حرمان الوطن من جزء هام من ثمار عمله ، يودع فى الخارج وقد يعود فى شكل قروض تذل أعناق حكام العالم الثالث، ويحرص أصحابه على نجاح اقتصاد البلد الذى يستثمرونه فيه .
* التبعية الناشئة عن توريدات السلاح وما يقترن بها من نظم عسكرية وعقائد قتالية .

ويقاوم حزبنا منذ نشأته ضد ظاهرة التبعية وقد طالبنا وما زلنا نطالب بتصفية الفجوة الغذائية على الأقل فى مجال الحبوب والبقول ، وتخفيف الاعتماد على الخارج فى بقية المواد الغذائية . وشجبنا وما زلنا نشجب سياسة الاعتماد على التمويل الخارجى من تضخم المديونية إلى الحد الذى يحد من التنمية . ونضيف إلى ذلك ضرورة وضع السياسات التى من شأنها أن تحد من خروج رأس المال والهبوط بمعدلاته إلى أدنى حد. ونحن لا ندعو هنا لاتخاذ إجراءات إدارية ولكننا ندعو لاستخدام الوسائل الاقتصادية لردع مهربي رأس المال (إلغاء الإعفاء الضريبى ، والحرمان من الائتمان لمن يمارسون هذا النشاط مثلاً) .

ويرى الحزب أن بلادنا تقف فى منعطف خطير فى قضية التبعية ، فالمزاج السائد لدى الحكام وكذلك أجزاء كبيرة من المعارضة هو أنه لا مستقبل لنا إلا بالاعتماد على أمريكا والاندماج الكامل فى السوق الرأسمالية على أمل أن تحقق آليات السوق التنمية المنشودة لاقتصادنا القومى . فإذا لم تحقق فما علينا إلا أن نعطى تسهيلات أكبر ومغريات أوفر لجذب رأس المال ولو وصل الأمر إلى حد تربع صندوق النقد الدولى على عرش البلاد وتحكم ممثلوه وسائر الرأسماليين الأجانب فى مقدرات المصريين . ونعتقد أننا نعبر عن مصالح كل القوى الوطنية فى بلادنا حين نواجه هذه الموجة العاتية بالتمسك بواقع أن التنمية عمل مخطط بطبيعته وأنه بدون التخطيط العلمي الرشيد لا ضمان لتحقيق التنمية الشاملة . ونحن ندعو فى هذا المجال إلى تطوير أساليب التخطيط التى اعتمدت لسنوات كثيرة على وهم مركزية شديدة تحدد كل شيء فى مستقبل البلاد . وقد كان من آثار ذلك الفهم عدم احترام ما جاء بالخطة فى الممارسة العملية

وخروج الحكومة نفسها وبعض مؤسساتها عن الإطار الذى رسمته الخطة. إننا نتمسك بالأهمية القصوى للقطاع العام فى بناء التنمية ولكننا نرفض أن يتوهم أحد أن شركاته تابعة لوزارة التخطيط تتلقى منها أوامر لا تحتمل المناقشة. فوحدات القطاع العام لا بد لمصلحة الاقتصاد الوطنى أن تدار على أساس من الحسابات الاقتصادية الدقيقة، واتساع نطاق القطاع الخاص يحرم المخطط المصرى مما تخيل أنه من سلطاته. ومن ثم لا بد من اعتماد أساليب التخطيط التأشيرى. كما أننا ندعو إلى مشاركة جماهيرية واسعة فى إعداد الخطة ومناقشتها وإقرارها. وهكذا نأمل فى الوصول إلى أسلوب التخطيط بالمشاركة وليس بالأوامر الإدارية.

وذكر التخطيط فى مجال تصفية التبعية يستند إلى أن الاستقلال الاقتصادى الحقيقى والاستقرار الاجتماعى والسياسى هو المنهج الذى يضمن لنا حرية الإرادة ويخرجنا من دائرة التبعية. فالتخطيط الناجح من أهم أسلحة الدفاع عن الاستقلال الوطنى. وأخيراً ننبه إلى أن مفهوم قوة الدولة وقدرتها على ردع أى معتد ترتهن فى العصر الحديث بمستوى التقدم العلمى والتكنولوجى والتطور الصناعى. كما أن تجربة حرب اكتوبر أوضحت لنا تماماً أن الجيش القوى هو الذى يستند إلى بنيان صناعى متقدم وقادر على الاستجابة لكثير من مقتضيات الدفاع، وإلى انتشار التعليم وتوافر العدد المطلوب من الجنود القادرين على التعامل مع الأسلحة الحديثة بالغة التعقيد. وقد أثبتت التجربة أن من يستورد الجزء الأساسى من سلاح من دولة معينة لا يملك ترف الدخول معها فى منازعة لأن قراراً فرداً يمنع التصدير يحرم الجيش فوراً من الذخيرة وقطع الغيار وكميات إضافية من السلاح تفرضها ظروف الحرب. ولهذا يطالب الحزب بالترابط والتنسيق

الكامل بين وحدات الإنتاج العسكرى والصناعات المدنية المتقدمة لبناء صرح حضارى كبير بأقل تكلفة وفى أقصر وقت ممكن هو وحده الذى يوفر للقوات المسلحة الاحتياجات الحقيقية والمتعددة لحرب فى هذا العصر .

سادساً : نحو جماعة اقتصادية عربية

يرى الحزب فى ضوء الأحداث المريرة التى شهدها الوطن العربى خلال الخمس عشرة سنة الماضية أننا كعرب مطالبون بأمور محددة وبالغة فى الأهمية :

* يجب أولاً وقبل كل شىء نفض غبار الماضى عن القومية العربية والنظر إلى التضامن والتعاون والتكامل ثم التوحيد بين الأقطار العربية كضرورة بقاء واستمرار قبل كل شىء .
* ويدعو الحزب إلى إعطاء الأولوية فى المجال العربى للعمل التنموى الشامل الذى يحول هذا الوطن إلى قلعة انتاج ضخمة وسوق يضم أكثر من مائتى مليون مستهلك . فالتنمية المطردة ذات الوتائر العالية والتى تعتمد على الجمع بين الثروات الطبيعية والبشرية بغرض الاستثمار الأمثل لها هى مفتاح القوة وأساس المكانة فى عالم اليوم . وقد تكررت عندنا محاولات التوحيد بدءا من الوضع السياسى وكذلك خلق بدائل باهتة للتكامل العربى اهتزت أركانها بوقوع حرب الخليج . وأمامنا أوروبا سعت إلى الوحدة ابتداء من التعاون الاقتصادى ولم تشغل الدول الأعضاء فيها نفسها باتخاذ مواقف سياسية متماثلة إلا منذ ثلاث أو أربع سنوات .
* يرى الحزب أن العقبة الكؤود على طريق الوحدة العربية هى أن كل المصالح الاقتصادية القائمة حالياً فى الوطن لها ارتباطات قوية

وكبيرة بالغرب الرأسمالي . في حين أن الوحدة أو التكامل لا تملك مثل هذه القاعدة المادية . ولهذا نؤكد أن مجال المشروعات المشتركة المدروسة بعناية مجال خصب يجب أن نوليه الاهتمام الرئيسي .

ويحذر الحزب هنا من الإسراع إلى إنشاء منظمات أو مؤسسات جديدة للعمل العربي المشترك . فالمؤسسة لا تحل بذاتها أي إشكال . والمنهج العلمي يتطلب البحث الموضوعي في جدوى المشروع أو النشاط وكيف يتكامل مع ما هو قائم بالفعل عندنا وما احتمالات تطوره . ثم عندئذ يكون البحث عما إذا كان أحد التنظيمات القائمة في وضع يمكنه من تغطية هذا المشروع ولو مع تطوير في بنيته .

وبنفس المنطق يدعو الحزب للدفاع عن الجامعة العربية والحرص على استمرارها وبروز دورها القومي أكثر . وفي تقديرنا أن الجامعة تحتاج تنظيماً لعدة أمور نذكر منها :

* ضرورة أن تخول هيئة فيها صلاحية اتخاذ القرارات بالأغلبية المتميزة (ثلاث أرباع أو ثلثان) . فلم يعد مقبولاً أن يتعطل عمل عربي نافع لمجرد أن واحداً من الحكام لا يرتاح إليه .
* ضرورة أن يضاف إلى الميثاق فصل عن أساليب فض المنازعات بين الدول الأعضاء ابتداء من الوساطة إلى التحكيم إلى الالتجاء لمحكمة عدل عربية .
* ضرورة إعادة بناء الأمانة العامة للشئون الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المتخصصة لكي تؤدي في مجموعها دوراً مماثلاً لذلك الذي تؤديه بنجاح «منظمة التعاون والتنمية» التي تضم الدول الغربية . فهذه المنظمة ليست مجالاً للتصويت أو اتخاذ القرارات التي تفرض على السلطات في الأقطار الأعضاء فيها، وإنما هي مجال لتوفير المعلومات والدراسات

والبحوث والتوقعات ونشرها بين الدول الأعضاء ثم تبادل الرأى بهدف الوصول إلى سياسات منسجمة تستفيد منها كل الدول الأعضاء .

* إدخال عنصر التمثيل الشعبى فى هيكل الجامعة . وليكن ذلك فى البداية مجرد جمعية استشارية يحضرها أعضاء منتخبون من البرلمانات القطرية وممثلو بعض الاتحادات المهنية العربية . فهذا التمثيل ضروري لزيادة اهتمام الجماهير بأعمال الجامعة وبالتالى إمكان أن ندافع عنها . ويضاف إلى ذلك المعلومات والآراء التى يتقدم بها أعضاء الجمعية والتى يمكن أن تثرى عمل الجامعة وتوسع مجال ترشيد اتخاذ القرارات .

* ويدعو الحزب كذلك إلى العمل من أجل إقامة «جماعة اقتصادية عربية» أو جماعة تنمية عربية لها برنامج عمل يغطى عقدين أو أكثر تهدف من خلاله إلى الوصول على مراحل إلى مستوى التكامل الاقتصادى . وإنشاء تلك الجماعة يمثل انعطافة كبرى من دنيا الخطب والشعارات إلى عالم الواقع الملموس . كما أنها ستصبح بالضرورة إطاراً مرجعياً لمختلف الأنشطة التنموية المشتركة بين الأقطار العربية. ومن جهة أخرى سيكون قيام الجماعة الاقتصادية العربية سبيلاً موضوعياً لإعادة النظر في كل المؤسسات العربية المشتركة بهدف ربطها بالغاية العظمى : التكامل العربى .

* ويؤكد الحزب مرة أخرى على أن المشاركة الشعبية وأشكال الاتصال والتعاون بين الفعاليات التنموية وبين القطاعات غير الحكومية تبقى حاكمة لمدى التقدم على طريق التكامل . ويرى الحزب أن من واجبه وواجب كل القوى التقدمية أن تقوي جانب العمل العربي في أنشطتها وأن تفتح الأبواب واسعة لتبادل الخبرة

والرأى فى جو الندية الكاملة . وبهذا تلعب تلك القوى دور «العامل المساعد» فى صياغة الرؤية الشعبية لقضايا التكامل وأنشطته وفى تكوين رأى عام مستنير حول ضرورة التنمية المشتركة وأشكالها المفضلة وأساليبها المبتكرة .

سابعاً : دولة فلسطين المستقلة

يرى حزب التجمع أن الواجب الأول لكل القوى الوطنية والقومية والديموقراطية والمحبة للسلام هو حشد كل الطاقات لمساعدة شعب فلسطين على إقامة دولته المستقلة فى الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة . كما يعلم الحزب أن العقود الأربعة المنصرفة من تاريخ حركة التحرر الوطنى الفلسطينى قد شهدت على يد العرب مآسى بل وجرائم لا تغتفر شملت اغتيال قيادات بارزة وشخصيات مؤثرة فى الرأى العام الدولى وامتدت إلى القتال ضد الفلسطينيين على نطاق واسع . وقد استخدم اعتبار قضية فلسطين قضية قومية فى إنكار حق الشعب الفلسطينى فى استقلال قراره ، وبالتالى محاولات فرض الوصاية عليه . ودأبت بعض النظم العربية بل والأحزاب السياسية فى بلاد عربية على المزايدة على كل امكانية لحل المشكلة الكبرى . ومثال ذلك الدعوة لرفض كل حل لا يحقق قيام الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين كلها من النهر إلى البحر أو ما سمى «إلقاء اليهود فى البحر» . وفى الوقت ذاته تتعدد اتصالات حكومية عربية بالإسرائيليين يغطيها أصحابها بستار كثيف من الكتمان . وعلى العرب جميعاً أن يرتفعوا إلى مستوى الأحداث وأن يقفوا صفاً واحداً وراء ما يريده الفلسطينيون فى أغلبيتهم الواضحة وتعبر عنه منظمة التحرير الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى . فإذا وجدت أغلبية هذا الشعب موقفاً واضحاً فلتلتف حوله كل

الحكومات العربية فى صراحة وصدق نية . لقد تعاظم لدى الأطراف الأخرى الإحساس بضرورة هذا الحل الذى يستند إلى مقررات مجلس الأمن وعلينا أن نناضل من أجل السلام العادل .

وعلينا أن ندرك جميعاً ونشيع هذا الإدراك أنه ما زال الجرح الغائر ينزف فى الأرض المقدسة ، لن تقف أطماع اسرائيل والصهيونية عند أى حد . وسيكون أمن كل الدول العربية مهدداً ، وليس أمن دول الجوار وحدها ، وسيستمر استنزاف مواردنا فى انفاق عسكرى ضخم ثبت فى مناسبات كثيرة بأنه محدود الأثر إلى حد بعيد . وليس عيباً أن تحتل التنمية المطردة فى كل الأقطار مكان الصدارة فى كل جهودنا وأن نوفر لها الأمن فى حدود الممكن لأنها وحدها ضمان القوة الحقيقية .

ويؤكد حزب التجمع على أن أمن فلسطين واستقرار أهلها أحراراً جزء لا يتجزأ من أمن مصر ذاتها . ومصر الرسمية لا تثير أى مطالب تاريخية أو مشكلات حدودية مع فلسطين . ويجب بالتالى أن يحكم حركة مصر شعبياً ورسمياً الأهداف الواقعية التى يقرها الفلسطينيون . وهذا ليس جديداً على حزبنا الذى مارس منذ وجوده التضامن مع الشعب الفلسطينى وممثليه الشرعيين ولم يستجب لكل المحاولات التي ظهرت حوله بل وفى داخله لإدانة مواقف فلسطينية باسم القومية أو الثورية أو إلى ذلك . ولا يوجد ما يسوغ إعادة النظر فى هذا الموقف المبدئى الأصيل .

ثامناً : عودة إلى مراكز الصدارة فى نضال العالم الثالث :

لعبت مصر منذ مؤتمر باندونج دوراً رائداً فى مساندة حركات التحرر على تصفية الاستعمار القديم . ثم شاركت فى الدعوة الأولى لعدم الانحياز ثم فى الحركة الواسعة داخل معسكر الدول غير

المنحازة . وما يجهله الكثيرون أن عبد الناصر كان أول قادة عدم الانحياز فى خطوتها التالية لرفض الأحلاف والتكتلات إلى تبنى نضال دول العالم الثالث من أجل الحد من نواقص النظام الاقتصادى الدولى الظالم (بلجراد ١٩٦٢) ، وأن رئيساً عربياً آخر (بومدين ١٩٧٤ ، ١٩٧٥) قادها فى محاولة إقامة نظام اقتصادى دولى جديد . والآن وقد ولى أو كاد عهد الأحلاف والقواعد العسكرية وانتهت الحرب الباردة وهبت بشائر نزع السلاح واستقرار السلام والتعاون بين الدول والاتجاه نحو تنشيط الأمم المتحدة ، يبدو أن حركة عدم الانحياز فى حاجة إلى أكثر مما جاء فى أعلان أكرا (سبتمبر ١٩٩١) بكثير، أنها تحتاج إلى إعادة نظر شاملة لأهدافها ووسائلها وعضويتها . ولا يجوز فى رأينا الدعوة إلى اندماجها فى مجموعة السبع والسبعين ، فقد جرى العمل خلال ربع قرن أو يزيد على أن تضم حركة عدم الانحياز الدول الأكثر اقتناعاً بالاستقلال وإمكان الحد من الظلم فى العلاقات الدولية . كانت الحركة بمثابة الحزب السياسى الذى يقود حركة العالم الثالث . أما مجموعة السبع والسبعين فتضم كل أعضاء هيئة الأمم المتحدة من دول القارات الثلاث ويوغوسلافيا . وبين هذه الدول من له مواقف مترددة . ولذلك ما كان لهذه المجموعة أن تظهر وتنشط لولا سبق حركة عدم الانحياز إلى تحديد الأهداف المرحلية وإثارة القضايا العاجلة ، وليس هذا البرنامج المرحلى مجال الفحص والتحليل واقتراح الحلول لما يزيد عن مائة دولة . ولكن حزب التجمع يرى سياسياً أن يتضمن أى برنامج جديد الأمور التالية :

* تزايد التعاون بين دول الجنوب والدعوة إلى كل أشكال التكامل المحدود والاقليمى والتضامن بين مجمل دول العالم الثالث باعتبار أن الاعتماد الجماعى على النفس هو الضمانة الكبرى لاطراد

التنمية والارتفاع بوتائرها . والنجاح فى مستوى التنمية هو الأساس المتين للمكانة الدولية ولممارسة علاقات اقتصادية مع الشمال (غربه وشرقه) أكثر تكافؤاً مما هو سائد الآن .

* طرح مشكلات العالم الثالث ومواقفه ، والدفاع عنها فى المحافل الدولية ، والاسهام النشيط فى المحاولات الدائرة لإقامة نظام عالمى جديد لنضمن لبلداننا فى مجموعها مكانة كريمة فى النظام الجديد . فلن يناضل أحد عن مصالحنا إذا صمتنا عن الدفاع عنها جهلاً أو إهمالاً أو خوفاً من هذه الدولة العظمى أو تلك .

* إعداد مشروعات لتطوير الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة فى اتجاه أكثر ديموقراطية فى مستويات صنع القرار وصياغة قواعد الشرعية الدولية واحترام حقوق الإنسان .

ويعمل التجمع من أجل تزايد الاهتمام الشعبى والرسمى فى مصر بأوضاع العالم المتغيرة ، والاسهام البارز فى تجديد حركة عدم الانحياز لتكون تعبيراً عن مصالح العالم الثالث فى أى تسوية دولية مقبلة ، وبالتالى فى إرساء أساس النظام العالمى الجديد . وبهذا تعود مصر بجدارة إلى مراكز الصدارة فى حركة دول الجنوب ، لا باسم حق يدعى للمؤسسين الأوائل ولكن كثمرة مباشرة لجهود جديدة وصادقة .

٣

ملاحق

لم يكن حزب التجمع فى يوم من الأيام حزباً ماركسياً . وإنما كان وما زال رغم محاولات كثيرة معاكسة يطمع على ترسيخ «الصيغة التجمعية» ، أى صيغة الحزب الديموقراطى ذى البرنامج المباشر والمحدد الذى يقبل فى صفوفه من يعلن التزامه بذلك البرنامج وبلائحة الحزب الداخلية أياً كانت أصوله الفكرية . وكنت دائماً من أشد المدافعين عن تلك الصيغة وما زلت أعمل على نجاحها كأروع ما يكون النجاح . ولذلك لم يكن وارداً أن أزج فى التقرير السياسى والبرنامج المرحلى آرائى الخاصة كماركسى . ولكننى أدرك بالمقابل أن لدى القراء أسئلة جوهرية يريدون أن يعرفوا الرد الذى يملكه ماركسيون عليها . وهكذا استقر رأيى أن الحق بالنص الحزبى نصين أتحمل وحدى المسئولية عنهما :

الأول : الماركسية والعالم الثالث .

والثانى : الاتحاد السوفييتى إلى أين ؟

وآمل أن يجد فيهما القراء إجابات على بعض ما يطرحون من أسئلة .

ملحق أول

الماركسية والعالم الثالث(*)

(*) نشر النص الأول لهذه الدراسة فى مجلة : «ألف» ـ مجلة البلاغة المقارنة ـ العدد العاشر ١٩٩٠ ، والنص المنشور هنا مزيد ومنقح .

ماركس والماركسية

كتب الاشتراكى الألمانى البارز كارل كاوتسكى إلى كارل ماركس فى ١٨٨١ - أى قبل وفاة هذا الأخير بسنتين - يسأله الاذن فى نشر أعماله الكاملة فى مؤلف شامل . وكان رد ماركس بقوله أن هذه الأعمال الكاملة لم تكتب بعد . وليس بعد هذا دليل عن أن المفكر العملاق لم يدع فى أى لحظة أنه أحاط بكل شيء وفسره تفسيراً كما يزعم كثير ممن ينتسبون إليه . بل أنه قال عن نفسه . أنا لست ماركسياً .

كذلك لا يجوز النظر فى أعماله الفكرية منتزعة عن الأوضاع الثقافية السابقة والمعاصرة له . حقاً أنه أخضع كل ما قرأ (وما أكثر ما قرأ) لمنهجه النقدى بحيث يمكن لقارئه أن ينسب قولاً معيناً إلى مؤلف معين نقل عنه ماركس . ولقد كان عمل هيجل الضخم حينئذ مسيطراً على الفكر الألمانى بلا منازع . ولكن ماركس الذى أحاط بهذا العمل نقده وخرج عنه وهو فتى فى العشرينات من عمره فى رسالته للدكتوراه «نقد أسس فلسفة القانون» (١٨٤٣) . وكان نقده لمفهوم الدولة الهيجلى نابعاً من حماسته للديموقراطية حيث أن ما كتبه هيجل عن الدولة أصبح الأساس الفكرى لمن يعملون على توحيد

ألمانيا بانشاء «رايخ» قوى من ملوك بروسيا إلى النازيين . ومن ناحية أخرى أكد ماركس طوال حياته مركزية مفهوم «الاستلاب»[1] في فهم أحوال البشرية الذى يكون حجر الزاوية في فلسفة هيجل ، ولكنه اختلف عنه جذرياً فى تعريف العمل المنجى من الاستلاب . فهيجل يعنى العمل الذهنى الخالص أو الحركة التاريخية لعملية النزاع بين المقولات المجردة التى تحكم تصرفات الأفراد كما لو كانوا قطع شطرنج . أما ماركس فهو يرى فى الاستلاب قبل كل شيء ظاهرة اجتماعية تشمل : الاستلاب الميتافيزيقى فى مستوى الوعى ، والاستلاب السياسى لحساب الدولة المؤلهة فى فلسفة هيجل والاستلاب الاقتصادى فى الرأسمالية التى تفرض «سيطرة المادة الجامدة على البشر الأحياء» أو سلطة الثروة التى ليست إلاّ ثمرة العمل الاجتماعى والتى تصبح قوة مستقلة وفاعلة «تستخدم الناس» . وبعبارة أخرى الاستلاب عند ماركس ليس أمراً مجرداً يعالج فى مستوى الفكر وانما هو فى عملية الحياة الاجتماعية الملموسة . ومن ثم يرى ماركس أن التخلص من الاستلاب يكون عن طريق الفعل الاجتماعى الملموس فى الأساس . ولا يجوز الانتقال من علاقة ماركس بهيجل إلى غيرها دون الوقوف عند مفهوم «الجدلية» . وبإيجاز شديد نقول أن هيجل اعتمد فى استدلالاته على ثلاثية فيختة «الموضوعة ، والموضوعة المناقضة ، الموضوعة التركيبية»[2] وصفاً لحركة الفكر ولظواهر الطبيعة . كذلك لعب

---

(١) يفضل في ترجمة alienation لفظ استلاب على كلمة اغتراب . فالتعريف الهيجلى للظاهرة هو أنها «الظروف التى تجعل قوى الانسان ذاته تبدو وكأنها تعيش بذاتها كقوى ونظم تحكم فعله» .

(٢) Thesis , Anti – thesis and Synthesis .

مفهوم «وحدة الأضداد»(٣) دوراً رئيسياً فى البناء الفكرى الهيجلى . وقد استخدم ماركس هذه المفاهيم فى كل تحليلاته ولكنه يحدد موقفه من المنهج الهيجلى بقوله عن الجدلية أنها «المنهج الذى اكتشفه هيجل وجعله فى الوقت نفسه ملغزاً» ويحدد ماركس مفهومه عن الجدلية على النحو التالى :

«أن منهجى الجدلى ليس مخالفاً جوهرياً لمنهج هيجل الجدلى فحسب ، بل أنه نقيضه تماماً . فعملية الفكر عند هيجل (التي تتحول فى الواقع إلى موضوعة مستقلة يسميه «الفكرة») هى الخالق للواقع ، أى أن الواقع عنده ليس إلاّ المظهر الخارجى للفكرة . أما فى نظرى ، من الناحية الأخرى ، الفكرى (أو المثالى) ليس إلاّ المادة حين تنقل وتترجم فى داخل رأس الإنسان» (٤) . وهذا ما عناه أنجلز حين أسمى منهج ماركس «المادية الجدلية» . وأيا كان اهتمام ماركس الشاب بالكوسمولوجيا والكوسموجونيا(٥) فيبدو أن أحداث حياته قد قادته إلى أن يعطى جل وقته وفكره إلى العلم الاجتماعى الشامل الذى يشمل السياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون والأخلاق . . إلخ .

وابتداء من هذا المنهج ، لم يهتم ماركس بالاشتغال بما كان يسمى منذ أيامه «فلسفة التاريخ» ولكنه تبنى مفهوم أن التاريخ فى

---

(٣) Unity of the opposites.

(٤) تقديم الطبعة الثانية لكتاب «رأس المال» ١٩٧٣ .

(٥) كتب وهو فى السادسة والعشرين عن عزمه على أن ينشر «فى عدة كتب مستقلة نقد القانون والأخلاق والسياسة . . الخ . وفى النهاية فى كتيب خاص العلاقات المتداخلة فى الكل والعلاقات بين الأجزاء المختلفة مع نقد المعالجة التأملية لكل تلك المادة انظر : مذكرات ماركس الاقتصادية المنشورة فى : مخطوطات ماركس الاقتصادية والسياسية» .

حقيقته الجوهرية ليس إلّا «عملية خلق الإنسان لنفسه» أى تطور المؤسسات الاجتماعية . وكان هذا التطور قد شغل عدداً من المفكرين منذ أواخر القرن الثامن عشر . ونذكر منهم وفقاً لاشارات ماركس نفسه فى حواشى كتبه : الاسكتلنديين آدم فيرجسون وجون ميلار والفرنسى لانجيه(٦) . وقد برزت هذه المؤلفات فى مواجهة تلك التى كانت تتعلق بمعالم مجتمع جديد (هو مجتمع الرأسمالية أو البورجوازية) بحسبانها قانوناً طبيعياً كان البشر يعيشون فى ظله حتى فاجاءتهم عصور القهر والظلم والجهل وأصبح بالتالى فرضاً عيناً رد الأمور إلى حالة الطبيعة ليسعد الإنسان إلى الأبد(٧) . وقد اتجه فكر ماركس من دراسته للمجتمع تاريخياً فى عصره إلى إدراك أن المجتمع يعيش دائماً عملية تغير متجددة . ويقول فى هذا الصدد : «ليس المجتمع المعاصر بلورة ثابتة ، ولكنه كيان عضوى قادر على التحول لا يمكن فهمه إلاّ من خلال هذا التحول المستمر» وكان طبيعياً أن يفتش ، ما دام ذلك يقينه ، عن آليات التغيير أو التحول . وبعبارة أخرى أن يطبق منهجه الجدلى على هذا الكيان العضوى : الموضوعة ، الموضوعة المضادة ، والموضوعة الكلية ، ثم وحدة الضدين . ومن خلال هذا الطلب الفكرى التقى بمفهوم «الصراع الطبقى» ولا نقول اكتشفه كما توهم البعض . فالمفكر الكبير يقول «ليس لى فضل فى اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع ولا الصراع بينها . فقبلى بوقت طويل وصف مؤرخون بورجوازيون التطور التاريخى لصراع

---

(٦) A.Farguson: Essay on the History of Civil Society 1867.
J. Millar: The Origin of the Distnction of Ranks, 1771.S. N. H. Linguet: Theories des Lois Civiles, 1767.

(٧) وأشهر مثال على ذلك كتاب روسو «العقد الاجتماعى» .

الطبقات ، كما أن الاقتصاديين البورجوازيين يشرحون تركيب الطبقات»[٨] .

ولكن ماركس لم يكن يبحث عن شكل يصب فيه الصراع الطبقي ويخضعه لمنهجه الجدلي . بل كان يتطلع لفهم أعمق لمحتوى هذا الصراع في وقت معين وفي مكان معين (المجتمع البورجوازي الأوروبي أواسط القرن التاسع عشر) لذلك قرأ الكثير من كتابات أسلافه ومعاصريه . ومن قراءة المرء لمؤلفات ماركس يرى أنه قد تأثر بسان سيمون ومدرسته . وقد كان هذا الكاتب الفرنسي أهم دارس للآثار المجتمعية المرتبطة بالتصنيع وبدخول الصناعة الآلية الحديثة كل مجالات النشاط الصناعي . ورأى وراء التطور الصناعي التقدم العلمي . وانبهر وأنصاره بهذا الزوج (العلم/الصناعة) فتخيلوا إمكان تطوير المجتمع من خلاله[٩] . ونجد أثر هذه المدرسة فيما يؤكده ماركس «لا تنظر الصناعة الحديثة إلى أشكال الانتاج القائمة ولا تتعامل فيها على أنها مستقرة نهائياً . ولهذا فإن القاعدة التكنولوجية للصناعة ذات طبيعة ثورية ، في حين كانت أنماط الانتاج السابقة كلها محافظة في الأساس» ولا يملك المرء إلاّ الاعجاب حين يجد هذا التفسير القديم لتقدم الرأسمالية المعاصرة ، ولا سيما في مجال التكنولوجيا . ويقف أثر سان سيمون وأتباعه عند هذه النقطة ذات الأهمية الواضحة . فماركس يقرر في ١٨٤٣ أن يدرس الاقتصاد

---

(٨) رسالة ماركس الى ويدمير المؤرخة ٥ مارس ١٨٥٢ ، انظر مراسلات ماركس .

(٩) ونذكر في هذا الصدد أن مجموعة من السانيسمونيين قد تركت فرنسا بعد خيبة أملهم في ثورة يوليو ١٨٣٠ إلى مصر . وقد حاولوا تطبيق منهجيتهم في ظل دولة محمد علي وإبراهيم . وكان من أبرزهم لينان ده بلفور (باني القناطر الخيرية) ومهندس الري الكبير جراسيان .

السياسى ، بعمق وشمول كعادته ، مستفيداً من نفيه إلى فرنسا . وبوسع من يريد أن يستدل على ما قرأه ماركس أن يرجع إلى ما نشره كاوتسكى فى كتاب بعنوان «نظريات فائض القيمة» والذى يحتوى ما كتبه ماركس فى مذكراته خلال دراسته من عرض ونقد للأفكار الاقتصادية . وقد نشر هذا الكتاب أولاً على أنه الجزء الرابع من «رأس المال» . أما من يريد معايشة الاعصار الفكرى الشامل الذى عاشه ماركس أثناء تأليفه لرأس المال فعليه أن يصبر ويطالع كتاب «الأسس» الذى ظهرت منه طبعة حديثة ومحققة بالفرنسية مؤخراً(١٠) .

ومن دراساته الواسعة تلك فى الفلسفة والقانون والتاريخ والسياسة وعلم الاجتماع (قبل أن يصك كونت هذا الاسم) وكذلك من متابعته لتقدم الرياضيات والعلوم الطبيعية وضع ماركس اطار فلسفته الاجتماعية ، أو بعبارة أدق نظرته فى تفسير تطور المجتمعات . والأمر الذى يجب أن نقف عنده بكل اهتمام هو أن ماركس حتى تلك اللحظة لم يكن قد تعرف على الفكر الاشتراكى الذى شاع فى أوروبا فى أواسط القرن الماضى . فهو لم يبدأ باختيار أيديولوجى للاشتراكية أو الشيوعية ثم حاول الدفاع عنه باختراع نظرية فى تطور المجتمع . بل بالعكس قادته نظريته فى تطور المجتمع إلى الاختيار الاشتراكى . وخلال الفترة السابقة لارتباطه بالاشتراكيين ونقده لمدارسهم التى يصفها جميعاً بالطوباوية ، كان كارل ماركس أحد أولئك الشبان الراديكاليين الذين أدركوا عمق التغيرات التى أحدثتها الرأسمالية فى المجتمعات وفى البشر وما تحتويه من ثورات تغيير مقبلة ، وأخذ عنهم فى نفس الوقت مركب الآلام والمعاناة الذى انخرطت فيه شعوب

(١٠) Grundrisse مخطوطات ماركس ١٨٥٧ ـ ١٨٦٨ باريس ١٩٨٠ .

أوروبا الغربية فى عقود الصراع المثلث الأطراف بين : الاقطاع ، البورجوازية ، والعمال والفلاحين . ومن بين هؤلاء الراديكاليين ولدت الحركة الرومانسية فى الأدب والفن ، وظهرت علوم جديدة ، وبرزت فكرة أن الشعوب يجب أن تأخذ الأمور بأيديها لتغير المجتمع (بالاصلاح أو بالثورة) على نحو يوفر سعادة الأغلبية (برودون) أو يحقق فردية الإنسان الكاملة (ماركس) .

والآن ماذا عن تلك النظرية التى يسميها الماركسيون «المادية التاريخية» (١١) ولا بد من التنويه ابتداء بحقيقة تفكير ماركس في هذا المجال . فهو لم يجر اختياراً تقليدياً بين التيارين التقليدين في الفلسفة : أعنى «المثالية» (من أفلاطون إلى هيجل) والمادية (من هيراقليطس إلى لامارك) . وكان موقفه أكثر تعقيداً وتنويعاً . فشغله الشاغل هو دحض ما كان سائداً فى عصره من تفسير تاريخى أو فلسفى لحياة الناس على الأرض . فهو يقطع بأن الملوك والقادة العسكريين والزعماء الجماهيريين . . إلخ لا يصنعون التاريخ ، كذلك لا يصنعه الفلاسفة والمفكرون . إنما تاريخ البشر من صنع كل البشر وفى المقام الأول عامة المنتجين . وتدليلاً على صدق تحليله يدعو للبحث الامبريقى فى حياة المجتمعات بدل أن نراها فى صور القادة أو نظريات المفكرين . ونقطة البدء البسيطة عنده هى أن الإنسان عندما وجد على الأرض دخل مباشرة فى عدد من الأعمال والعلاقات .

أ ـ العلاقة مع الطبيعة ، حيث أن النوع البشرى جزء منها لا يعيش إلاّ بالاعتماد عليها . ومن ثم يأخذ على الفلاسفة ومن على

---

(١١) صاغ بليخانوف هذا الاسم بعد موت ماركس نفسه بأكثر من عشر سنوات : انظر G.V. Plekhanov: Essays on the History of Materilaism 1896.

شاكلتهم أهمالهم شبه الكامل لدراسة أوضاع وتطور تلك العلاقة الحاكمة (ونحن نعرف ، وقد تكاثرت الدراسات فى مجال البيئة ، الثمن الفادح الذى دفعته البشرية فى ظل الرأسمالية من أفقار وتشويه للطبيعة) .

ب ـ الانسان يتميز عن الكائنات الحية الأخرى بأنه ينتج مقومات حياته . فقليل ما يكون استهلاكه لما فى الطبيعة على حالته . وغالبه ما يحوله الانسان ويحوره ليصبح أفضل فى اشباع حاجاته(١٢) .

جـ ـ وهذا الانتاج يحتاج أساساً لعنصر بذل الجهد الجسمانى ، أى العمل البشرى. ولكنه سرعان ما يبرز فيه أمران: «المعرفة» بكيف ينتج ، وصنع وسائل انتاج تزيد من انتاجية عمله .

د ـ الانسان حيوان اجتماعى ، عاش دائماً فى مجتمع ، ولا تكتمل فرديته إلّا من خلال علاقات اجتماعية معينة . وينعكس هذا فى أن الإنسان مارس منذ البداية تعاون الأفراد فيما بينهم للانتاج ، وبالتالى تقسيم العمل بينهم ، أى أن الانتاج منذ البداية يأخذ طابعاً اجتماعياً . ويستدل ماركس على ذلك بما يقال عن الانسان من أنه حيوان ناطق ، فوجود اللغة أساس لتعاون الأفراد وتفاهمهم كما أن اللغة وسيلة الاتصال ونقل المعرفة .

---

(١٢) من التعبيرات الماركسية التي أثارت خلطاً كبيراً بين الماركسيين فيما بعد تعبير Man appropriates Nature to Satisfy His needs فأحد معانى هذا الفعل فى اللغة الانجليزية يفيد التملك ، وتحت تأثير المفهوم البورجوازى عن «سيطرة الإنسان على الطبيعة» قال كثير من الماركسيين ان الانسان يمتلك الطبيعة . ولكن حقيقة الأمر هى أن ماركس كان يريد المعنى الأصلى للفعل وهو make proper أو تحوير وتهيئة ما يؤخذ من الطبيعة . والدليل على ذلك انه يستكمل العرض بقوله ان الانسان حيوان صانع لأنه بعمله يصنع من مواد الطبيعة أشياء تشبع حاجاته homo faber .

هـ ـ وفى الوقت نفسه يظهر التعاون على الانتاج بشكل أكثر استقراراً فى الأسرة . فما يميز الأسرة عند البشر هى أنها لا تقوم على أداء وظيفة الجماع الحيوية ولا على التناسل وحده . وهى تكتسب طابع الاستقرار ولو نسبياً من كونها فى الوقت ذاته صورة للتعاون فى الانتاج والتوزيع بين أفرادها .

وهكذا يظهر الاجتماع الانسانى (بتعبير ابن خلدون) أو المجتمع البشرى كما أسماه أهل الغرب ، وعندئذ يطرح ماركس الخطى الأولية فى أى مجتمع والتى تتمثل فى توفير عناصر البقاء على الحياة للمجتمع وأفراده عن طريق انتاج الغذاء والكساء والمأوى . . إلخ(١٣) . ويضيف ماركس أنه بعد كل ما حققته البشرية من تقدم فى فنون الانتاج وتعقد فى تركيب المجتمع ، ما زال غالبية الناس مدفوعين للعمل من أجل البقاء على الحياة فى مستوى معين أو بأمل تحسين ذلك المستوى . فكل من يعمل بذهنه أو بيده أو بهما جميعاً يحصل على دخل ثم يستخدم هذا الدخل فى الحصول على السلع والخدمات اللازمة لبقائه من مأكل وملبس ومسكن ورعاية طبية وتعليم . . إلخ . وبدون توفير المجتمع لعمليات الانتاج المطرد الزيادة وكذلك بدون التناسل ينفك عقده ويتفرق أفراده إلى حيث يتلقفهم الموت (يتفرقون أيدي سبأ كما جاء فى القرآن الكريم) وبالتالى لن يظهر ملك يجندهم لقتال أو مفكر يتعالى عليهم بفلسفته . ومن ثم يقول ماركس أن الحياة المادية للمجتمع هى التى تحكم حياته الذهنية والروحية ولو عبر شبكات متصاعدة من العلاقات الاجتماعية المعقدة ، كما أن

(١٣) الانتاج Production ثم التناسل reproduction وقد أثارت الكلمة الأخيرة خلطا لأنها فى الواقع تعنى شيئين زيادة كمية الانتاج فى كل دورة انتاج والتعويض عن الموتى بمواليد جدد .

التاريخ البشرى هو قبل كل شيء تاريخ تطور أشكال ووسائل تلك الحياة المادية . ويفند بهذا الصدد مقولة هيجل «فى الأصل كان الفكرة» وبهذا المعنى يقال أن منهج ماركس مادى . وفى رأينا أن هذا الوصف ينطبق بهذا المعنى أيضاً على مفكرين كثيرين غيره[١٤] .

ويبدأ ماركس تحليله لتطور المجتمع بالتالى بمفهوم نمط الانتاج[١٥] أو نمط انتاج الحياة المادية ، لأن الناس عنده يحولون ويحورون حياتهم ووعيهم بما يساعد على أطراد الانتاج . ومن ثم يؤكد أن نمط انتاج الحياة المادية يحدد[١٦] الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية المبنية على هذه الحياة . ويضيف جملة اشتهرت عنه وان أساء كثير من الماركسيين استخدامها : «ليس وعى الناس هو الذى يحدد وجودهم ، ولكن على العكس وجودهم هو الذي يحدد وعيهم» وكان سوء فهم البعض تصورهم لعلاقة مباشرة بين الوجود والوعى . فى حين أن ماركس يستبعد أى تفسير ميكانيكى ويتحدث عن كل متنوع المكونات متبادل التأثير يضم الطبيعة والمجتمع بأفراده وماهم من معارف ومهارات وتكنولوجيا الانتاج والعلاقات السياسية والاجتماعية والأخلاق والقيم والمعتقدات . . . إلخ . وهى مكونات تشبه فى مجموعها «النسق» فى «تحليل الانساق»[١٧] الذي ابتكر فى النصف الثاني من القرن العشرين . ومن المعروف أن النسق هنا يعنى : مجموعة من المكونات

---

(١٤) أنظر على سبيل المثال F. Braudel: Civilisation Materielle, Economie et Capitalisme, XVI ET XVII siecles 3 volumes, paris, 1979...

(١٥) mode of production.

(١٦) Determines.

(١٧) Systems Analysis.

الحية وغير الحية التى تربط بينها علاقات متفاوتة من حيث الوثوق أو الوهن ، تتميز بأن كل تغيير يطرأ على أحدها ينعكس على كل المكونات الأخرى بدرجات متفاوتة من القوة والضعف. ويوضح ماركس آليات الحركة على النحو التالى :

أ ـ يقوم نمط الانتاج على دعامتين : الأولى قوى الانتاج ويعرفها على أنها الناس وما يملكون من معارف ومهارات وما بيدهم من وسائل الانتاج (الأدوات والآلات على تعددها وتعقدها) . والثانية هى علاقات الانتاج ، أى العلاقات التى تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض بصدد ومن خلال عمليات الانتاج بأوسع معانيه . وبين الدعامتين تأثير متبادل . فنمو قوى الانتاج يؤثر باستمرار فى ممارسة علاقات الانتاج حتى يصل الأمر إلى وضع لا بد فيه من تغييرها نوعياً (الثورة) أو يتقهقر الانتاج ويبدأ المجتمع فى التفكك . وعلى أية الحال يسمى ماركس نمط الانتاج بدعامتيه قاعدة البناء الاجتماعى[١٨] .

ب ـ وهناك البناء العلوى أو المبنى الظاهر فوق الأساس ويشمل مجموع العلاقات الاجتماعية الأخرى والسياسية وكذلك الأفكار والقيم السائدة وعادات الناس وأسلوب حياتهم غير المادية وفلسفتهم وفنونهم وآدابهم . . . إلخ .

وبطبيعة الحال يؤكد ماركس العلاقة الجدلية بين (أ) و(ب) فليس فى التاريخ من قطيعة بين اليوم وأمس وغدا . فتيار الحياة مستمر . ومن ثم لا يتصور أن ينهار البناء العلوى كله لحظة تغيير علاقات الانتاج لتتواءم مع تطور قوى الانتاج . هنا تغير كيفى يحدث

---

(١٨) بالألمانية Unter bau (مثل أساس المنزل فى اللغة الدارجة) وقد ترجمت بالانجليزية والفرنسية بكلمة infrastructure فى مقابلة Superstructure التى نذكرها فى (ب) .

في آن قصير نسبياً يبقى بعده أجزاء هامة من البناء العلوى (اللغة ، بعض القيم الحضارية والعادات الانسانية ، بعض المعتقدات . . . إلخ) كما أن البناء العلوى المنشود لا يخرج للوجود دفعة واحدة ولكنه يبنى على دفعات ومن خلال وعى وارادة الناس ونضالهم . وفي جميع الأحوال المحرك الأول للتغيير هو طبيعة الإنسان التى تجعله كلما أشبع حاجة معينة أحس بحاجة أخرى يريد أن يشبعها . وهنا لا بد من التنويه بقول ماركس : «ان النحل يبنى أشكالاً معمارية يغار منها أكثر من معمارى قدير . ولكن أخيب معمارى يتفوق كيفياً عن النحلة من حيث أنه يفكر ويتصور الشكل المعمارى الذى يريد اقامته قبل بدء العمل فيه» . وهذا ما ينفى بالقطع أوهام المادية السوقية التى تخبط فيها كثير من الماركسيين . فاذا كان من العبث البحث على مستوى الكون أيهما أسبق المادة أم الفكر ، فانه من الضرورى أن نقر للإنسان بقدرته الطبيعية على أعمال الذهن . على التخيل ، ثم الاقتراب من الخيال إلى الواقع لتحويره وتعديله وتطويره اشباعاً لدوافعه الذاتية . بل أكثر من ذلك رفض ماركس أى مفهوم للتطور يتضمن حتمية تاريخية لصالح التقدم . وقال ان التناقضات الاجتماعية تصل عادة إلى درجة من الحدة بحيث أما أن يتجاوزها المجتمع بموضوعة كلية جديدة وإما يدمر . وعلى أية حال يبقى التناقض كدافع لحركة الناس وكقيد عليها كذلك هو آلية التطور . ويفرز ماركس بين علاقات الانتاج علاقة متميزة فى تاريخ البشرية وهى علاقة الملكية حين تمارس على الطبيعة أو على وسائل الانتاج . وكان من الواضح بعد الثورة الصناعية الأهمية المتزايدة التى اكتسبتها وسائل الانتاج وفي مقدمتها الآلات البخارية الجديدة وما قبلها من تحرير فلاحى الاقطاعيات من سلطة السادة مع بقائهم محرومين من كل ملكية لوسائل الانتاج . وهكذا أخذ الصراع الطبقى مكانه الرئيسى فى

تـاريخ المجتمـع البشرى . وفيما دون عـلاقات الملكيـة تكـون أى تناقضات طبقيـة بين مجمل الطبقـات غير المـالكة لـوسائل الانتاج الأساسية فى مستوى أقل أهمية وأقل عداء من تناقضها مع الطبقة التى تنفرد بملكية وسائل الانتاج . على أن التناقض الرئيسى الذى يمكن أن يغير طبيعة المجتمع بنقله من نمط انتاجى إلى نمط آخر هو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج بالتعريف السابق . وهنا يلتقى مـاركس مع التـطلع الاشتراكى فى «اليسـار» الأوروبي فى عصره . فهوى يرى أن نمط الانتاج الرأسمالى القائم على التقسيم الفنى للعمل والتـوسع المستمـر فى الانتاج وتـزايد دور الآلات فيـه (رأس المال الثابت) أصبح انتاجاً جماعياً بمعنى محدد للغاية : أى سلعة مطروحة فى السوق يتعذر تحديد عدد العمال الذين اشتركوا فى صنعها ونسبة اشتراك كل منهم فى ذلك ويستحيل معرفة أفرادهم بالاسم . فالعامل فى ظل الانتاج الرأسمالى لا يجد نفسه فى أى من وحدات السلع المعينة التى اشترك فى انتاجها على العكس تماماً من الصانع الحـرفى الذى يفخر بجودة ما يصنع من السلع . ويتناقض هذا الطابع الجماعى الذي يسود قوى الانتاج ويدفعها إلى مزيد من الانتاج مع الملكيـة الفردية لوسائل الانتاج . ويغدو نضال العـمال من أجل أشكال من الملكية الجماعية أو الاجتماعية نضالاً طبيعياً وليس مشروعاً فحسب ، لأنه بانتصاره يفتح أمام كل الطبقات آفاق تطورات جديدة وجاذبة . وهنا لا بد من التنويه بدور ماركس المناضل من أجل الاشتراكية الذى شارك فى العمل الثورى فى ألمانيـا وفرنسـا وبلجيكا ، واشـترك فى تأسيس أول حركة عمالية أممية تحت شعار «يا عمال العالم اتحدوا» ولم يكن موقفه النضالى مجرد امتداد لتوجهـه الراديكـالى منذ شبـابه فى الجامعة وإنما يعود فى الأساس إلى أن منهجه الجـدلي وحرصـه على دراسة حركة التاريخ من زاوية عمل الانسان لتوفير وسائل حيـاته

المادية قد توصل إلى فتح منهجى لم يسبقه إليه أحد ألا وهو الارتفاع بمكانة الممارسة العملية[١٩] إلى مستوى المساواة مع حركة الفكر الخالصة ، وأوضح دورها فى سلامة الفكر فضلاً عن تأثرها بذلك الفكر .

وأخيراً لا بد من أن نتذكر أننا نتحدث عن مفكر أوروبى من أبناء القرن التاسع عشر ، يقع أحياناً فى خطأ التعامل مع أوروبا على أنها العالم . كما أن ثقافته مستمدة كلها من أصول أوروبية من أيام الاغريق والرومان إلى قرنه الحافل بالأحداث والأفكار ومروراً بعصر النهضة وما أفرزه من مناهج علمية (بيكون ، ديكارت . . إلخ) ومن يوتوبيا (توماس مور ومن تلاه) . ولهذا كان طبيعياً أن يحاول هذا المفكر الذى يريد نفسه أمبريقياً أن يختبر صحة تحليله النظرى بمراجعة أنماط الانتاج التى عرفتها أوروبا من الشيوعية البدائية[٢٠] إلى الشيوعية المرتقبة : المجتمع العبودى ، فالمجتمع الاقطاعى ، فالمجتمع الرأسمالى . ولكن الأمر المؤسف هو أن الماركسيين اهتموا بتحليله لتطور أنماط الانتاج ، وبالتالى المجتمعات فى أوروبا ، كما لو كانت تلك مقولات نظرية عامة تصلح لكل زمان ومكان وكأن تاريخ البشرية ومصيرها اجتمعا معاً فى حدود تلك الأنماط الثلاثة . وقد عثرنا على رسالة لماركس يعقب فيها على كاتب روسى قال ان روسيا ، شأنها فى ذلك شأن كل الأمم ، وفقاً لنسق ماركس الفلسفى ، لا بد أن تمر بمرحلة الرأسمالية . فقال فى رسالة موجهة إلى ن. دانيلسن :

---

(١٩) Praxis.

(٢٠) لم يقع ماركس فى خطأ لوك وروسو وأضرابهم الذين تصوروا العصور الأولى من حياة البشر على الأرض محكومين بقوانين الطبيعة وحدها عصراً ذهبياً من حيث الحرية ورخاء العيش . وربما فى حرصه على اضافة البدائية اكثر من مجرد التحديد الزمنى : التذكير بانها عاشت ظروف شاقة .

«لقد بدأ بأن حول المخطط الأولى[٢١] الذى كتبته عن أصول الرأسمالية فى أوروبا الغربية إلى نظرية تاريخية فلسفية تقول بوجود قوة كونية تفرض حركتها على كل شعوب الأرض أياً كانت الظروف التاريخية التي وضعوا فيها، وتقود فى النهاية[٢٢] إلى نسق اقتصادى متميز بانتاجية عالية للغاية تجعل من الممكن أن يتطور الانسان فى انسجام . وهو بهذا قد خلع علىّ شرفاً كبيراً ولكنه أفقدنى مصداقيتي». [٢٣] وأكد المفكر الكبير مرة أخرى تحذيره من تشابه الظواهر السطحى الذى يتحقق حين تفصل كل ظاهرة عن سياقها التاريخى وطالب بدراسة مستقلة لتطور أى مجتمع فى مرحلة تاريخية محددة بدل الاعتماد على نظرية صالحة فى كل زمان ومكان لأن تلك النظرية ان وجدت تضع نفسها خارج التاريخ تماماً .

العالم الثالث بين الهوية والطريق

وليس بوسعنا الافاضة أكثر مما سبق فى اطار هذا النص . ولا نشك لحظة فى نقص عرضنا السابق لفكر ماركس . ونحسب أن القارىء يتساءل بحق ماذا بقى من ماركس وكيف نحدد تراثه الفكرى وهو الرجل الذى انتسبت إليه أكبر الثورات التى تلت الثورة الفرنسية ونعنى ثورة اكتوبر الكبرى ، وثورة الصين ؟ نقول في ايجاز نرجوه غير مخل أن الماركسية نسق للفكر والفعل[٢٤] يتميز بتكامله داخلياً مع انفتاحه على قضايا لم يطرحها التاريخ على ماركس نفسه

---

(٢١) بالانجليزية والفرنسية Sketch .

(٢٢) in the last resort .

(٢٣) N. Danielson : Histoire du development economique de la Russie depuis l'affranchissemen des serfs. 1902.

(٢٤) Un Systeme de Pensée et d'action.

بأعمال مقولاته الأساسية فى المنهج الجدلى وفى التحليل الاجتماعى وفى الربط المستمر بين الفكر والممارسة . وهو فى كل هذا فريد بثرائه وجدته التى تكاد لا تبلى . وقد قلنا أن هذا النسق صيغ فى اطار أوروبي وفى مرحلة معينة من تطور الفكر فى أوروبا وكذلك التطور الاقتصادى والاجتماعي ، وعلى من يريد اعمال النسق أن يميز فى داخله بين ما يراه عالمياً كما نرى فيزياء أينشتين وبين ما هو عارض أو محلى (لا سيما فى الحالات التطبيقية) . ويزيد الأمر تعقيداً أن خلفاء ماركس فى أوروبا قد اختلفوا حول دلالات أفكاره وحول تطبيقها فى مستهل القرن الحالى اختلافاً شديداً برزت فيه أسماء أصبح كل منها علماً على مدرسة معينة فى معالجة التراث الماركسى فى مواجهة الواقع . ووصلت هذه الخلافات مستوى عالياً من الحدة فى نهاية القرن الماضى حيث ظهر لأول مرة تعبير «أزمة الماركسية»(٢٥) على أنها أزمة فكرية وسياسية تفجرت داخل أول وأقدم حزب اشتراكى «الحزب الديموقراطى الاجتماعى الألمانى» الذى ظهرت فيه اتجاهات كل من برنستين (الذى وسم بالمراجعة والتخلى عن ثورية ماركس) وكاوتسيكي وروزا لوكسمبورج . ودخل المناقشة باسم الأممية لابريولا الايطالى ولينين الروسى حتى تفسخت تماماً الأممية الثانية . وكان فضل لينين فى هذه العاصفة الفكرية توجهه إلى تحليل الجديد فى تطور الرأسمالية (مرحلة الاحتكار والرأسمالية المالية) وفى الأساس الفلسفى (الرد على مدرسة النقد الامبريقى) ومعالجة المجتمع الروسى من زاوية التحليل الماركسى بالاضافة إلى مساجلاته مع المختلفين معه فى الحزب الديموقراطى الاجتماعى الروسى أو فى خارج روسيا .

---

(٢٥) انظر اسماعيل صبرى عبد الله : اللينينية وأزمة الماركسية الراهنة . مجلة الطليعة القاهرية عدد ابريل ١٩٧٠ .

ويفوق هذا كله نجاحه فى الممارسة بقيادة الثورة البولشفية وتأمين نجاحها واستمرارها فى وجه الحرب الأهلية وحروب التدخل (١٤ دولة غزت أرض السوفييت) وفى وضع اللبنات الأولى فى بناء مجتمع اشتراكى لم يكن له من قبل أى نموذج متكامل . فقد امتنع ماركس نهائياً عن البحث فى صورة المجتمع الشيوعى الذى يدعو إليه حرصاً منه على البقاء على أرض الواقع الصلبة التى تتيح له البحث الامبريقى واختبار النتائج . ولتبقى الاشتراكية العلمية بعيدة تماماً عن أي فكر طوباوى . فكان على لينين ورفاقه أن يبتدعوا ، وكل ابداع معرض للنجاح والاخفاق ، وله نصيبه من الخطأ والصواب . ولكن يبقى من ذلك الجهد الابداعي مولد مجتمع على سدس اليابسة له سمات تميزه جذرياً عن المجتمع الرأسمالي . وأخيراً انحصر الاجتهاد الخلاق فى دائرة تحيط بالحزب السوفييتى وبداخله مدى حياة لينين . وليس فى تسليم الأحزاب الشيوعية الأخرى بالدور القيادى للحزب الذى حقق الثورة بالفعل ثم صمد للنازية ودحرها ما يمكن أن نعده غريباً . ووجه الأسى الوحيد هو بروز دور السلطة فى عهد ستالين فى حسم قضايا الفكر ، وان الابتعاد عن الخلافات الفكرية أوقف بالفعل الاجتهاد فى العلوم الاجتماعية حتى أننا وبعد سبعين عاماً من الثورة البولشفية لا نجد مؤلفاً واحد فى أمور مثل «النظرية الخالصة للاقتصاد الاشتراكى» ، وفى دراسة سلوك المستهلك فى مجتمع اشتراكى . . . إلخ . كما أن فقر المناقشات الماركسية الأصيلة دفع ببعض الأفكار الأوروبية السابقة للماركسية إلى تفكير الماركسيين. ونذكر هنا ظاهرتين خطيرتين. فقد رأينا الموقع الذى تحتله الطبيعة فى تحليل المجتمع عند ماركس نفسه ، ومع ذلك انزلق الماركسيون إلى القول بأن الطبيعة ليست دائماً فى مصلحة الانسان وأن حرية الانسان تكتمل بسيطرته على الطبيعة ونسى القوم تماماً قول

ماركس : «حين يدرس الانسان الطبيعة فان الباحث وموضوع البحث شيء واحد[(٢٦)]» . والظاهرة الثانية توهم امكان تحقيق جنة على الأرض ، أى مجتمع منسجم خال من التناقضات تسوده الفضيلة والمحبة ويمثل نهاية التاريخ أو نهاية شقاء الناس . ويرجع جذر هذا التفكير إلى عصر النهضة . فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية طوال العصور الوسطى تعلم الفقراء أنهم أحباب اللّٰه لأن الجنة تنتظرهم بلا حساب (بعكس سادة الاقطاع) . ومن ثم فان الفقر نعمة لا يجوز رفضها أو النضال ضدها . وجاء الفكر البورجوازى بمقولة «الجنة العلمانية»[(٢٧)] أى امكان أن يسعد الانسان على هذه الأرض السعادة الكاملة . وقوى هذا الاعتقاد باستناده إلى مكتشفات العلم وتطور التكنولوجيا وانتشار الصناعة واخضاع بقية الكرة الأرضية لسلطة الدول الأوروبية . . . إلخ مما أدار رأس البورجوازية الأوروبية ومفكريها ، وما زال الفكر البورجوازي يؤمن بأن الرأسمالية مجتمع الحرية والتكافؤ والتقدم المطرد ، بأنه الصورة الطبيعية للمجتمعات ، ما قبلها غير طبيعي كان لا بد أن يزول ، وما بعدها مخالف للطبيعة لا يمكن أن يستمر . أما ما بقى من فقر وعوز حتى داخل أمريكا فالزمن بما يحمله من تقدم كفيل بتصفيته . وقد تبنى كثير من الماركسيين الأوروبيين هذا التفكير وتصوروا أن المجتمع الاشتراكى ليس مجتمع تناقض ولا صراع ولن يصادف مشكلات معقدة وسيقدر دائماً على التغلب على أي مصاعب بسرعة وفاعلية . وكان هذا الموقف نفياً لمفهوم تطور البشرية الذى حكم النسق الفكرى والفعلى الماركسى فى حياة المفكر الكبير الذي قال : «الشيوعية هى الشكل

---

(٢٦) Identical

(٢٧) Secularization of Paradise.

الضرورى والعنصر الفعال للمستقبل القريب ، ولكن الشيوعية فى ذاتها ليست غاية التطور البشرى ولا الشكل النهائى للمجتمع البشرى» .

وقد تلقينا فى العالم الثالث كل ما سبق على أنه الماركسية . وقد أقبلنا عليها لأننا وجدنا فيها اجابات على قضايا التحرر الوطنى والاجتماعى والفردى لم نر لها مثيلاً فى الفكر الاستعمارى الاستعلائى الذى كنا نعانى منه . لقد رأى جيلى فى النصف الثاني من الأربعينات الصورة الايجابية للتقدم الأوروبي (فنحن تلاميذ طه حسين ومصطفى عبد الرازق والعقاد وباقى المدرسة الليبرالية) كما أتيح لأعداد منا أن تسافر إلى دول الغرب للدراسة ومخالطة أهلها والارتواء من حضارتها . ولكننا أيضاً سمعنا وقرأنا ورأينا أبشع صور العنف العنصرى النازى فى أوروبا ، وقرأنا لأوروبيين كتبوا عن نهاية الحضارة الغربية . كما شهدنا دولة واسعة الأرجاء كثيرة السكان شعارها أن كل الشعوب سواسية وتقيم نظمها الاقتصادية والاجتماعية على توجهات أنبل من مجرد تعظيم الربح وترفض الظاهرة الاستعمارية جملةً وتفصيلاً . ثم طالعنا فى أدبيات الماركسية فضحاً لحقيقة الاستغلال المفروض على المستعمرات وعرفنا أن الاحتلال أو السيطرة السياسية ليست إلاّ وسائل لاستغلال المستعمرات اقتصادياً ووضعها فى خدمة الاقتصاد الاستعمارى : نهب المواد الأولية ، المستعمرة سوق للمصنوعات الأوروبية ومن ثم لا يجوز لها أن تنشىء صناعاتها ، شعب المستعمرة يقدم الأيدى العاملة الرخيصة . . . إلخ . والواقع أن المتفوقين من أبناء جيلى كان أمامهم خيارات ثلاثة : إما البقاء نهائياً في أوروبا للتمتع بالمدنية والثقافة العالية مع حمل أسمائهم العربية كالعاهة تذكر أهل البلد وأصحاب الأسماء بأنهم دخلاء . وإما العودة والانخراط فى مجتمع متخلف فاسد مستندين على ما تلقوا

من معرفة ومقدمين ما يلزم من انتهازية ليصيبوا أماكن بارزة لها دخل كبير ، وإما النضال لتغيير ذلـك كله مع الشعب . وبهـذا الاختيار ينقب المثقف فى التراث الغربى عن كل ما فيه من دعوة لتحرر الفرد والمجتمع ابتداء من شعارات ١٧٨٩ إلى شعارات ١٩١٧ وما سبق كليهما وكان له أثر في أيهما . ذلك لأن المتفحص فى التراث الغربي لا بد أن يصدمه الاستيلاء على أرض الغير ومطاردة أصحابها حتى كادوا يفنون (ما فعله الأوروبيـين بالهنـود الحمر فى الأمـريكتين وكـذلك بسكان استراليا ونيوزيلندا الأصليين) وأن يستنكر تجارة الرقيق على نطاق واسع تخطفهم من أفريقيا وتشحنهم للأمريكتين وأن يذهل أمام التمييز العنصرى الذى لم تخف حدته فى الولايات المتحدة الأمريكية إلاّ فى الستينات من القرن العشرين . وكيف ينسى العربى بسهولة أن المـارشال الليبني قـال عند دخـوله القـدس فى ١٩١٧ «هذه نهايـة الحروب الصليبية» وقال قرينه الفرنسى أمام المسجد الأموى بدمشق «يا صلاح الدين ها نحن هنا» . ثم ألا يلمس كل مثقف منا عايش أهل الغرب نظرتهم البشعة للإسلام والمسلمين . أليس صحيحاً أن دراسات العلوم الاجتماعية كلها يشوبها التمحور الذاتى الأوروبى(٢٨) ونحن لسنا بصدد أعمال عفوية ارتكبتها جيوش الأوروبيين بـل أن أصول التمييز العنصرى مستقرة فى الفكر الغربى من قديم . فحين يتحدث فلاسفة التنوير فى القرن الثامن عشر عن الاستبداد ينعتونه غالباً بالشرقى . وفولتير دافع عن صـديقته كـاترين الثـانية قيصرة روسيا الجبارة فتحدث عن فضائل المستبد المستنير . فما يجوز لها كان مرفوضاً إذا أتاه شاه الفرس أو سلطان آل عثمان . ألم يتقبل الغرب باهتمام كبير كتاب الكونت الفرنسى جوبينو «مقال فى عدم تكافؤ

---

(٢٨) Eurocentrism.

الأجناس البشرية» الذى أسس عليه هتلر دعوى التفوق الارى[٢٩] الذى باسمه أباد النازيون ملايين البشر . وأليست عنصرية البيض فى جنوب أفريقيا والصهاينة فى إسرائيل مستمدة من التراث الأوروبى ؟ وهذه العنصرية لم تكن معروفة فى الامبراطوريات القديمة لدى الفرس أو المغول أو التتار ولا بالطبع فى الأمبراطوريات العربية الإسلامية . لقد عرفت تلك الامبراطوريات التعصب لأسرة الفاتح وأهله الأقربين ثم لقبيلته ولكنها لم تحاول أن تؤصل هذا التعصب علمياً كما حاولت أوروبا . فالعنصرية الأوروبية تزعم أن تفوق الأجناس وتتابعها النزولى على سلم الكفاءة البدنية والذهنية ليس محكوماً بظروف جغرافية أو مناخية أو تاريخية ولكنه صفات وراثية . ومن ثم حذر العنصريون من مخالطة الأجناس الأدنى وحاربوا ذلك الاختلاط عملياً بنسق كامل من القيم والقوانين ، وحذر «مفكروهم» من اختلاط الأنساب وما يحمله من مخاطر على الجنس الآرى الخالص . ومن أحداث الثمانينات أن ظهر على المسرح السياسى فى أوروبا وشمال أمريكا حركات سياسية عنصرية وصلت شعبيتها إلى حد ضمن لها التمثيل فى البرلمان[٣٠] .

---

(٢٩) J. de Gobineau, Essai Sur l'inégalité des Races humaimes, Paris 1855.

(٣٠) تزعم وزير التعليم الفرنسي فى أواسط الثلاثينات مشروع اصدار موسوعة فرنسية جديدة تذكر بموسوعة القرن الثامن عشر . وأعطى مسئولية انجاز المشروع لهيئة غير حكومية تسمى «الاتحاد العقلانى الفرنسى» وقد أعدت هذه الهيئة مادة الموسوعة مقسمة على أساس موضوعى لا يراعى الترتيب الأبجدي . وقد خصصت الجزء الأول لموضوع «الفكر» وفي أوله نقرأ أن الفكر نوعان : الفكر المنطقى ، ويتمثل في الفكر الأوروبى من الاغريق إلى الوقت الحاضر . والفكر السابق للمنطق وهو الفكر الشرقي» هكذا فى تعميم فريد . وقد نسى الأساتذة الكبار المتحررين من أية قيود كنسية أن موسوعتهم تضم علماً كاملاً وضعه العرب وما زال يحمل اسمه العربي حتى الآن (الجبر) وأن الكيمياء مشتقة في الأصل من «كيمى» الاسم الذى=

وفى مقابل هذا كله نجد ماركس يكتب قبل مائة وعشرين عاماً يقول أن البورجوازية في أوروبا الغربية «تفرض على كل الأمم . . . تبنى نمط الانتاج الرأسمالى ، وترغمها على قبول ما تسميه المدنية فى وسط شعوبها ، وعلى أن تتطلع طبقات منها لأن تصبح بورجوازية . إنها (البورجوازية الغربية) تخلق عالماً على صورتها . . . وكما جعلت الريف تابعاً للحضر البورجوازى ، جعلت بلاد البرابرة وشبه البرابرة تابعة للدول المتمدنة ، وأمم الفلاحين تابعة للبورجوازية ، والشرق تابعاً للغرب» وإذا تركنا جانباً ترديد ماركس لألفاظ كانت سائدة فى عصره وهى مرفوضة منا مثل البرابرة وشبه البرابرة ، نجد حقيقتين ما زلنا نعيشها : الأولى هى توحيد الرأسمالية الغربية العالم كله فى نمط انتاج واحد لأول مرة في تاريخ البشر ، والثانية هى أن هذا التوحيد يتم فى اطار علاقة سيطرة/تبعية بعيداً عن أدنى تكافؤ . وقد تصدى ماركسيون فى القرن العشرين (أهمهم الأمريكى بول باران ، والفرنسي شارل بلتهيم . .) لتحليل مفصل لهذه العلاقة حين صاغوا مفهوم «الفائض الاقتصادى» الذى هو أوسع من «فائض القيمة» الذى يميز النظام الرأسمالى . فكل مجتمع ينتج أكثر مما يستهلك يحقق فائضاً اقتصادياً تعيش عليه الفئات والطبقات غير المشتغلة بالانتاج : الحكام ، الجنود ، الكهنة ومن فى خدمتهم على سبيل المثال . وفى عصور ما قبل الرأسمالية حين كان ملك دولة معينة يفتح دولة أخرى كان يفرض على أهلها مجتمعين أتاوة تسدد له عن مجموع أهل البلد ، أو ضريبة على الرؤوس يدفعها كل ذكر بالغ أو أى «توليفة» منها فإنه يقتسم مع أهل البلد ذلك الفائض الاقتصادى ويسمى نصيبه

= يطلقه المصريون القدماء على وطنهم ، وانهم يحسبون بأرقام عربية لم يعرفها الاغريق ولا الرومان . . . !.

الجزية[٣١] (مثل تلك التى كانت تدفعها مصر للدولة العثمانية حتى أوائل القرن الحالى) ويمكن بمثال عملى بالأرقام أن نعطى صورة تقريبية لنهب الدول الرأسمالية لجزء ضخم من الفائض الاقتصادى المتحقق فى بلدان العالم الثالث ، ففى عام ١٩٨٨ بلغ صافى ما حولته تلك البلدان إلى الدول الرأسمالية بصفة خدمة دين أو تسديد أقساطه أو أرباح عن استثمارات غربية فيها بعد خصم ما تلقته فى نفس السنة من قروض ومعونات واستثمارات جديدة بحوالى ٥٠ مليار دولار . ويجب أن نضيف إلى هذا الرقم ما حققته بلدان العالم الثالث من خسائر نتيجة لانهيار أسعار المواد الأولية التى تصدرها وتقدر بحوالى ٦٠ ملياراً ، وتكتمل الصورة برقم رءوس الأموال المهاجرة للاستثمار فى الدول الرأسمالية وله معدل سنوى يتراوح فى الثمانينات بين ٤٥ و٨٠ مليار . أى أن الجنوب قد مول الشمال فى سنة واحدة بما يقدر بأكثر من ١٥٠ مليار دولار ! .

وفى حقيقة الأمر لا يمكن تقييم نمو وتطور وتعاظم الرأسمالية بدون أن نأخذ الظاهرة الاستعمارية فى الحسبان . فأول تراكم لرءوس الأموال النقدية التي استثمرت بعد ذلك فى التجارة والصناعة جاء من الشرق الأدنى حين نهبه الصليبيون ثم من كميات الذهب والفضة التي اغترفتها أوروبا من العالم الجديد. كما أنها استطاعت تحويل الاختراعات إلى صناعات تستخدم مواد أولية غير أوروبية نتيجة للحملات الاستعمارية التى وفرت لها المواد الأولية بأبخس الأسعار ، وأصبحت المستعمرات سوقاً واسعة لمنتجات الصناعة الأوروبية . وترتكز المعجزة الأوروبية على نجاح عدد محدود فى البداية من دول غرب أوروبا التي حولت التكاثر المالى (وفرة الذهب والفضة) إلى

---

(٣١) Tribute.

تراكم رأسمالي باستثماره في انشاء المصانع اليدوية ثم المصانع الآلية[٣٢] . وفي مقدمة تلك البلدان تظهر فرنسا وهولندا وإلى حد ما انجلترا . أما اسبانيا سيدة أوروبا في ذلك الوقت والتي كانت تملك (بعد وحدتها مع البرتغال) كل أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى بما في ذلك أراض أصبحت بالحرب جزءاً من الولايات المتحدة (أريزونا ، نيومكسيكو ، فلوريدا ، كاليفورنيا) فقد اكتفت بالتكاثر المالي الذي كان يمكنها من شراء ما تشاء من بلدان أوروبا الأخرى . وقد انهار وضع اسبانيا بنضوب موارد الذهب والفضة . وحين اندفعت انجلترا في التصنيع وخاصة بعد اكتشاف الطاقة البخارية ، أهملت الزراعة واستوردت من المستعمرات معظم ما كانت تحتاجه من الغذاء بأبخس الأسعار . وبهذا زادت أعداد الطبقة العاملة ولم تزد أجورها بما قدم للصناعة خدمة نادرة . وأخيراً وليس ذلك أقل الأمور أهمية ، تمكنت أوروبا الغربية من تهجير فقرائها إلى مستعمراتها الاستيطانية في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا وجنوبي أفريقيا . وقد خفضت هذه الهجرة من عبء الاعالة الاجتماعية وأبعدت شبح الثورة . وما زال سحب نسبة كبيرة من الفائض الاقتصادي المحقق في بلدان العالم الثالث يغذي الاقتصاد الرأسمالي العالمي بما مكن الدول الرأسمالية من رفع أجور العمال وتحسين مستوى معيشتهم على نحو ملموس دون أن تتنازل عن شيء من فرص تعظيم الربح .

ومن هذا الارتباط الخلقي بين نمو الرأسمالية وتقدمها وبين سيطرتها على العالم الثالث يتضح أمران في غاية الأهمية حاولت كتابات أهل الغرب اعماءنا عنهما في دراسات التنمية :

(٣٢) المصانع اليدوية manufacture والمصانع الآلية usine بالفرنسية .

الأول : إن تخلف العالم الثالث ليس ظاهرة تأخر تاريخى ، وانما هو الوجه الآخر لعملية تاريخية واحدة هى نمو وازدهار الرأسمالية العالمية . فبلادنا لم تترك وشأنها فعجزت أو قصرت ولكنها كانت ضحية لعملية تنمية عوجاء أخضعت اقتصادها لصالح الدول الاستعمارية ، فنمت من قطاعات النشاط الاقتصادى ومجالات التطور الاجتماعى ما خدم الاستعمار بتوفير مواد أولية أو بفتح سوق لصادراته الصناعية فى حين أهدرت القطاعات الأساسية للتنمية الذاتية ، كما أهمل الترابط بينها وسادت الاختلالات الصارخة الاقتصاد والمجتمع عموماً . ويترتب على هذا الفهم لحقيقة الأمور عبثية الاعتماد على الرأسمالية العالمية فى تحقيق تنمية شاملة ومطردة . وكل مساعدات الدول الرأسمالية تخدم مصالحها وتزيد نصيبها فى الفائض الاقتصادى وتدفع بمجمل جهود التنمية إلى مسالك مسدودة .

الثاني : إن طريق النمو الرأسمالى مسدود أمام دول العالم الثالث . فتلك الدول ليس لديها مستعمرات وقد رأينا دور المستعمرات الجوهرى فى نمو الرأسمالية الغربية وفى تحسين مستوى معيشة غالبية السكان والتخفيف من حدة الصراع الطبقى والتخلص من آثار أى زيادة كبيرة فى السكان . فلم تبن أى دولة رأسمالية متقدمة نموها الكبير بمواردها الذاتية وحدها ولا استطاعت أن تبقى الصراع الطبقى داخلها فى حدود عدم الاطاحة بالرأسمالية . وتأكيداً لهذا المعنى لا بد من شيء من الايضاح لما يعترض به البعض بقولهم هذه الدولة أو تلك لم يكن لها مستعمرات . ويشار فى العادة إلى

الولايات المتحدة قبل كل شيء على أساس أنها لم تكن تملك امبراطورية استعمارية مثل بريطانيا وفرنسا . ولا بد أن نذكر أن الولايات المتحدة كدولة قامت على الاستعمار الاستيطانى الذى شرد الهنود الحمر وقتلهم واستولى على أرضهم . كما أن المستعمرات الأمريكية بعد أن استقلت عن بريطانيا حاربت فى ١٨٤٦ المكسيك واحتلت عاصمتها ولم تنسحب إلّا بعد أن أرغمت الحكومة المكسيكية على التنازل لها عن الأراضى التى تشكل ولايات تكساس ، يوتاه ، أريزونا ، نيومكسيكو وكاليفورنيا . وفى نهاية القرن حاربت أسبانيا واستولت على ما بقى لها من مستعمرات : كوبا ، بورتوريكو، الفليبين كما أنها أعلنت بلسان الرئيس مونرو فى ١٨٢٣ «إن القارتين الأمريكيتين ، بحكم أوضاع الحرية والاستقلال التي اكتسباها وحافظا عليها لن تعد بعد الآن موضوعاً لأى استعمار أوروبى»(٣٤) وبتدخلاتها العسكرية المتكررة فى أمريكا اللاتينية وضغوطها السياسية أدخلت الولايات المتحدة مجمل أمريكا اللاتينية فى منطقة نفوذها الاقتصادى ضاربة بذلك أول مثل تاريخى على ما أسماه البعض الاستعمار الجديد ، أى السيطرة الاستعمارية التى تبقى على مظاهر الاستقلال السياسى للدولة مع اخضاعها لمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية ونفوذها السياسى المعزز بأسطول ضخم وجيش قوى . ويذكرنا بعض المعترضين

---

(٣٤) حين اشتد التنافس على اقتسام العالم بين الامبراطوريات الاستعمارية ، كان يطلق على ما بقى من أقطار لم يرفع عليها علم أوروبي أو أمريكي تعبير «أرض بلا صاحب» No Man's land لأن سكانها غير البيض لا يحسبون من البشر .

بحالة اليابان ، وينسون أن هذا البلد الذى بدأ نموه فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر احتل منذ أوائل القرن العشرين تايوان وكوريا بالكامل وانتزع من الصين جزءها الشمالى المسمى منشوريا ، ثم غزا الصين نفسها فى أواسط الثلاثينات .

وهنا يثور السؤال الخطير ماذا يبقى لبلدان العالم الثالث كطريق للتنمية ولتصفية «الفقر والجهل والمرض» كما كانت خطابات العرش فى مصر الأربعينات تردد الكلمات ولا تغير شيئاً من الوقائع . نعتقد اعتقاداً جازماً أن الطريق الوحيد الذى يبقى فيه أمل كبير فى النجاح هو طريق التنمية المستقلة المفضية عند درجة كافية من نمو قوى الانتاج إلى الاشتراكية(٣٥) . ولا يتسع المقام هنا لتفصيل ما أعنيه ولكننى أجتزىء أمراً جوهرياً وهو أن التنمية المستقلة لن تنجح إلاّ فى إطار ديموقراطى كامل وبمشاركة فعلية من الجماهير فى كل المواقع وعلى مختلف المستويات فى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والتنظيمية . وأركز فى هذا الصدد على أن الضمان الوحيد ضد البيروقراطية هو المشاركة الشعبية .

هذا عن طريق العالم الثالث كما نراه . ويبقى أن نوضح قضية التنمية والهوية الحضارية . ونبدأ بأن اتباع الطريق الرأسمالى فى التنمية لو فرضنا جدلاً امكان ذلك يفضى بالضرورة إلى اضمحلال الهوية الحضارية لمختلف الشعوب التى تسير فيه . فالانتاج الرأسمالى

---

(٣٥) انظر : إسماعيل صبري عبد اللّه «التنمية المستقلة» فى كتاب «الحركة التقدمية العربية» الذى أصدره منتدى العالم الثالث فى ١٩٨٧ ونشره مركز دراسات الوحدة العربية .

الكبير قام على التنميط(٣٦) وهو يطحن كل القيم ليعيد صياغتها وفقاً للقيم اللازمة لتطور الرأسمالية . واعتزاز اليابانيين البالغ بحضارتهم وما توارثوه جيلاً عن جيل من أنها أرقى حضارات البشرية لم تنجح فى صيانة الأجيال الشابة من القيم الأمريكية . وينشغل أولو الأمر فى اليابان وكذلك مفكروها بقضية العلاقات بين الحضارات وكيف تستمر دون أن تسحق واحدة منها الأخرى . والطامة الكبرى فى بلدان العالم الثالث هو أن محاكاة الغرب تبدأ فى الشكليات المتعلقة بالملبس والمأكل وطول الشعر وقصره ثم الاقبال الشديد على سلع الاستهلاك المعمرة فى حين يؤدى نفس الانبهار بالمسئولين إلى الاعتماد الكامل على الخبرة الأجنبية بما يبقى بلادهم خارج معركة التقدم العلمى التكنولوجى . وبعبارة أخرى لو نجحنا اقتصادياً ـ وهو مستحيل ـ فى أن نحقق مستويات الانتاج والدخل المكافئة لما يسود دول الغرب نكون فى الوقت نفسه أصبحنا مسوخاً لأهل الغرب ، لسنا مثلهم تماماً (ولا سيما فى القدرة على التجديد والابداع) ولا نحن أبقينا على صلة بحضارتنا الأصلية بحيث يمكن أن نستند إليها فى مقاومة التغربن(٣٧) والاستلاب الحضارى . وعلى العكس ليس للاشتراكية نموذج واحد صالح لكل زمان ومكان . بل ان الصورة الاشتراكية لأى مجتمع تتحدد معالمها بخصوصية المجتمع عند بناء الاشتراكية فى الفترة التاريخية المحددة التى يتم فيها التحول . كما أن جوهر الاشتراكية يعنى التحرر من الاستغلال الاقتصادى والقهر السياسى والظلم الاجتماعى والانحطاط الحضارى . وهى لا تنجح فى اطراد إلاّ بالدور الحاسم الذى تلعبه الجماهير الشعبية فى التمهيد

---

(٣٦) Standardization

(٣٧) التغربن Westernization

للاشتراكية ثم في بنائها . كما أن الحداثة الحقة ليست النقل عن الآخرين نقلاً أعمى ، وانما هي استرداد الحضارة لقدرتها على التجديد والابداع بتخليها عن كومة القيم السلبية وتوظيفها القيم الايجابية لصالح التقدم والتحرر والعمل .

وقبل أن نختم هذا الحديث لا بد أن نحدد موقفنا من قضية تعاظم الاعتماد المتبادل عالمياً وتطور الأمور في اتجاه «عالم واحد» ونحن لا نتجاهل اطلاقاً العوامل الموضوعية التي تدفع في هذا الاتجاه . ولكننا نرى أن ذلك لا يجوز أن يتم على حساب الفقراء في الأرض والغالبية المستضعفة بين سكان العالم . فلن يكون حال العالم الواحد أفضل من تعدد العوالم الحالي ما لم يصف التخلف ومركب الفقر والجهل والمرض المربع حتى يكون سلام في الأرض . كذلك نرفض أن تكون الحضارة البشرية المرتقبة محصلة لغلبة حضارة معينة وفرضها نفسها على كل الحضارات . وعلى العكس نرى أن التعامل المتكافىء بين الحضارات المتجددة هو وحده الذي يمكن أن يثرى الحضارة البشرية ويرفعها إلى آفاق يصعب أن نتخيلها حالياً .

والآن ماذا يعني بالنسبة لنا في العالم الثالث نسق ماركس في الفكر والفعل ؟ أعتقد أنه يعني :

١ ـ هذه المجتمعات البشرية التي تطورت وتغيرت عبر تاريخ البشرية الطويل ، والتي شيمتها التغير والتطور ما بقي الناس على سطح كوكب الأرض موضوع ممكن وواجب للبحث العلمي الذي يكشف عن قوى الحركة فيها واتجاهاتها ، فنحن لسنا على مسرح سوفوكليس التراجيدي وتحكمنا قوة لا قبل لنا بها مصدرها آلهة الأوليمب المتعددون ذوو النزوات والسيئات الذين يكيدون لبعضهم البعض ولا يتحرجون عن مضاجعة البشر . كذلك لسنا على مسرح

اينسكو العبثى حيث لا معنى لاى شيء . ولكننا نعيش وسط شبكات دقيقة ، متكررة ومتداخلة تربط الناس بعضهم ببعض كما تربطهم بالطبيعة التى هم جزء منها . وليس من بين تلك العلاقات ما يعجز العقل البشرى عن إدراكه وفهمه وتحليله فى حركته الخاصة ومن حيث صلاته ببقية العلاقات المتغيرة . وربما كان ما فرضته ضرورات التخصص العلمى من تفتيت وحدة العلم الاجتماعى إلى علوم متعددة تدرس جميعاً الإنسان فى مجتمعه والمجتمع فى علاقته بالطبيعة ، أثره فى غيبة النظرة المجتمعية الشاملة بعد ماركس وفيبر وذومبارت .

٢ ـ كذلك لا يمكن تجاهل ما بين أنساق العلاقات من تدرج فى الأهمية خلال السلسلة المتصلة من التأثيرات المتبادلة التى تجرى أمامنا فى حياتنا اليومية . والعلوم الاجتماعية تثبت بقية أنواع العلاقات حين تجعل من مجموعة منها فقط موضوعاً لها ، ولهذا فإن كل مقولاتها المجردة أو الأمبريقية مقولات جزئية لا يكتمل صدقها (بمعنى تصورها للواقع) إلا من خلال التشابكات بينها جميعا . وعندئذ لا بد أن نعرف العلاقات التى تحسم فى النهاية in the last Resort وجود المجتمع ذاته ، وهى تلك التى أسماها ماركس علاقات الانتاج ، ويمكن بقليل من التجاوز أن نقول العلاقات الاقتصادية ، وليس هذا اختياراً تحكميا وإنما ترجع أهمية الانتاج وعلاقات الانتاج إلى أنها تحكم كيف ينتج المجتمع ما يحفظ بقاءه المادى عبر الزمن .

٣ ـ ودون اغفال للحضارة والقيم المجتمعية والتاريخ وما يخلفه فى الناس . . . . الخ تكتسب علاقات الانتاج أهمية خاصة من حيث إنها التعبير الحاسم فى النهاية لتطور المجتمع وتزايد قدرته على الانتاج أو على العكس تناقصها ، ومن خلال تحليل علاقات الانتاج يمكن

تحديد الطبقات الاجتماعية ، فالطبقة فى المفهوم الماركسى جماعة من الناس يحتلون فى العملية الانتاجية نفس المكان ويرتبطون بالتالى بالطبقات الأخرى فى علاقات متماثلة .

٤ ـ والصراع المسنود بتوجهات طبقية يشكل العنصر الدينامى فى عملية تطور المجتمع . فأى مجتمع بشرى يحاول أن يزيد انتاجه ليرتفع مستوى معيشة الناس ويضمن مستوى مماثلاً على الأقل للأجيال التالية وهذه الزيادة تبنى على تطور فى قوى الانتاج فى المجتمع على نحو يزيد من قدراتها . وتلك القوى هى : الناس وما يملكون من معارف ومهارات ، وما بأيديهم من أدوات الانتاج . وزيادة المعارف والمهارات هى النبع الذى يصدر عنه تطوير أدوات الانتاج (أو ما يسمى فى عصرنا التقدم التكنولوجى) . وواضح فى التعريف انه وإن جاز وصف قوى الانتاج بأنها الجانب المادى ، لا يجوز أن ننسى أن تراكم المعرفة سابق للتراكم الرأسمالى (تطور أدوات الانتاج) . وهذا ينفى ، من ناحية ، أى فهم فج أو سوقى لصفة المادية ، ومن الناحية الثانية يفسح المجال تماماً لفهم وتقييم وتقدير دور المفاهيم والقيم السائدة فى زمن محدد وفى مجتمع محدد لأن المعرفة هنا تستخدم بأوسع معانيها لتشمل كل معرفة علمية وكذلك الرؤى والتصورات والأساطير والخبرة الموروثة والتقنية التى تغلف العملية الانتاجية فى أى مجتمع . ويمكن بذلك على مستوى عال من التجريد أن نقول إن معيار التقدم الحقيقى هو زيادة حجم المعرفة العلمية الثابتة داخل حجم المعرفة المتاح بالمعنى الواسع ، على أن ماركس يشير هنا إلى حقيقة هامة وهى أن المعارف وأدوات الانتاج المتطورة تؤثر بدورها على سلوك الإنسان وقيم المجتمع . وهو بهذا يفتح أوسع الأبواب للدراسات المتعمقة فى جدلية تشابك العلاقات المجتمعية

وتأثرها ببعضها البعض وكذلك التأثير المتبادل بين المجتمع فى حركته والأنساق البيئية فى تجددها .

٥ ـ وليس بعد ذلك أي تصنيف للمجتمعات عبر التاريخ أو في المستقبل يغطى كل القارات ومهما تباين ما عليها من حضارات . وربما كان أكبر غلط وقع فيه الماركسيون الذين بعد عهدهم بماركس وعصره وفكره ، افتراض امكان تعميم تحليل ماركس لتطور المجتمع فى أوروبا . وزاد الطين بلة أنهم رأوا فى المجتمع السوفييتى صورة الاشتراكية الأقرب إلى الكمال . وكلا الوهمين مرفوض سلفا فى كلام ماركس نفسه ، فضلا عن أنه نفسه قد أبرز بوضوح أهمية الدراسة الامبريقية والتحليلية لكل مجتمع ملموس حيث قد تتشابه بعض الأمور من حيث هى جزئية مع أن دلالتها الحقيقية مرتبطة بالطبيعة الغالبة على المجتمع (تشابه الرق فى روما وفى جنوبى الولايات المتحدة مثل مشهور على ذلك) . والأهم من ذلك يرفض ماركس تماما أى مفهوم لتطور حتمى للمجتمعات عبر الزمان نحو مزيد من التقدم . فلا قدرية فى فكر ذلك المتمرد على كل أنواع «اللاهوتية» المدنية . وقد قال إن التناقضات داخل أى مجتمع تبلغ فى وقت معين درجة من الحدة تفرض عليه أن يتجاوزها أو يندثر . وبعبارة أخرى هذا الوضع يشكل أزمة بالمعنى اللغوى لهذه الكلمة فى اللغة الانجليزية حيث تعرفها المعاجم بأنها حالة من الأمور تؤذن بتطور سريع إلى الأفضل أو الأسوأ ، كما أن هذا البحاثة الذى لا يكل كان يعرف بالقطع أن التاريخ المكتوب هو قصة المجتمعات التى نجحت فى البقاء ويقابلها مجتمعات أخرى كثيرة اندثرت معالمها حتى أن مخلفات بعضها ما زالت عصية الفهم على الاتنوجرافيين والآثاريين .

٦ ـ تميز فكر ماركس بالربط الوثيق بين الفكر والممارسة . وهو

يكاد ينفرد بهذا بين من نعرفهم من المفكرين . فالتحليل النظرى فى كتاب «رأس المال» سبقته دراسات امبريقية متسعة لظروف العمل وعلاقات رأس المال والعمال فى انجلترا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر : (ألف رفيقه انجلز كتاباً كاملاً فى هذا الموضوع) . كما أنه كان مناضلاً فى صفوف الاشتراكيين الثوريين وشارك في انشاء «الأممية الأولى» . وأهمية هذا بالنسبة لنا فى العالم الثالث ترجع إلى أننا بنينا تكويننا الفكرى فى العلوم الاجتماعية على النمط الغربى الذى استخلص استنتاجاته من دراسة المجتمعات الرأسمالية الغربية ، ثم ادعى أن لمقولاته صلاحية فى كل زمان وكل مكان . وما أكثر ما يبذل المخلصون من ابناء العالم الثالث فى محاولة الزج بمجتمعاتهم فى تلك المقولات دون نجاح ملموس . وقد آن الأوان أن ندرس مجتمعاتنا كما هى ونتعايش مع أهلها ونحاول تحليل القيم والعادات ونرصد الموروث والوافد وندون أشكال السخط وأنواع التطلعات . ثم علينا أن نخضع هذا كله لتحليل علمى جاد مستحدثين الأدوات كلما دعت ضرورة لذلك .

٧ ـ كذلك يكون واجبا أن نضع نصب أعيننا فى كل ذلك أن تحرر الإنسان لا يكتمل إلا بتصفية ما يعانيه من استلاب . قد يكون الوصول إلى ذلك بعيداً ، وقد يمر المسعى بمراحل متعاقبة ، وأن يصادف النجاح والتعثر ولكن الإنسان المتحرر من الاستلاب يبقى الهدف الأسمى لكل البشر وان تنوعت مسالكهم إليه .

٨ ـ ولا يخفى على قارىء أن اختيارنا للماركسية كنسق فى الفكر والفعل يتضمن انحيازا اجتماعيا معينا . ونحن نؤكد انحيازنا للأغلبية الفقيرة المستغلة المقهورة ولا عيب فى هذا لأن الباحث الذى يدعى لنفسه الحياد المطلق فى دراسة المجتمع لا يضلل إلا نفسه ،

وعدم الافصاح عن موقفه أو حتى عدم وعيه الذاتى بانحيازه لا يغير من الأمر شيئاً . كذلك فإن هذا الانحياز يحكم مفهوم الباحث عن محتوى التقدم وغيره من القيم الايجابية فى نظر الباحث .

هذا عن أهل الفكر ودعاة الثورة فى العالم الثالث . ولكن الصورة لا تكتمل إلا باشارة سريعة إلى أثر الفكر الماركسى فى العلوم الاجتماعية فى الغرب الرأسمالى . فمفهوم الطبقات مستقر فى التحليلات العلمية وفى الحياة السياسية وإن اختلف الباحثون فى تحديد محتوى ودور طبقة أو أخرى كذلك أصبح من المسلم به أن «العامل الاقتصادى» فى أى وضع اجتماعى له دور أساسى لا يمكن تجاهله وينبغى التفتيش عنه وتحديد دوره الفعلى فى أحداث السياسة والسلم والحرب . . الخ . وحتى من لم يقرأوا ماركس يتحدثون اليوم عن دور «التكنولوجيا» التى أصبحت حسب قولهم أهم من الأيديولوجيا والسياسة والاقتصاد . وهم فى الواقع يتكلمون عن طفرة فى قوى الانتاج لا بد أن تؤثر فى علاقات الانتاج وبالتالى فى المجتمع كله . والفرق بينهم وبين ماركس أنهم اكتشفوا تلك الحقيقة متأخرين وهللوا لها كما لو كانت رسالة من السماء وليس ثمرة لنشاط مجتمعات ، أما المفكر الكبير فانه يقول ان تلك كانت حال كل المجتمعات وكان من أول من استخدموا المصطلح نفسه الذى يزوق اليوم كل ما يكتب أو يذاع حتى الصحف السيارة وشاشة التليفزيون .

ملحق ثان

الاتحاد السوفييتى إلى أين ؟

تقـــديم

لست متخصصـاً فى الشئون السـوفيتية ، ولا أنـطق من لغـة الروس إلا ثلاث أو أربع كلمات . وبالتـالى لا أملك المعرفـة التي يتيحها الاطلاع المباشر على أصول ما يجرى فى بلاد السوفييت أو ما ينشره عنه أهلها ، ولا يجـوز لمن كانت هـذه حصيلته أن يتصـدى لتحليل عميق ومتكامل للخضم الهائل من الأحداث والآراء والأقوال الذى يغمر كل بقعة من تلك الأقطار المترامية الأطراف التى يعيش عليها حوالى ثلاثمائة مليون نسمة ، وكما تعلمنا فى دراسة قواعد الفقه الاسلامى «الحكم على الشيء فرع عن تصوره» . فإذا لم تتجمع لدى المرء عناصر هذا التصور المعرفى تعين عليه أمانة أن يمتنع عن التقويم المتعجل والتصنيف على غير أساس .

ومن ناحية أخرى ، تفترض الثقة فى الشعوب التمسك بحقها وحدها فى تقرير شكل الحكم وتركيب المجتـمع وتحديد الحكام بامتناع الأطراف الخارجية عن كل صور التدخل فى شئون الشعوب السوفيتية الداخلية لأن ادعاء الحق فى ذلك استعلاء بغيض . فكما نرفض أن يتدخل أحد فى شئوننـا الداخليـة يلزم أن نحترم حقـوق الشعوب الأخرى فى تحديد مسيرتها ومصيرها ، بل أنـه عدوان صـارخ على

شعوب يقارب تعدادها ثلاثمائة مليون ، ليس بينهم أمى واحد وإنما حصل معظمهم على ثماني سنوات من التعليم . وهى شعوب صنعت ثورة اكتوبر المجيدة ، وخاضت حرباً أهلية ضد القيصرية وأتباعها ثم حرباً شرسة ضد قوات أربع عشرة دولة اجتازت حدود الدولة الوليدة بغية تصفية الثورة . كما أنها شعوب هزمت النازية الألمانية المتجبرة وأعادت تعمير ما دمره العدوان الفاشى وأفرزت تقدما علميا وفنيا تمثل فى أنها كانت أول من أرسل رجلاً ثم امرأة إلى الفضاء الخارجى . . نعم لا يحق لأحد منا أن يتوهم تلك الشعوب مطية سهلة لأى مغامر أو يقلل من تمسكها بالديموقراطية والعدل الاجتماعى .

ومن ناحية ثالثة يشكل ما يجرى فى بلاد السوفييت ، ثورة ضد البيروقراطية المستبدة وضد جمود الحزب الشيوعى وتقصيره الشديد ، ومن أجل الديموقراطية . والجديد هنا هو التمسك باستبعاد العنف . فقل أن يبلغ رفض الجماهير لأشكال الاستبداد حد اسقاط انقلاب ساندته كل مراكز القوة التقليدية . كما ندر أن تمتنع القوات المسلحة عن الانصياع للأوامر إذا كان فى ذلك ما يعنى الاعتداء على المدنيين العزل أو سحق حقوق الإنسان . ولا نعرف فى التاريخ قضية معقدة تعقيد انفصال جمهوريات البلطيق عن الاتحاد حلت دون استخدام القوة من أى من الاطراف المعنية . ولهذا فإننا لا نراهن على فرد مهما تكن قدراته ومواهبه وإنما نراهن على الشعوب وقدرتها على حسم الأوضاع لمصلحتها . وان كنا نعتقد أن هذا الاستقرار يمكن ألا يتحقق إلا فى نهاية القرن الحالى لأن الصراع بكل الوسائل ما عدا القوة المسلحة من شأنه أن يطول بعض الشىء . وما يتوهمه البعض وقتا ضائعاً ضرورى لارساء قواعد استقرار طبيعى يفجر طاقات

الشعوب ويمكنها من التقدم بخطوات عملاقة وبالتالى تعويض أى وقت استغرقته عمليات التغيير الثورى السلمى .

وليس سائغاً أن يقول بعض حكام العالم الثالث وأهل السياسة فيه إن التغيير الثورى فى الاتحاد السوفييتى يحمل خطر انفراد الامبريالية بتسيير شئون العالم وبالتالى قدرتها على تصفية الحركات الوطنية واخضاع البشرية كلها . ولا نريد الدخول الآن فى مناقشة تفصيلية لهذه الآراء الفجة . ونكتفى بأن نذكر القوم بأن العالم عرف نشأة وتطور الحركات الوطنية وثورتها ضد الاستعمار قبل أن يظهر الاتحاد السوفييتى . وعيب علينا أن نتوهم أننا لا نملك الدفاع عن استقلالنا إلا بدعم من دولة كبرى . فأين كان الاتحاد السوفييتى حين شبت ثورة القاهرة ضد جيش نابليون قبل قرنين من الزمان ؟ وأين كان أيضاً حين تفجرت الثورة العرابية قبل أكثر من مائة عام ؟ إن النضال من اجل الاستقلال وحرية الإرادة الوطنية فى تشكيل المجتمع مهمة الشعوب المغلوبة على أمرها، وليس ثمة من يناضل بدلاً عنها. ولا يلعب التأييد الخارجى إلا دور المساندة الممكنة دولياً والمشروعة فى نظر الرأى العام . ألم يأن الآوان لأن نفيق من الأوهام وأن نتحمل مسئولياتنا الوطنية والديموقراطية دون تردد ودون تذرع باختفاء تأييد هنا أو هناك ، حقاً ان الاتحاد السوفييتى ساندنا ودعم مواقفنا فى مصر بالذات أثناء أهم معاركنا التحررية من بناء السد العالى إلى حرب اكتوبر ١٩٧٣ . ولكن الرؤية الصحيحة تضع هذا التأييد فى اطار أعم هو الحرب الباردة بين الشرق والغرب . ومن ثم يصبح السؤال هو : هل تكون الحرب الباردة بما تحمله فى طياتها من خطر التحول إلى عملية ابادة للبشرية أفضل لنا من عالم تختفى فيه الأسلحة الذرية ويتمكن على نحو متزايد من حل كثير من المشكلات بالطرق

السلمية ؟ ولا أظن أن أى عاقل يصح أن يتصور أن الشعوب المقهورة ليست صاحبة مصلحة فى تحقيق السلام العالمي ، أو أن ثمة تناقضاً أصيلاً بين سلام العالم وحرية الشعوب .

يبقى بعد ذلك أن طاقات الاتحاد السوفييتى أو توجهاته العامة الجديدة قد تؤثر على دوره كحليف تقليدى لحركات التحرر الوطنى . ولكن من المحال أن تتحول الأمور بشكل نهائى الى أن يهمل الاتحاد السوفييتى تماماً قضايا شعوب العالم الثالث . فحتى لو لم يبق من الاتحاد السوفييتى إلا جمهورية روسيا الاتحادية وحدها فإنها تستمر دولة عظمى يبلغ عدد سكانها ١٥٠ مليون وحتى روسيا القيصرية كان لها اهتمام بالغ بشئون ما يسمى الشرق الأوسط . كما أن هذه المنطقة ستظل من أهم جيران الاتحاد السوفييتى . وحتى لو فرضنا جدلاً أن هذه الدولة الكبيرة أصبحت رأسمالية فأن التنافس بين الدول الرأسمالية ما زال حقيقة لا يمكن انكارها . بل على العكس يمكن توقع ازدياد تأثير التناقضات بين الدول الرأسمالية نتيجة لاختفاء ما كان تراه «الخطر السوفييتى» عليها وبالتالى أولوية وأهمية حلف الأطلسى . وفى اعتقادنا أن ما يجرى فى الاتحاد السوفييتى واحد من تغييرات كثيرة شهدها وسيشهدها الوضع العالمى . وهذا ما يوجب على حركات التحرر الوطنى اعادة دراسة قضية التحالفات فى هذه الأوضاع المتجددة . وأخيراً علينا ألا ننسى أن الحركات الشعبية التقدمية فى الدول الرأسمالية الكبيرة تتعاطف مع العالم الثالث وتريد مساندته . وقد ظهر تأثير هذا بنوع خاص فى تطور قضية دولة جنوب أفريقيا . بل أن القضية الفلسطينية ، التى طالما طمستها الدعاية الصهيونية التى تستغل بذكاء مصاعب العرب وحماقاتهم ، أصبحت اليوم على رأس جدول أعمال تلك الحركات التقدمية . ومن

ثم إذا تخلت عنا الدولة السوفيتية علينا ألا ننسى امكان التأثير فى مثيلات تلك الحركات فى بلاد السوفييت .

أخطاء الحزب الشيوعى الأساسية

ولا يعنى ما سبق ألاّ نهتم بما يجرى فى الاتحاد السوفييتى ، ونهمله كما لو كان حدثاً فلكياً وقع فى مجرة أخرى . فما يحدث كبير وخطير ومن شأنه أن يؤثر بالايجاب أو بالسلب على كثير من الأوضاع التى نعيشها والآراء المسبقة التى ارتحنا اليها خلال العقود الأربعة الماضية . وانما يجب أن نتعلم من حقائق ووقائع وليس فى ضوء معتقدات تكاد أن تكون ميتافيزيقية . وعلينا أن ندرك فى الوقت نفسه أن استخلاص الدروس هنا مرتبط أشد الارتباط بنظرة الانسان الكلية للكون والمجتمع وانحيازه الطبقى ، فمن يهرعون لمواكب التهليل مصفقين لما يصفونه بأنه نهاية الاشتراكية والمدفن النهائى للثورة الاجتماعية انما يعبرون فى الواقع عن تبنيهم لفكر الرأسمالية العالمية والامبريالية أو بالقدر الأدنى تسليمهم به . وفى صورة بدائية يقول القوم إذا كانت الاشتراكية لم تنجح فمعنى ذلك أن الرأسمالية هى الطريق الوحيد الناجح ومن العبث محاولة تعطيل مسيرتها باسم اعتبارات العدل الاجتماعى . وهنا يكون من الواجب أن أعرف للقارىء انحيازى الاجتماعى واقتناعى الفكرى . فأنا منذ شببت عن الطوق أكره الظلم الاجتماعى والاستغلال والقهر وأقاومها . كما أننى مقتنع بسلامة نهج كارل ماركس فى النظرية والممارسة الاجتماعية . ولهذا فإن السطور التالية تضم ما آراه من هذا الموقع أخطاء جسيمة للحزب الشيوعى السوفييتى . وأنبه القارىء الى أننى انتقد الحزب كمؤسسة وليس هذا الزعيم أو ذاك . وإذا استبد ستالين وانفرد بالرأى فالحزب مسئول عن عدم وقفه عند حده واستبعاده من موقع

القيادة . والحزب الحى هو الذى يملك نظريا ، ويمارس عمليا ، وسائل تحديد الأخطاء ثم تصحيحها . أما إذا تراكمت تلك الأخطاء وزادت خطورتها يوماً بعد يوم فقد الحزب دوره الأصيل وتحول إلى شيء آخر ، فالحزب فى المفهوم الماركسى ليس كياناً دينياً يملك حقوقاً لا تبلى . الحزب ليس كنيسة ، وليس من طبيعته أن يستقر على حال يخالفها الواقع كل يوم على نحو متزايد . والتمسك باللافتة التى تحمل الاسم المجيد ليس بديلاً عن التطور المستمر لملاحقة التغييرات المجتمعية التى هى من طبيعة كل اجتماع بشرى كما يقول ابن خلدون . ولذلك لن يعجب القارىء إذا قلت ان الحزب الذى يفقد الأنصار بعشرات الألوف ، بل بالملايين ، والذى أصبح عقبة كؤودا على طريق التغيير والتجديد ليس هو الحزب الذى قاد الأعمال الثورية المجيدة وان احتفظ بنفس الاسم . ولذا لا يجوز أن يحسب المرء من وقف نشاط الحزب الشيوعى أن الشعوب السوفيتية قد تخلت تماماً عن أى مفهوم اجتماعى ، وأنها طلقت الاشتراكية طلاقاً لا رجعة فيه . وفى تقديرنا أنه يمكن إيجاز أهم أخطاء الحزب السوفييتى على النحو التالى :

١ ـ مقولة المجتمع اللاطبقى :

لقد أشاع الحزب هذا الوهم فى صفوفه ، واتخذه ذريعة لرفض ومحاربة أى اتجاه نحو التعددية الحزبية . وهذه المقولة معادية تماماً لمنهج ماركس فى دراسة المجتمع البشرى . فالأصل عنده ان المجتمع ككل شيء آخر فى الكون فى حالة تغير مستمر ، تكون له إضافات كمية فى البدء ولكن يؤدى تراكمها إلى لحظة تغير كيفى . كما أنه بنى نظريته كلها على أن التناقضات المجتمعية هى آلية التغيير والتطور والتقدم . وينبنى على ذلك أن القول باختفاء

التناقضات من مجتمع معين يعنى الحكم عليه بالجمود والعجز عن التقدم بل والتراجع والتفكك . أو كما قال ماركس : «ان التناقضات الاجتماعية تبلغ فى لحظة معينة حدا لا بد عنده من حلها ثورياً أو يندثر المجتمع» . وما أكثر المجتمعات البشرية التى اندثرت خلال تاريخ الإنسان على ظهر هذه الأرض . ان كل ما تحققه الثورة الاشتراكية هو تصفية التناقضات العدائية ومثلها العصرى التناقض بين العمل ورأس المال . وما عدا ذلك من تناقضات تتميز انها ليست عدائية ، بمعنى أن حلها لا يقتضى ضرورة تصفية أحد أطرافها . والمثال الواقعى لذلك فى الاتحاد السوفييتى هو التناقض بين كل من العمال والفلاحين والمثقفين (أو المهنيين) أو بعبارة أخرى التناقض بين الريف والمدينة ، والتناقض بين العمل اليدوى والعمل الذهنى والتناقض بين المرأة والرجل والتناقض بين الحكام والمحكومين .

وكما ذكرنا رتب الحزب على مقولة المجتمع اللاطبقى التنكر لكل محاولات التعددية . وكان الأمر الموجع فى هذا الموقف هو أن بناء المجتمع الاشتراكى سلسلة من العمليات الثورية التى يمكن الاختلاف بشأن كل واحدة منها . فليس هناك كتاب «وصفات» وليس ثمة سابقة لمجتمع بنى الاشتراكية بنجاح . واختلاف الآراء هو الضمان الأساسى للأخذ بأقرب الحلول الى الصواب . وهكذا نرى أن الديموقراطية ليست تعويذة سحرية ، ولا هى صرعة (أى مودة) شاعت فى السنوات الأخيرة ، ولا هى أيضاً مجرد قيمة إنسانية عليا . إنها قبل كل شيء تكنولوجيا لتسيير المجتمع والاقتصاد على نحو أكثر رشداً وبأقل تكلفة اجتماعية ممكنة . وإذا كان من الشائع القول بأن سيطرة البورجوازية على الأموال والانتاج تمكنها من افساد الآليات الديموقراطية فان هذا يعنى من باب أولى أن الديموقراطية ستكون أكثر

نجاحاً وأفضل أداء فى مجتمع اختفت منه تلك الطبقة .

٢ ـ المركزية الديموقراطية والاختزال المتوالى :

والأدهى والأمر هو أن الحزب السوفييتى رفض تعدد الآراء فى داخله وتمسك بوحدانية الرأى الحزبى فى أى لحظة وحظر تبادل الآراء المختلفة داخل هيكله التنظيمى وفرض على أعضائه عملية ترويض رهيبة تتمثل فى التزام العضو بأن يدافع عن رأى الحزب ولو كان يختلف معه أبعد ما يكون الاختلاف . وليس أمام من يتمسك برأيه الشخصى من سبيل إلا أن يستقيل أو يفصل. وهو في الحالتين طريد حزب ودولة فى نفس الوقت. أما غير أعضاء الحزب فليس لهم أى مجال يبدون فيه الرأى أو مكان يمكنهم من التأثير فى مجريات أمورهم. لا سيما وقد أفرغ الحزب السوفيتات من مضمونها الثورى الذى أدى إلى نشأتها تلقائيا وهو مفهوم الحكم المحلى ذى الصلاحيات الهامة يقترب مما يسمى فى لغة القانون «الديموقراطية المباشرة». يضاف إلى ذلك مسخ الانتخابات مسخاً كاملاً بالأخذ بطريقة المرشح الواحد . وهكذا اختزل الحزب عملياً الشعب كله لحساب الطبقة العاملة التى أعلن أنه ممثلها الابدى والوحيد الذى لا تملك حتى فرصة نقده أو التأثير فى سياساته بمغالطة فائقة لمفهوم ديكتاتورية البروليتاريا الذى استخدمه ماركس فى اطار مختلف تماماً(١) ثم سرعان ما حل الحزب محل الطبقة العاملة .

---

(١) قال ماركس ما معناه ان كل حكم فى مجتمع طبقى هو فى التحليل الأخير يخدم الطبقة التى تستغل المجتمع أياً كان شكل هذا الحكم . والديموقراطية النيابية لا تخرج عن هذا الوضع فهى دكتاتورية الطبقة البورجوازية والثورة المطلوبة نريد ان تحل محلها ديكتاتورية البروليتاريا . وفى موقع آخر يحدد ماركس مؤهلات الطبقة التى تقود الثورة بانها طبقة تلتقى عندها مصالح الأمة .

واستمرت عملية الاختزال المتوالى فحلت قيادة الحزب محل أعضائه وسيرتهم وفق توجيهاتها . وكان طبيعياً في مثل هذا الجو أن تختزل قيادة الحزب فى شخص زعيمه . وعلى هذا النحو تحول الأمر إلى ديكتاتورية فرد يمارسها عن طريق اتباعه ، وتحول الحزب الثورى الى آلية لتوصيل توجيهات الزعيم . وحدث ما يحدث دائماً فى ظروف الاستبداد : انتشار الفساد والقمع على أوسع نطاق وتسلق الانتهازيين والنفعيين والوصوليين بل والمجرمين مراكز القيادة فى سنوات الحزب المختلفة واستغلالهم الدنىء لتلك المراكز .

٣ ـ دمج الحزب والدولة

وبذات التفكير الخاطىء لديكتاتورية البروليتاريا كان طبيعياً أن يعمل الحزب الشيوعى على الانفراد بحكم البلاد . وهنا ظهر تناقض أساسى بين وظيفتين . فالحزب فى تفكير ماركس طليعة الطبقة العاملة أى أنه عامل التغيير وأداة التطلع للمستقبل واقتراح الاهداف العامة للمجتمع فى كل مرحلة وفضح أوجه القصور وسوء الأداء ، هو أولاً وقبل كل شىء صوت الجماهير . أما الدولة فمهمتها الجوهرية المحافظة على الأوضاع القائمة وبالتالى صم الأذن عن كل دعوة للتغيير والاسترابة بكل جديد أو حل مبتدع لمشكلة قديمة ، وحماية القانون والنظام وأمن المجتمع إزاء أى عدوان خارجي أو تخريب داخلى . ولذلك فإن الوظيفتين متناقضتان تناقضاً أصيلاً تم حله فى الاتحاد السوفيتى لحساب بيروقراطية الدولة وقيادات الحزب . ولا بد عند هذا الحد من الاشارة إلى الخلفية الروسية التى يسرت قبول هذه الأوضاع . لقد تعرضت روسيا خلال القرون الخمسة السابقة للغزو من الجهات الأربع . فمن المشرق غزاها التتار والمغول ، ومن

الجنوب سيطرت الدولة العثمانية على منطقة القوقاز كلها (ثلاث جمهوريات سوفيتية حالياً) وعلى الجزء الجنوبى من أوكرانيا وكامل شبه جزيرة القرم ، ومن الشمال غزتها السويد وبولندا ، ومن الغرب غزاها الألمان عدة مرات ابتداء من عهد الفرسان التيوتون (فى القرن الثالث عشر) إلى هجمة هتلر الشرسة ، كما غزتها فرنسا في عهد نابليون . ومن ثم تولد لدى الأمة الروسية خوف تقليدى من الغزوات الأجنبية ولم ير الروس من سبيل لحماية أراضيهم الواسعة إلا وجود دولة مركزية قوية للغاية تساندها قوات مسلحة وتضفى على نفسها طابعاً دينياً (كان القيصر رئيساً للكنيسة يتمتع بسلطان فوق إرادة البشر) وفى عهد ستالين خلعت عليه أوصاف تكاد تبلغ مرتبة التقديس وأصبحت الدولة ـ الحزب بمركزيتها الشديدة ضمان الأمن والسكينة (٢) . وتناسى الحزب السوفييتى كل ما كتبه ماركس وانجلز عن التناقض بين الحكام والمحكومين وعن ضرورة اندثار الدولة تدريجياً فبنوا دولة بيروقراطية شمولية يحسها كل فرد وتتدخل في كل أمر حتى قضت على مفهوم المجتمع المدنى ذاته وعلى استقلالية المنظمات الجماهيرية والنشاط الأهلى . وتعود العالم الاعتقاد بأن تلك هى الصورة الوحيدة والأصيلة للماركسية مع أن الواقع أن الاتحاد السوفييتى ابتعد عن النهج الماركسى واقترب من مذهب اشتراكية الدولة الذي ظهر فى ألمانيا فى أواسط القرن الماضى وندد به ماركس أشد تنديد . حقاً أن الحصار الذى فرضته الرأسمالية العالمية على الاتحاد السوفييتى بعد أن أخفقت حروب التدخل وتآمرها المستمر من أجل تدمير الدولة الاشتراكية الأولى وأعمال التخريب فى الاتحاد

(٢) من المفارقات ذات الدلالة ان الفلاحين المتقدمين فى السن أطلقوا على مقار الحزب فى القرى والمدن الصغيرة اسم «الكاتدرائية الحمراء» .

السوفييتي ونشأة محور ألمانيا ـ ايطاليا ـ اليابان الذي كان اسمه الرسمي المحور المعادي للشيوعية والذي لم يخف ما ينوي ازاء السوفييت منذ اللحظة الأولى (١٩٣٤) كل ذلك جعل من أمن الدولة السوفيتية أمراً دقيقاً ومقلقاً ومهمة لا يجوز التقصير فيها .

ولكن يبقى السؤال التقليدي المطروح على كل ثورة ناجحة : ما أنجع الوسائل للحفاظ على أمن الثورة ؟ هل هو الدولة البوليسية أم الشعب المسلح الذي من خلال الديموقراطية يهيىء المجتمع كله لمقاومة أي عدوان ؟ تدل كل التجارب السابقة (منذ الثورة الانجليزية ثم الثورة الفرنسية) على أن أجهزة الأمن تتحول من أمن الدولة إلى أمن الحاكم ، فإذا ما اطمأن لها هذا الأخير عملت لحسابها الخاص وأصبحت دولة داخل الدولة ودب الفساد في صفوفها .

٤ ـ تطور قوى الانتاج وجمود علاقات الانتاج :

من المعروف أن تحليل ماركس لتطور المجتمعات (أو ما أسمى فيها بعد المادية التاريخية) مبنى على التوافق والاختلاف بين قوى الانتاج من ناحية وعلاقات الانتاج من ناحية . وقوى الانتاج هى البشر وما يملكون من معارف ومهارات وما بيدهم من أدوات وآلات . أما علاقات الانتاج فهى العلاقات التى تنشأ بين فئات المجتمع المختلفة نتيجة للعملية الانتاجية ومن أبرزها علاقات الملكية والأجر والريع والفائدة . . الخ . ويقول ماركس أن هذه العلاقات لها قصور ذاتي بمعنى أنها تتطور ببطء ونتيجة لصراع اجتماعى . وعلى العكس تتجه قوى الانتاج نحو التطور فى اتجاه الارتفاع بانتاجية العمل . ويستمر هذا التطور إلى أن يصطدم بعلاقات انتاج أصبحت قديمة ، ولا يحل هذا التناقض إلاّ «ثورة» تغير علاقات الانتاج بما

يجعلها أكثر مواتـاة لاستمرار الارتفاع بانتاجية العمل . ومن المؤلم أن الحزب الشيوعى السوفييتى الذى قاد باسم الماركسية واحدة من أهم ثورات التاريخ البشرى تجاهل هذا الاساس الجوهرى فاحتفظ ببنية الحكم والتخـطيط على الشكـل الـذي بنيت عليـه في ١٩٢٨ وفى دستور ١٩٣٦ فى ظروف الندرة الشديدة فى الموارد ولا سيما في البشر الأكفاء أيضاً ، وكذلك بساطة بنية الاقتصاد نفسه . ولم يحاول تطويرها رغم التطور الضخم فى قوى الانتاج وتعقد تركيب الاقتصاد السوفييتى وتعدد وتنوع العلاقات بين قطاعاته بل وفى داخل كل قطاع . وكان لهذا الجمود أثره فى انتفاء حقوق ديموقراطية أساسية لا يغنى عنها توفير الحاجـات الماديـة للسكان ، وفى تقـادم أساليب التخطيط المؤسسة على «أوامر» مركزية وليس على استخدام الآليات الاقتصادية[٣] . لقد بلغ تطور قوى الانتاج ، وفى مقدمتها التقدم العلمى والتكنولوجى ، الذروة فى أوائل الستينات كما يرمز إلى ذلك صعود جاجارين إلى الفضاء الخارجى . وبعد سنوات قليلة ظهر فى الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية حركة هامـة باسم «الاصـلاح الاقتصادى» بلغت أوجها في أواسط الستينات وكانت دلالتها الرئيسية الاحسـاس بأن عـلاقات الانتـاج (تسيير المجتمـع والاقتصاد) قـد

(٣) انظر فى تفصيل ذلك :
اسماعيل صبرى عبد الله : تنظيم القطاع العام ، الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية دار المعارف ١٩٦٩ .
وكذلك : اللينينية وأزمة الماركسية الراهنة . مجلة «الطليعة» القاهرة عدد ابريل ١٩٧٠ .
و : المقـومات الاقتصـادية والاجتـماعية للديمـوقراطيـة فى الوطن العربى ١٩٧٩ ، منشورة فى كتاب «فى التنمية العـربية» دار المستقبل العربى ـ القاهرة ١٩٨٣ .

أصبحت قيداً على المزيد من التقدم المبنى على خطى ثابتة . ولكن إبعاد خروشوف واستقرار برجنيف وجماعته فى سلطة الحزب والدولة ما لبث أن خنق هذه الحركة . وتستر الحزب على نواحى القصور المتعددة حتى فقد الاتحاد السوفييتى مكانته البارزة فى تطوير العلم والتكنولوجيا وأصبح فى مسيس الحاجة لاستيراد التكنولوجيا من الغرب . وزاد الأمور سوءاً ما جرت عليه الحكومة السوفيتية من فصل القطاع العسكرى والانتاج الحربى عن الصناعات المدنية . ولما كانت ظروف الحرب الباردة تعطى أولوية كبرى لوسائل الحرب مما حقق تطورات تكنولوجية هامة فى هذا القطاع حالت «قواعد السرية والأمن» دون انتشار التكنولوجيات الحديثة فى الصناعة المدنية والزراعة وسائر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا تخلف الاتحاد السوفييتى عن «الثورة العلمية الثانية» المتمثلة أساساً فى المعلوماتية وسبل الاتصال السريعة ، أى فى قيام الآلات بعدد من المهام الذهنية التى كان الانسان يؤديها حتى نهاية الستينات من هذا القرن .

وزاد الطين بلة الجمود العقائدى المشين الذى قتل كل محاولات التجديد فى العلوم الاجتماعية بحجة أن ماركس وانجلز ولينين قالوا الكلمة الأخيرة فى علوم الاقتصاد والاجتماع والادارة والسياسة والأخلاق . . الخ ولهذا لم تنشر فى الاتحاد السوفييتى الدراسات النقدية لأساليب التخطيط كما لم تعرف البلاد البحوث الاجتماعية التجريبية (مثل تطور أذواق المستهلكين) ولا استطلاعات الرأى العام . وهكذا تحول أكبر حزب ثورى موضوعياً إلى طاقة محافظة تماماً تقف ضد التغيير والتجديد وترفض اختلاف الرأى ولا تسمح بأى اجتهاد .

تلك فى تقديرنا الأخطاء الرئيسية للحزب السوفييتى والتى انعكست فى مئات من نواحى القصور فى حياة المجتمع السوفييتى وأدت إلى أن يكون الحزب رمز القمع ومصادرة الفكر والاعتداء على حقوق الانسان بل والفساد أيضاً . وكما قال ماركس فى أكثر من موضع أن تأجيل حل التناقضات الاجتماعية يزيد بالضرورة من حدتها وتعذر مواجهتها فى هدوء وما استمر هذا التأجيل اكتسب الوضع كله سمات الأزمة الشاملة وتمرد الناس عليه جملة وتفصيلاً . وهذا يفسر ما يجرى حالياً فى الاتحاد السوفييتى من اشتداد التيارات الشوفينية المتعصبة ، وارتفاع الشعارات المعادية للاشتراكية ذاتها .

من تاريخ النقد الماركسى للتجربة السوفيتية :

لقد عصفت قيادة الحزب الشيوعى ولا سيما بعد وفاة لينين (١٩٢٤) ثم ظهور النازية بكل صوت مخالف لها بدعوى الانحراف والتخريب وأحياناً العمالة والتجسس . وكان من شأن هذا الارهاب أن يؤثر الكثيرون السلامة فلا يذيعون آراءهم المختلفة . هكذا صمت المجتمع فيما عاد ما يتهامس به البعض أحياناً فيما بينهم . وقد اضطر الحزب بعد تولى جورباتشوف اعادة الاعتبار إلى عدد من المفكرين الماركسيين الذين اعدموا أو شردوا وفى مقدمتهم بوخارين . وكان الحزب السوفييتى يضغط بكل ثقله ليحمل قيادات الأحزاب الشيوعية الأخرى على مقاومة كل جديد يظهر عندها . وكانت الحملة الأمبريالية الفاشية والمتجددة والتهديد بالحرب المدمرة تحمل كثيراً من أصحاب الاجتهاد على الحرص كل الحرص على ألا تستغل اجتهاداتهم فى تغذية الحملة المعادية للشيوعية وللتجربة السوفيتية . ومع ذلك فقد ظهرت اتجاهات مخالفة للقيادة السوفيتية بين الماركسيين خارج الاتحاد السوفييتى . ويمكن أن نوجز هنا أهم ظواهر ذلك .

(١) **الحزب الايطالي** : اشتهر جرامشى أمين عام الحزب الشيوعى الايطالى الذى مات فى سجون موسولينى في أواسط الثلاثينات بفكره المجدد ، وبالذات ما تمكن من كتابته فى داخل السجن . ويتسم فكر جرامشى بالاجتهاد فى تحديد الثورة وأساليبها وقواها وحلفائها وجوهر ما تحدث من تغيير فى اطار ماركسى ولكنه مخالف لما كان يجرى فى الاتحاد السوفييتى . وفى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت علاقات هذا الحزب بالحزب السوفييتى بالتوتر بسبب ما اتخذه من مواقف سياسية وما تبناه من مفاهيم فكرية مخالفة لما اعتمدته موسكو . وربما كان أبرز معلم فى هذا الاتجاه هو سماح الحزب بتعددية الآراء فى داخله ومناقشة أوجه الخلاف بينها علناً وفى الصحف السيارة .

(٢) **ديمتروف** : وحين استقر جورج ديمتروف رفيق لينين في قيادة الحزب والدولة فى بلغاريا غداة الحرب العالمية طرح فكرة اقامة اتحاد فيديرالى لدول البلقان التي تبنت الاشتراكية (بلغاريا ، رومانيا ، المجر ، يوغوسلافيا ، ألبانيا) بغرض تكوين دولة متعددة القوميات (مثل الاتحاد السوفييتى) تستطيع أن تقدم ممارسات جديدة ويكون لها من القدرات ما يحميها من الضغوط التى كان حتميًا أن يمارسها ستالين . وقد هاجم الاتحاد السوفييتى الفكرة وهى فى المهد . ثم بادر الموت ديمتروف قبل أن يتخذ أية اجراءات عملية .

(٣) **تجربة يوغوسلافيا** : وكان تيتو ميالاً لاتجاه ديمتروف . كما أنه ورفاقه فى القيادة أدركوا استحالة المركزية البيروقراطية فى قطر صغير تكدست فيه حوالى ثمان قوميات مختلفة . وعندئذ اتهمه ستالين بالخيانة وطرد الحزب اليوغوسلافى من مكتب الاعلام الذى تكون فى هذه المناسبة من أهم الأحزاب الشيوعية . وحاولت يوغوسلافيا

التوسع في اللامركزية وتطبيق نظام التسيير الذاتى كوسيلة أساسية لمنع تكوين البيروقراطية ـ بغض النظر عما أصاب التجربة من نجاح أو وقعت فيه من منزلقات تعانى يوغوسلافيا الآن من نتائجها ـ ومن الناحية الأخرى جرت بتوجيه من ستالين محاكمات فى معظم الدول الاشتراكية فى شرقى أوروبا لتصفية اتجاهات التجديد والواقعية أو البعد عن النموذج السوفييتى بدعوى أن أصحابها شركاء تيتو فى الخيانة . . . !

(٤) الثورة الثقافية فى الصين : وفى أواخر الخمسينات دب خلاف شديد بين الحزبين الشيوعيين في أكبر دولتين اشتركيتين : الصين والاتحاد السوفييتى . وفجر ماوتسى تونج فى الصين ما أسماه «الثورة الثقافية» وهو تعبير استخدمه لينين حين قال أن من أهم أهداف استكمال الثورة فى روسيا تحقيق ثورة ثقافية شاملة ينفض عن الشعوب كل العادات والقيم السلبية وتتيح لها المعارف الحديثة وتهيئها لبناء مدنية جديدة . وقد مات لينين من آثار محاولة اغتياله دون أن يبدأ تنفيذ هذا العمل الضخم . وفى الصين كان الجوهر الرسمى للثورة الثقافية أمرين : الأول تحريك الجماهير مباشرة بالالتفاف حول بيروقراطية الحزب والحكومة ، والثانى الاحتفاظ بجو التعبئة الثورى لاستمرار عمليات التغيير الثورى بعيداً عن محاولات تجميد الأوضاع باسم الاستقرار . وقد وقعت الثورة الثقافية فى الصين فى أخطاء قاتلة كانت ترجع فى الأساس إلى تأليه شخص ماو. ورغم أن تقدم سنه كان قد جعله يوكل كثيراً من الأمور لتصرف معاونيه المخلصين ويتنكر أيضاً لعدد من الافكار الهامة التى كان أول من طرحها : أهمية دور الفلاحين فى الثورة ، مبدأ «دعوا مائة زهرة تتفتح» . . الخ .

(٥) اليسار الجديد : كذلك ظهرت بين الماركسيين فى الولايات المتحدة مجموعة من المفكرين والباحثين بقيادة بول سويزى وبول باران التفت حوله مجلة «اليسار الجديد» وتميزت بعمق التحليل والدراسة الفكرية . ويرجع اليها الفضل فى صياغة مفهوم الفائض الاقتصادى فى كل مجتمع يسوده الاستغلال والذى لا يعدو «فائض القيمة» الذى درسه ماركس بتفصيل بالغ أن يكون صورة ذلك الفائض فى المجتمع الرأسمالى . كما أن الفضل فى السبق إلى دراسة تحول أوضاع الاحتكارية القومية إلى أوضاع متعدية الجنسية يرجع لهذه المجموعة .

(٦) تقييم الوضع داخل الاتحاد السوفييتى : ذهب بعض المحللين الماركسيين فى أوروبا وأمريكا إلى حد نفى طابع الاشتراكية عن المجتمع السوفييتى . ونذكر منهم الاقتصادى الفرنسى شارل بتلهيم الذى انتهى إلى القول بأن النظام القائم هناك فى جوهره صوره من صور رأسمالية الدولة . كما نذكر سمير أمين الذى وصف هذا الوضع بأنه تال للرأسمالية دون أن يكون اشتراكياً لاستبعاده الجماهير عن السلطة الفعلية فى المستويين السياسى والاقتصادى .

(٧) في الوطن العربى: ليس لدى المام كامل بمجريات الأمور فى الأحزاب الشيوعية العربية التي عاشت معظم حياتها فى ظروف السرية . ولهذا أقصر الحديث هنا على الماركسيين المصريين . فقد اتخذت غالبيتهم موقفاً جديداً تماماً بتخليها فى ابريل ١٩٦٥ عن صيغة الحزب الشيوعى ودعت إلى بناء حزب اشتراكى ثورى بقيادة عبد الناصر يضم كل الطلائع الاشتراكية أياً كانت مراجعها الفكرية . وتأكد هذا مرة أخرى عند اشتراك فريق كبير منهم فى تأسيس حزب التجمع في ١٩٧٦ . كما كتب بعضهم كتابات نقد فيها

بعض الممارسات السوفيتية وبعض المقولات التى أشاعها الحزب السوفييتى[٤] . حقاً أن الماركسيين المصريين حرصوا بصفة عامة على عدم الاساءة إلى الاتحاد السوفييتى وعدم تمكين الاستعمار والرجعية من استخدام انتقاداتهم فى الحملات المسعورة المعادية له . ولم يكن ذلك بسبب الحذر من الاتجاهات المعادية لكل ما هو اشتراكى وإنما أيضاً بدافع وطنى فقد كان الاتحاد السوفييتى حليف مصر الوحيد لا سيما فيما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣ . ولم يكن وارداً اطلاقاً الأضرار بمساندته للوطن في تلك الحقبة . وقبل هذا كله أقر الماركسيون المصريون بصفة عامة مفهوم القومية العربية رغم اعتراض دوائر سوفيتية .

(٨) **أمريكا اللاتينية** : ولا يجوز أن ننهى هذا العرض الوجيز دون التنويه بدور الماركسيين وغيرهم ممن تعاملوا بمنهج ماركسى فى أمريكا اللاتينية فى تشكيل مفاهيم التبعية وتفكك الاقتصاد الداخلى لاندماج الفئات العليا فى الرأسمالية العالمية .

هذا بعض من كثير من صور نقد الماركسيين للتجربة السوفييتية قبل البريسترويكا بسنوات كثيرة . وهو بعض من كل لا يمكن حصره إلّا فى دراسة مستفيضة .

وماذا بعـــد ؟

ليس التنجيم من عدة المتمسك بالمنهج العلمى . ومن ثم أى تبشير بما ستنتهى الأمور إليه فى الاتحاد السوفييتى عبر التقلصات العنيفة التى عرفها والتى ستليها ضرب من التنجيم وكل ما يعنينا هنا

(٤) انظر مثلاً آخر عند إبراهيم سعد الدين عبد اللّه : سقوط وثنية النماذج . فى كتاب «صور المستقبل العربى» الصادر فى ١٩٨١ . منشورات مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت .

هو اثبات زيف الدعاوى التى يؤكدها كل من لا تهمه معاناة الشعوب ولا تقيده ضرورات المعرفة العلمية .

١ - **الاشتراكية** : هل اندحرت فعلاً الاشتراكية نهائياً وغابت تحت أطلال التماثيل المتساقطة والأحزاب المهزومة ؟ القول بهذا سخف عبثى . فالاشتراكيون لم يبتدعوا الاشتراكية من العدم ولا كانت لهم قدرة تلقين مئات الملايين التطلع إليها . والثابت علمياً هو أن الحركات الاشتراكية والشيوعية ظهرت حتى قبل مولد ماركس نفسه(٥) وأن أحزاباً كثيرة وكبيرة تتمسك بها وإن كانت لا تتقبل التحليل الماركسى على علاته . والاشتراكية فى التحليل الأخير تتمثل فى تصفية استغلال الانسان أخاه الانسان . وكل استغلال يصطحب باجبار أوقهر حتى لوكان القهر اقتصادياً بحتاً (قبول الأجر الذى يحدده صاحب رأس المال أو فقدان الدخل تماماً) . ولن يستطيع أحد تصفية مسعى البشرية التاريخى من أجل التخلص من الاستغلال والقهر . والمصدر التاريخي لنشأة وتعاظم دور الأحزاب الاشتراكية والشيوعية فى الدول الصناعية هو حركة الطبقة العاملة فى سبيل التخلص من استغلال الرأسمالية لها . واقبال أبناء العالم الثالث على تبنى المثل

---

(٥) ربما كانت حركة التسويين التى ظهرت أثناء ثورة كرومويل فى انجلترا The Levelers (منتصف القرن السابع عشر) أول تلك الحركات فى العصر الحديث . وتليها حركة تحمل بالفرنسية نفس المعنى Les Egaux خلال الثورة الفرنسية بعد ذلك بمائة عام ونيف . والتاريخ القديم حمل لنا آثار حركات ثورية عنيفة قام بها المستغلون من ثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس فى روما ، إلى ثورة الزنج فى جنوب العراق فى العصر العباسى الى ثورات الفلاحين فى ألمانيا فى القرن السادس عشر وفى مستوى الفكر ظهرت المؤلفات الكثيرة عن المجتمع الأمثل التى أسماها ماركس بالحركات الطوبارية لانها لا ترسم عادة طريقاً للانتقال لذلك المجتمع .

الأعلى الاشتراكى يرجع لادراك أن الاستعمار بكل أشكاله وأساليبه ليس إلا تعبيراً عن الرأسمالية الغربية التي تستغل العالم وتقهره . كما أن تعثر التنمية فى تلك البلدان يدفع الناس دفعاً إلى السير فى طريق آخر . إن الاشتراكية طموح انساني رفيع قبل أن تكون نظرية أو تتجسد فى أحزاب . وحتى لو فرضنا جدلاً أن الاتحاد السوفييتى تحول إلى الرأسمالية فعلاً لا بالشعارات وحدها ، فإن هذا يعد ضربة للاشتراكية ولكنها ضربة لا ترقى إلى مستوى نزع التطلع الطبيعى إلى العدل الاجتماعى من قلوب مئات الملايين من المعذبين فى الأرض .

٢ ـ الماركسية : كذلك فان القول بسقوط الماركسية بل وامحائها لا يعدو عند القائلين به مستوى تفكير المتمنى ، انهم يتوهمون أن ما يتمنوه قد أصبح حقيقة واقعة فالماركسية قبل كل شىء نظرية ومنهج وممارسة قد يقع أهلها فى أخطاء فادحة فى التطبيق ولكن هذا لا يكفى لتفنيد الماركسية والانتهاء منها إلى الأبد . وكيف يمكن أن تموت مبادىء تبناها عشرات الملايين وقاتلوا من أجلها مرات كثيرة وقتل منهم الملايين ؟ هل تذهب كل تلك التضحيات هباء تذروه الرياح فتترك الأرض بلقعاً إلا من الخطى الثقيلة لصندوق النقد الدولى والشركات متعدية الجنسية ؟ هل كانت الماركسية لباساً يمكن أن يخلعه أصحابها جميعاً ؟ لقد عرفت الحركة الثورية المعاصرة في تاريخها الطويل ظاهرة المرتدين عن الماركسية ، وقد تقضى ظروف معينة إلى أن يكون هؤلاء كثرة ، كما أننا عرفنا كثوريين أن المرتد أشد الناس لجاجة فى ضرب ما كان يعلن بالأمس الايمان به والتفانى فى سبيله . ولكن النظرية والمنهج لا يسقطان إلا بنظرية ومنهج جديدين مبنيين على قدر أوسع من المعرفة وجهد أكبر فى التحليل . وحتى عندئذ تبقى الأهمية التاريخية للنظرية والمنهج رغم التقدم بعدهما. لقد فند اينشتاين

نظرية نيوتون ولكن نيوتون يحتل مكانه البارز فى تاريخ العلم ونظريته تصدق فى مستويات معينة وأن لم تصدق على مستوى الكون . وهكذا كل ما هو علم يبنى على تراكم المعرفة . هل إذا أخطأ الطبيب فمات المريض كان ذلك مطعنا في علوم الطب كلها ؟ بالقطع الاجابة بالنفى .

ومن ناحية أخرى الماركسية جزء من تراث البشرية العالمى وليست ملكاً للماركسيين وحدهم . وقد أخذت علوم اجتماعية متعددة بعدد من المفاهيم الماركسية ، بل أصبحت تلك المفاهيم سائدة في حديث السياسة ولغة الصحف . وخير مثال على ذلك الاتفاق الواسع حالياً على أهمية الأوضاع الاقتصادية فى حياة المجتمعات وحركتها . كذلك شاعت صور من التحليل الطبقى فى كتابات لا ينتمى أصحابها للفكر الماركسى .

٣ ـ الثورة الروسية : هل يعنى تحطيم تماثيل لينين وتغيير اسم لينينجراد وما إلى ذلك من أحداث محو للثورة الروسية من التاريخ ؟ بالقطع لا ، إن أثرها سيبقى لا على أرض السوفييت وحدهم ولكن على مستوى البشرية جمعاء ، لقد انتهت الثورة الفرنسية بامبراطورية نابليون وسلطاته المطلقة . ثم عادت أسرة بوربون إلى عرش فرنسا فى ١٨١٥ ونكلت برجال الثورة وانصارها وعملت على إعادة عجلة التاريخ إلى ما قبل الثورة من ملكية مستبدة ونبلاء عابثين وكنيسة ثرية وقوية . . الخ . ولكن ماذا كانت النتيجة سقطت أسرة بوربون فى ثورة ١٨٣٠ ، ثم سقطت الملكية كلها في ١٨٤٨ وأصبحت مبادىء الحرية والاخاء والمساواة قيما عالمية وعادت أسماء قيادات الثورة التى أعدمت كلها إلى شوارع باريس وغيرها من المدن ، واستقر تاريخ سقوط الباستيل (١٤ يوليو) عيداً قومياً لفرنسا . وذاع شأن وثيقة

اعلان حقوق الإنسان والمواطن فى عصرنا هذا الذى تضمنتها وثيقة الأمم المتحدة الأكثر تفصيلاً والأعم من حيث تلك الحقوق ، واحتفل العالم كله فى ١٩٨٩ بمرور مائتى عام على الثورية الفرنسية الكبرى . إن جوهر ثورة اكتوبر القضاء على استغلال الاقطاع والرأسمالية والتطلع نحو قدر كبير من المساواة بين الناس ، وتلك أهداف تظل حية ما دام الناس يعانون الفقر والجهل والاستغلال والقهر . وبعد بضعة عقود سيعكف الباحثون على تحليل ذلك الحدث العظيم الذى زلزل العالم ومحاولة فهم متكامل لأسباب اخفاق التجربة بعد نجاحها الباهر ، تماماً كما فعل عدد من الباحثين صدرت لهم كتب بعدة لغات عن الثورة الفرنسية بمناسبة مرور المائتى عام .

٤ ـ الاتحاد السوفييتى : قلنا أن ما يجرى حالياً فى الاتحاد السوفييتى ثورة بكل معانى الكلمة . وكما تقول قوانين الفيزياء بأن لكل فعل رد فعل ، نوضح أن الثورة لحظة تولد تظهر في مواجهتها ثورة مضادة وتتمثل قوى الثورة المضادة الآن في بلاد السوفييت فى عدد من الاتجاهات . فهناك أولاً الاتجاه القومى الشوفينى الذى يزداد خطره بحسب حجم الجمهوريات والجماعات الاثنية ، وفى قمته الشوفينية الروسية التى طالما حذر لينين من خطرها حتى فى السنوات الأولى للثورة . وفرع منها الدعوة إلى اعادة امبراطورية روسيا المقدسة التى تشترك الكنيسة فى حكمها . ويتمثل فرع آخر فى تعصب أوروبى ضد الشعوب السوفيتية غير الأوروبية . وهناك من ناحية أخرى فئات تؤمن بأن مصلحتها تتحقق فى اقتصاد رأسمالى على نحو افضل بكثير مما تحصل عليه في نظام اشتراكى . وهناك ثالثاً القوى الفاسدة داخل الحزب وجهاز الدولة المستعدة اما لتغيير جلدها والتحول من الشيوعية إلى معاداتها الكاملة أو على العكس العمل على

استمرار فترة التغيير ، وبالتالى الأزمة الاقتصادية أطول فترة ممكنة حيث أطلق غياب السلطة يديها فى النهب والسرقة وتجارة السوق السوداء بل وأعمال الابتزاز (أو البلطجة) وهناك ، رابعاً ، القوى المستفيدة من النظام القديم والتى تعمل على عرقلة التغيير بالوسائل التآمرية والانقلابية ، أو العكس ، بإخافة الناس بما تتبناه من شعارات متطرفة فى الاتجاه الآخر . وفى خضم الأحداث وتعدد الجماعات وتكاثر الدعاوى الاصلاحية أو التى تبدو كذلك تجد بقايا أجهزة الأمن السوفيتية وكذلك أجهزة أمن غربية مرتعاً واسعاً لممارسة الأنشطة التخريبية .

ومن ناحية أخرى ، قلت أن المجتمع السوفييتى متعدد الطبقات بالرغم من تصفية الطبقة الرأسمالية . وبالتالى فلا بد من تحرى مواقف كل من تلك الطبقات من شكل ومدى التغيير المطلوب . ودون أن نملك ما يساعد على معرفة ذلك تفصيلاً ، يمكن أن نقول أن المهنيين والأداريين يثقون بأن دخولهم ومستويات معيشتهم فى اقتصاد رأسمالى ستكون أفضل بكثير ، ولا يحد من اندفاعهم فى تبنى هذا الاتجاه ما هو واضح من تجربة دول شرقى أوروبا من أن التحول للرأسمالية يجلب فوراً البطالة وانخفاض الدخل وضياع كثير من الضمانات الاجتماعية على الطبقات الشعبية .

ومن ناحية ثالثة من المعروف أن فتح أبواب الديموقراطية بعد طول تشوق لها يؤدى بالضرورة إلى بروز نشاط جماعات معادية للتقدم بل وللديموقراطية ذاتها تكاد تنفرد بالساحة حتى تألف الجماهير الأوضاع الجديدة وتتمرس بأساليب النضال الديموقراطي . ومما يتوقف عنده المرء هو عدم ظهور أحزاب منظمة وقوية (أيا كانت ميولها السياسية) رغم رفع كل حظر قانونى على انشاء الأحزاب . وفى

الوضع الحالى لا يمثل أحد الجماهير العريضة التى تنزل إلى الشارع للتعبير عن نفسها فى وقت الملمات .

نقول كل ذلك للتنبيه إلى خطر الاعتماد على ما نقلته وسائل الاعلام من أقوال وأراء وأفعال فى محاولة فهم ما يجرى فى الاتحاد السوفييتى . وأعتقد أن الصورة لن تبدأ فى الافصاح إلا حين يتبلور أهم الاتجاهات فى منظمات حزبية لها صحفها وهيئات لاتخاذ القرار وبرامج تواجه مباشرة المشكلات الاقتصادية الملحة التى تعانى منها الجماهير الشعبية . وحتى يحدث هذا لا مفر من أن يتحرك بندول الاحداث ذات اليمين وذات اليسار ، وأن تتقدم الثورة خطوة وتتراجع خطوتين للتقدم بعد ذلك أربع خطوات . فقد أكد الانقلاب المعادى للشعب وفشله أمرين : الأول حرص الجماهير والقوات المسلحة على تفادى العنف واراقة الدماء ، والثانى أن مسعى التشدد فى جانب يتيح حين يفشل فرصة لتشدد فى الاتجاه المضاد أى مرة أخرى الفعل ورد الفعل .

ومن ناحية أخرى ليس فيما يجرى ما يفزع أنصار الاشتراكية الديموقراطية فنقل سلطات واسعة من الدولة الاتحادية إلى الجمهوريات يدخل فى اطار تصفية المركزية البيروقراطية الذى نطالب به لاتاحة الفرصة للمشاركة الشعبية فى صنع القرار . وليس التكوين الفيدرالى أو الكونفدرالى مقصوراً على الدول ذات القوميات المتعددة . بل أن كبر حجم الدولة (مساحة وسكاناً) يفرض هذا التشكيل بدليل ما هو قائم فى الولايات المتحدة . وبدون اللامركزية يصبح جهاز الدولة الاتحادية بالضرورة وحشا متعدد المخالب والأنياب محدود الكفاءة . أما قضية تحول الاتحاد السوفييتى إلى دولة أو دول رأسمالية فهى ليست بالبساطة التى يظنها الكثيرون، فهو أمر ليس

له سابقة تاريخية ولا دراسة نظرية . كما أنه ليس من السهل خلق بورجوازية ثرية ومقتدرة تستطيع أن تشترى ، أو حتى تدير بكفاءة البنية الاقتصادية الضخمة القائمة بالفعل بالاضافة إلى تعجيل النمو الاقتصادى . كما يفتقد الاتحاد السوفييتى تماماً مؤسسات وأدوات تسيير الاقتصاد الرأسمالى : الجهاز المصرفى والائتمان ، التأمين ، نظام محكم للضرائب . . الخ . وما جرى حتى الآن فى المجر وبولندا يثبت جدية تلك الصعوبات ويؤكد حجم المعاناة التى يجب أن يتحملها الفقراء ومتوسطو الحال على أمل أن يكتمل لديهم تركيب رأسمالى . وفى ضوء التجارب نفسها يمكن أن نتوقع بروز حزب اشتراكى يتبنى مطالب الجماهير . ولكل هذا لا يملك المحلل علمياً المعرفة الكافية التى تمكنه من تقدير الوزن الاجتماعى لكل من تيار الاصلاح الاشتراكى وتيار الاقتصاد الرأسمالى . وعلينا جميعاً أن نتيقظ لوقع الموجات المتنامية من الشعارات وما تنبئنا به وسائل الاعلام ليبقى الذهن صافياً لمتابعة التطورات غير المسبوقة التى تجرى على أرض السوفييت وبذل الجهد لفهمها بموضوعية .

المحتويات

تـوطئة ٥
شكر ٩

١ ـ تقرير سياسى

ـ ١ ـ

الأوضاع العالمية

البروسترويكا ١٣
أزمة النظام الرأسمالى ٢١

ـ ٢ ـ

العالم الثالث

أزمة التنمية ٢٦
أزمة الدولة القومية ٢٩
اسقاط الأوهام ٣٢

ـ ٣ ـ

الوطن العربى

قبل كارثة الخليج ٣٤
العرب بعد الكارثة ٤٥
أهم القضايا والواجبات ٦١

ـ ٤ ـ

الأوضاع الداخلية

دولة العجز والغلاء ٦٣
مسئولية الرأسمالية المصرية ٦٧
مجتمع الفساد والعوز ٧٠

الديموقراطية الكسيحة ٧٢
الحراك الطبقى ٧٥
تراجع الوطنية ٧٦
الرأسمالية بلا حدود طريق مسدود ٧٧

ـ ٥ ـ

الاشتراكية

مجتمع الانسانية المزدهرة

تحرير الوطن والمواطن ٨٤
جوهر الاشتراكية ٨٦
نمط الانتاج الاشتراكى ٨٩
ما يجرى حاليا فى المجتمعات الاشتراكية ٩٢

ـ ٦ ـ

التنمية المستقلة

طريق انتقال إلى الاشتراكية

التخلف والتنمية ٩٨
التشكيل الاجتماعى فى مصر: ملاحظات أساسية ١٠٢
الاعتماد على النفس ١١٠
مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ١١٥
التحالف الطبقى وديموقراطية المشاركة ١١٨

٢ ـ برنامج مرحلى

ـ ١ ـ

حزب التجديد

حزب اشتراكى ١٢٥
حزب ديموقراطى ١٢٧
النقد الذاتى ١٣١

-٢-

المهام الاستراتيجية

مقرطة المجتمع والدولة ١٣٧
التنمية المطردة ١٤٣
التحرر الوطنى والتوحيد القومى ١٥٢

-٣-

برنامج عاجل

التنمية البشرية ١٥٦
التنمية المطردة وقضايا البيئة ١٦٣
التنمية المتكافئة ١٦٦
مجتمع المشاركة ١٧٧
تصفية التبعية ١٨٢
نحو جماعة اقتصادية عربية ١٨٦
دولة فلسطين المستقلة ١٨٩
عودة إلى مراكز الصدارة فى نضال العالم الثالث ١٩٠

٣ ـ ملاحـــق

ملاحق ١٩٣
ملحق أول : الماركسية والعالم الثالث ١٩٥
ملحق ثان : الاتحاد السوفييتى إلى أين ؟ ٢٣١
المحتويات ٢٥٨

رقم الإيداع ٩٨٢٩ / ١٩٩١

الترقيم الدولى : ٩٧٧-٠٩-٠٠٨٠-×

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤

بيروت : ص . ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣